

خارطة الدم

هل بدأ العم سام
في تقسيم أرض الإسلام؟



د. وليد بن عبدالله الهويريني

خارطة الدم

مع انطلاق صافرة قطار الثورات العربية ليجوب عدداً من البلدان، ومع ما تبعها من تحولات سياسية وحروب عسكرية، باتت الأحداث تتسارع في كل بلد بشكل مذهل يعجز معه المرء عن قراءة المشهد العام بتفاصيله، وأصبحت حالة السيولة السياسية والأمنية في المنطقة العربية سبباً لقراءات مختزلة لواقع بلدان ما بعد الثورة.

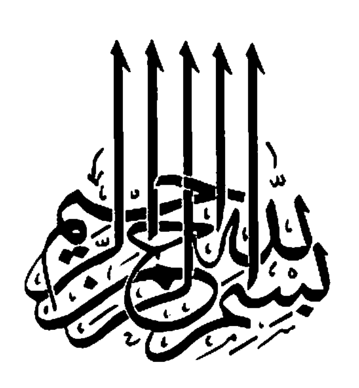
وتأتي هذه الدراسة لتمسك بالخيوط التاريخية والثقافية لحالة الصراع الحضاري في ضوء حقبة الثورات العربية بين أمة إسلامية تسعى لاسترداد حريتها، وريادتها وأمة غربية مستعمِرة ترى في استرقاق الأمم السبيل الأوحد لبقاء حضارتها.

مركز تكوين

www.takween-center.com
info@takween-center.com
@takweencenter
/takweencenter



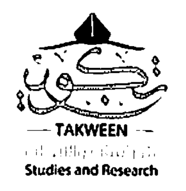
خارطة الدم



خارطة الدم

هل بدأ العم سام في تقسيم أرض الإسلام؟

د. وليد بن عبد الله الهويريني



خارطة الدم

هل بدأ العم سام في تقسيم أرض الإسلام؟

د. وليد بن عبد الله الهويريني

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ/٢٠١٤م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



Business center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith,
London W6 9DX, UK

www. Takween-center.com
info@Takween-center.com

تصميم الغلاف :



+966 5 03 802 799
المملكة العربية السعودية - الخبر
eyadmousa@gmail.com

الإهـــــــداء

إلى واحة الوفاء في حر الهجير..

وقبس الضياء في ليالي الزمهرير...

إلى الصديق الغالي.... والخال العزيز:

خالد بن عبد الله الصيخان

مع وافر الود

وليد

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

هل بدأ العم سام[(١)]
في تقسيم أرض الإسلام؟

(١) العم سام: رمز للولايات المتحدة الأمريكية، مأخوذ من قصة لتاجر أمريكي عاش في أوائل العقد الثاني من القرن التاسع عشر، يُدعى صمويل ويلسون. وقد كان هذا التاجر يزود القوات الأمريكية خلال حرب عام ١٨١٢م بلحم البقر، وكان يدمغ برميل اللحم بحرفي (us) إشارة إلى أنها ملك الدولة، وكان هذا الرمز يُمثل أيضاً الحرفين الأولين من كلمتي (العم سام) فسرعان ما أصبح هذا اللقب مرادفاً للولايات المتحدة، والعم سام يُمثل في الصحافة وغيرها على صورة رجل ذي شعر أشيب وسترة منجمة وبنطال مخطط وقبعة عالية ذات سيور ونجوم كتلك التي يشتمل عليها العلم الأمريكي.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ **وبعد:**

(٣٠ عاماً وأنا أعايش السياسة العربية والإقليمية والدولية بشكل حثيث، لم أرَ المشهد أكثر تعقيداً وتركيباً وتناقضاً مما هو عليه هذه الأيام).

بهذه التغريدة لخص الباحث والمحلل الأستاذ ياسر الزعاترة انطباعه تجاه الأحداث، بعد تعثر الربيع العربي واندلاع حالة من السيولة الأمنية والسياسية في العراق ومصر واليمن وسوريا وليبيا وتونس والبحرين، وليست بقية البلاد العربية بمعزل عما يجري حولها من تحولات غير مسبوقة في تاريخ العرب الحديث.

هذا الانطباع يلف أذهان الكثير من المحللين والمتابعين، وهذا مبناه على أننا نشهد اضطراباً في خارطة

الدول العربية، ورحيلاً لنظم سياسية لها ثقلها في المنطقة ولها توازناتها وتحالفاتها التي اختلّت بزوالها أو تفككها، كما نشهد تحولات محورية في الاستراتيجية الأمريكية التي كانت اللاعب الأبرز في المنطقة منذ عقود طويلة، حيث بدأ شرطي العالم ـ كما كان يُسمى ـ يتقهقر خطوات للوراء بفعل أزماته الاقتصادية وأخطائه العسكرية، وهو يحاول إعادة تموضعه في المنطقة بشكل يربك العديد من حلفائه وأعدائه.

هذا التقهقر لا يغيّر على المدى القريب من كونها لا زالت القوة العظمى في العالم، وبأنها اللاعب الرئيس في منطقتنا العربية، وبأن غاية ما تقوم به القوى الدولية المنافسة هو استثمار هذا التقهقر في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، ومحاولة قضم قطعة من كعكعة المصالح والنفوذ التي نعمت بها الولايات المتحدة زمناً طويلاً. وأما على المدى البعيد فالتراجع الأمريكي يصب في مصلحة جميع الشعوب المستضعفة والأمم المستعمَرة، متى ما أحسنت هذه الشعوب استثمار هذا التراجع بما يتناسب مع إمكانياتها وقدراتها.

كان حديث النخب العربية في الإعلام عن مخطط تقسيم المنطقة العربية حديثاً غير مطروق إلا في حدود ضيقة، لا سيما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وذلك عندما انتفضت أمريكا بكل وحشية وانقضت على أفغانستان والعراق في

حربين دمرت فيهما هذين البلدين المسلمين، وقد ساهمت المقاومة العراقية والأفغانية في إنهاك الاحتلال الأمريكي واستنزافه، وهو الأمر الذي شكل أحد أهم الأسباب التي منعت أمريكا من التفكير في الاحتلال العسكري المباشر لبلدان أخرى.

جاءت الثورات العربية لتبعث الأمل من جديد إلى شعوب عربية، أنهكها الاستبداد السياسي، والتدهور الاقتصادي، والانقسام المجتمعي بين أقلية تملك المال والسلطة وأكثرية مهمشّة. ومشكلة الاستبداد أنه لم يكتفِ بحرمان الشعوب من حقها في الثروة والمشاركة السياسية، ولكن حرمها حتى من العلم والمعرفة السياسية المقرونة بالممارسة، فأصبحت البلاد العربية بعد أكثر من قرن من الاستعمار والاستبداد تفتقر للنخبة السياسية المؤهلة تأهيلاً كافياً للإدارة، كما أن طبيعة الشعوب بعد الثورات أن طموحاتها وآمالها تكون مثاليةً وغير واقعية، فهي تريد إزالة حصيلة ضخمة ومتراكمة من الفساد في أشهر قليلة، ومن هنا يظهر أنه لم يكن بإمكان أي قوة سياسية ـ ولو كانت أغلبية ـ أن تتصدى لوحدها لإدارة دولة ما بعد الثورة.

لقد كان من المتوقع أن تصبغ الثورات العربية مشاعر الشعوب بعاطفة جارفة، تعكس أحلامها في تحقيق قيم العدل والحرية في مجتمعاتها، دون أن تحلل وتراجع زوايا

المشهد، إلا أن من الملاحظ أن نسبة غير قليلة من النخبة الإسلامية والثورية لم تكن بعيدة عن الغرق في التفاصيل الصغيرة للمشهد السياسي وقراءة الأحداث قراءة رغبويّة، لا يسندها سوى هذا الطوفان الشعبي الجارف الذي يكفل لها الانفراد بالمنبر الإعلامي الثوري، ويحشر كل وجهة نظر لا تروق لها في زاوية فلول النظم المستبدة، أو ينحيّها على الهامش.

لقد كان من أهم أسباب الغفلة عن مخطط التقسيم، أن ثمة ثلاث اتجاهات حاولت استخدام ورقة «مخطط تقسيم العالم العربي» كأداة لتلميع صورتها وشيطنة خصومها وهي:

١ ـ القوى التي تقود ما يسمى «بالثورة المضادة» في المنطقة العربية، وجميع من ينضوي تحت عباءتها من الإعلاميين والشرعيين والمثقفين ورجال الأعمال.

٢ ـ بقايا النخب القومية العلمانية، والتي ترى في الثورات ـ بدافع قومي صرف ـ مشروعاً لتقسيم العالم العربي، وما يسمى بالنظام العربي الرسمي الذي نشأ عقب رحيل الاستعمار، ويعد على علّاته وأمراضه واستبداد قادته بحسب وجهة نظرهم المشروع الرافض لهيمنة الاستعمار الغربي.

٣ ـ النخب الليبرالية المتطرفة التي فقدت مكانتها

الإعلامية ومكاسبها المادية بعد انتصار الإسلاميين في الانتخابات.

هذه الشرائح بتبنيها لمخطط التقسيم الذي ترغب في توظيفه لتبرير الأوضاع السائدة، أو التسويق لمشاريع غابرة فاشلة، قدمت ـ بحسب وجهة نظري ـ أكبر مخدّر لوعي الشعوب العربية وبعض قيادات العمل الإسلامي، فمجرد انحياز هذه الاتجاهات للقائلين بأن للغرب تحركاته الفاعلة للسطو على مكتسبات الثورات، يتحول الناس بدافع نفسي للاتجاه المعاكس الذي يرى أن الغرب لا دور له في هذه الثورات، ولا يمكنه أن يؤثر على مسارها، وأن كل ما حدث جاء رغماً عن أنف الغرب المتغطرس، وأن كل من يقول بهذا القول أو يتفق معه في بعض مساحاته فهو إما مأجور أو مأزوم بنظرية المؤامرة وقدرة الغرب الخارقة على التلاعب بالعالم العربي كأحجار الشطرنج.

كما أن من أبرز الفجوات التي أنتجها مناخ الثورات العربية في وعي الشعوب وخاصة الشباب، أن ساحة الإعلام ـ الذي يعتبر أحد أهم أدوات تشكيل وعي الجماهير ـ انقسمت إلى قسمين لا ثالث لهما، فأما القسم الأول وهو الأكبر فإعلام الثورة المضادة، الذي يسعى لإجهاض الثورات وشيطنة الثوار والإسلاميين، وأما القسم الثاني فهو القسم الداعم للثورات، ولكنه دعم تجييشي تعبوي في داخل أطر

محددة ومواصفات معينة، لا يعطى الفرصة لمن يتجاوزها أن يظهر عليها، كما لا يسمح بأي رؤية نقدية أو تصحيحية للمسار الثوري.

لم يعد بالإمكان عودة الشعوب والمنطقة العربية لحقبة ما قبل الثورات العربية في ظل تبدل الاستراتيجية الغربية، وسعيها لتوظيف ورقة الأقليات الطائفية والعرقية في المجتمعات الإسلامية، والانفجار التقني وانتشار الإعلام الجديد، وتراكم العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية، فالحكمة تقتضي أن تبادر النظم السياسية بالإصلاح وفتح المجال ولو بصورة جزئية لاستيعاب الحد الأدنى من طموحات الشعوب، فهذه الشعوب عليها المعول بعد عون الله في صد أي عدوان خارجي.

أياً ما كانت قراءة المحللين والمراقبين تبايناً واختلافاً في تحليل تفاصيل الأحداث في حقبة الثورات، إلا أنه بات من المؤكد اليوم بأن تمدد حالة السيولة السياسية والأمنية في هذه الرقعة الكبيرة من جغرافيا العالم العربي يُنذر بأخطار غير مسبوقة، وهذه الأخطار يمكن بإذن الله تلافي العديد منها فيما لو نجحت الشعوب والنظم السياسية العربية في التعامل معها بما يتناسب مع حجمها وخطورتها.

يبرز الخطر الإيراني بأذرعته الصفوية في اليمن والعراق

وسوريا ولبنان والخليج، كخطر يتهدد كيان الأمة في ظل تنامي مستوى التنسيق والتفاهم مع الغرب، الذي بدأ مع غزو أفغانستان والعراق، وسقطت البقية الباقية من أقنعته بعدما تداعت التنظيمات الصفوية لقتل الشعب السوري، وهذا يفرض على الأمة ضرورة التوحد والاجتماع إزاء هذا الخطر الذي يمكن دحره فيما لو نجحت الأمة في توحيد جهودها ضده، وهذا هو منهج أهل السُّنَّة والجماعة إزاء الأخطار الخارجية التي تهدد بيضة الإسلام. فحين تكون الأمة في مواجهة عدو يجب عليها أن تكون يداً واحدة صالحها وطالحها، عادلها وظالمها، سنيها وبدعيها كما قال ﷺ: «**المسلمون تتكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم**»[1] ويجب السعي لجمعها على ذلك دون إخلال في الالتزام بالحق والدعوة إليه، فلا تعارض بين توحيد جهود الأمة في صد العدوان الصفوي عليها ـ الذي سيحظى غالباً بدعم استعماري ـ ونقد أوجه القصور والخلل بين أفرادها وتقويمها، والسعي في تحرير إرادتها من كل الآصار والقيود التي تحول بينها وبين الاستفادة من مقدّراتها.

وليد الهويريني ـ ربيع الأول ١٤٣٥هـ
Wah1419@gmail.com

(١) سنن أبي داود رقم (٢٧٥١).

الفصل الأول

أرض الإسلام.. من الوحدة إلى التقسيم

وفيه:

المبحث الأول: إطلالة تاريخية.

المبحث الثاني: صفقة خاسرة.

المبحث الثالث: تشكل النظام الدولي الجديد.

المبحث الرابع: نحو فهم أشمل للصراع.. أدوات الهيمنة الغربية.

المبحث الخامس: فخ التراجع الأمريكي.

المبحث السادس: مركزية الحدث السبتمبري.

المبحث الأول

إطلالة تاريخية

عاشت الأمة الإسلامية ممكّنةً ظافرةً قروناً متطاولة، وكان آخر الكيانات السياسية التي وحّدت أقطارها هي الدولة العثمانية التي حملت الراية الإسلامية لقرون متتالية، ثم دب فيها الوهن والفساد تدريجياً، والذي بلغ ذروته في القرن التاسع عشر الميلادي (الثالث عشر الهجري)، واتضح عجز العثمانيين عن حفظ بيضة المسلمين بشكل سافر عندما احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠م، ثم احتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢م، فتزامن تردي الدولة العثمانية مع صعود دول الغرب الاستعماري بجيوشها العسكرية، وتقدمها المادي والعلمي.

«ولعل من أبرز المحاولات لوضع تصور موحد للدول الاستعمارية من أجل اقتسام الغنائم بالعالم هو المؤتمر الذي عُقد في لندن عام ١٩٠٥م، واستمرت جلساته حتى عام ١٩٠٧م، وذلك بدعوة سرية من حزب المحافظين البريطانيين، وهدف هذا المؤتمر إلى إيجاد آلية تحافظ على

تفوق ومكاسب الدول الاستعمارية في ذاك الوقت وهي: بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، إسبانيا، إيطاليا، وخرج المؤتمر بوثيقة سرية سُميت «**وثيقة كامبل**»[1] نسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك هنري كامبل بانرمان، وتوصل المؤتمرون إلى نتيجة مفادها: (أن البحر المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار؛ لأنه الجسر الذي يصل الشرق بالغرب، والممر الطبيعي إلى القارتين الآسيوية والأفريقية، وملتقى طرق العالم، وأيضاً هو مهد الأديان والحضارات)، والمشكلة في هذا الشريان كما هو مذكور بالوثيقة (أنه يعيش على شواطئه الجنوبية والشرقية بوجه خاص شعب واحد تتوفر

---

(١) بقيت الوثيقة حبيسة الأرشيف البريطاني، ولم يفرج عنها سوى مدة أسبوعين فقط، ثم أعيد سحبها من جديد، خوفاً من آثارها المحتملة على العلاقات البريطانية مع العالم، لكن كثيراً من المراكز البحثية والمواقع اقتنصتها وعممتها، وقد تحدث بعض الباحثين عن الإفراج عن التقرير، فمحمد حسنين هيكل أورد في كتابه: «المفاوضات السرية وإسرائيل» التوصية النهائية للتقرير تحت عنوان: «وصية بنرمان»، والباحث المحامي انطوان سليم كنعان أشر إلى التقرير في محاضرة له بعنوان «فلسطين والقانون» ألقاها سنة ١٩٤٩م في كل من جامعتي فلورينو وباريس، وقد استند في معلوماته إلى مصادر إيطالية، وقد أشار الدكتور جاسم سلطان في كتابه «إدارة فلسفة التاريخ» إلى الإفراج عن التقرير لمدة أسبوعين فقط ثم أعيد خوفاً من الآثار الممتدة، إلا أن أهم المراكز البحثية التي نشرت التقرير هي وزارة الإرشاد القومي في مصر، إذ تضمن ملف وثائق فلسطين من عام ٦٣٧هـ ـ ١٩٤٩م التقرير تحت عنوان: توصية مؤتمر لندن المسمى مؤتمر كامبل سنة ١٩٠٧م (نقلاً عن «الإسلاميون وحكم الدولة الحديثة»).

له وحدة التاريخ والدين واللسان)، وتقصد الوثيقة بذلك الشعب العربي، وأبرز ما جاء في توصيات هذا المؤتمر هو إبقاء شعوب هذه المنطقة مفككةً جاهلةً ومتأخرةً»[1].

في ١٦ مايو ١٩١٦م اجتمع المبعوثان سايكس وبيكو، وتم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا بمصادقة من روسيا على اقتسام العالم العربي، مع إعطاء الروس أجزاءً من آسيا الوسطى. فقد توصَّلت الدولتان الحليفتان: فرنسا وبريطانيا إلى هذه المعاهدة، نتيجة محادثات سريَّة دارَتْ بين ممثِّل بريطانيا «مارك سايكس» وممثِّل فرنسا «جورج بيكو»، اللذان عرَضَا نتائج مُحادثاتهما السريَّة على روسيا القيصريَّة، فوافقت عليها في مُقابِل اتِّفاق تعترفُ فيه بريطانيا وفرنسا بحقِّها في ضمِّ مناطق مُعيَّنة من آسيا الصُّغرى بعد الحرب، وبموجب معاهدة سايكس ـ بيكو قسَّمت بريطانيا وفرنسا المشرق العربي إلى خمس مناطق هي: السواحل السورية واللبنانية، وهذه أُعطِيت لفرنسا، والعراق والخليج أُعطِي لبريطانيا، وبالنسبة لفلسطين فقد اتُّفِقَ على إنشاء إدارةٍ دوليَّة فيها، لكن ثبت أنَّ التدويل (اتخاذها صبغة دوليَّة)، كان مجرَّد خطوة أولى، تبعَتْها خطوة «وعد بلفور» ١٩١٧م ثم الانتداب البريطاني فيما بعدُ، أمَّا المنطقتان الرابعة والخامسة، فقد اتَّفقت بريطانيا

---

(١) الإسلاميون وحكم الدولة الحديثة ص(٤٢)، د. إسماعيل الشطي، منشورات ضفاف، ٢٠١٢م.

وفرنسا على الاعتراف بدولة أو حلف دول عربيَّة مستقلَّة برئاسة رئيس عربي فيها، على أنْ يكون لفرنسا في إحدى المنطقتين (المنطقة الداخلية السورية) حق الأولويَّة في المشاريع والقُروض المحليَّة، والانفراد بتقديم المستشارين والموظَّفين، وكذلك الأمر بالنسبة لبريطانيا في المنطقة الداخليَّة العراقيَّة.

فالحدود التي نراها بين الدول العربية هي حدود وضعها المستعمر الفرنسي والبريطاني بما يحقق أطماعه الاستعمارية، ويجعل هذه الأمة مفككةً عاجزةً عن النهوض والاستقلال.

لقد كانت الأحداث التي مرت بالعالم الإسلامي في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين أحداثاً كبرى، ساهمت بشكل كبير في تشكيل واقعنا الذي نعيشه، ففهم هذه الحقبة التاريخية واستيعابها يعد ركيزة ـ لا غني لمسلم عنها ـ لفهم أزمة الأمة التي تعيشها اليوم، وفي عام ١٩٢٤م أعلن أتاتورك إلغاء الخلافة العثمانية وإعلان الدولة التركية الحديثة، فكان الحدث إعلاناً مروّعاً لسقوط العالم الإسلامي بين براثن المستعمر الغربي، وتمزق الأمة بين دويلات ونظم تستمد أسباب بقائها ومشروعيتها من الاستعمار، وكان الحدث مجلجلاً صادماً لعلماء المسلمين ومفكريهم، فانصرفوا للتفتيش عن أسباب هذا التخلف والتردي، وسعوا في إبداع وإنشاء مشاريعهم العلمية والدعوية

والسياسية لإعادة قطار الأمة لمضمار الحضارات، بعد خروجها المؤلم عن سباق الحضارات في تلك الحقبة.

في النصف الثاني من القرن العشرين، خرج العالم العربي من الاستعمار العسكري (المباشر) فيما سُمي آنذاك بعصر الاستقلال وتولى العسكر دفة القيادة في عدد من الدول العربية، وبرز المشروع القومي الناصري بوصفه المشروع الريادي الذي سيحرر الأمة من القوى الإمبريالية والاستعمارية، وانضمت غالبية الأجيال الشبابية في الخمسينات والستينات للمشروع القومي العلماني أو المشروع الشيوعي اليساري، وكان الإسلاميون لا يعيشون محنة القمع السياسي والتنكيل الأمني من الحكومات فحسب، بل يعيشون معها ألم الاغتراب المجتمعي، وانحياز الجماهير للمشاريع العلمانية، ويتجلى أثر هذه الحالة في كتابات الأستاذ سيد قطب رَحِمَهُ الله وحديثه عن جاهلية المجتمعات.

لقد ظنت تلك الملايين التي كانت تصطف في الميادين لاستماع خطب جمال عبد الناصر، أو تستمتع لها عبر أثير صوت العرب، أن بإمكان المشروع القومي تحرير الأمة من ربقة الاستعمار وهزيمة الصهاينة واستعادة القدس، ولكن هذا المشروع تلقى طعنة قاصمة بهزيمة العرب من دولة الصهاينة في يونيو ١٩٦٧م، وظل جرح هذه الطعنة يثعب دماً حتى مات المشروع القومي ووسد الثرى في عام ١٩٩٠م بعد غزو

العراق للكويت، ودخل العالم العربي في عصر الهيمنة الأمريكية وعالم القطب الواحد، بعد أن كان منقسماً بين المعسكر الغربي بقيادة أمريكا والمعسكر الشرقي بقيادة الروس.

المبحث الثاني

الصفقة الخاسرة

عندما ورثت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي التركة العربية من فرنسا وبريطانيا، تحولت المنطقة العربية لميدان كبير من ميادين الحرب الباردة بين القطبين، ومع بداية تقهقر الدب الروسي في الثمانينات، وانطلاق شرارة «الصحوة الإسلامية» في المنطقة العربية، التي كانت تستهدف إعادة بناء المجتمعات العربية عقائدياً وثقافياً بما يتوافق مع النموذج الإسلامي الذي يتطلع له المسلمون دوماً وهو العهد النبوي والراشدي بقيمه ومبادئه وسموه، وُجد ما يمكن تسميته بميثاق غير مكتوب بين الغرب والنظم العربية الاستبدادية، تمثل في قيام تلك النظم بقمع الظاهرة الإسلامية بكل الوسائل والطرق الأمنية والسياسية والإعلامية في مقابل دعمها سياسياً وعسكرياً وأمنياً، وبقدر ما حقق هذا الاستمتاع المتبادل المصالح الآنية للطرفين، بقدر ما أضرهما على المدى الاستراتيجي، فأما الغرب فقد أصبح في وعي الشعوب

العربية أنه هو العدو الأكبر الذي يدعم هذه النظم القمعية التي تجثم على صدورها عقوداً متطاولةً، وهو الشيطان الأكبر الذي يدعم دولة الصهاينة في قلب العالم الإسلامي، ويمكّنها من احتلال أولى القبلتين وثالث المسجدين، فيمكننا القول هنا أن الغرب بهذه السياسة ـ الداعمة للنظم الديكتاتورية ـ قد ربح على المدى القريب والمتوسط، ولكنه لم يربح على المدى الاستراتيجي البعيد، وهذا ما صرح به قادة الولايات المتحدة الأمريكية، حتى قالت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية في يناير ٢٠٠٥م:

(لستين سنة فكرنا كثيراً أننا نستطيع إنجاز استقرار بلا حريات في الشرق الأوسط وفي النهاية لم نحصل على أي منهما)[١].

ومن جهة أخرى ساهم هذا الدعم الغربي للنظم الاستبدادية أن تستكين وتسترخي لأوضاعها، وبدأت تقدم التنازلات تلو التنازلات في قضايا الأمة الكبرى، وبدأت أحزمة الفقر والمرض والجريمة في التضخم والتكاثر في البلاد العربية، والنظم سادرة في غيّها وإجرامها، واثقةً من استمرار بقائها وهيمنتها على شعوبها، غافلةً عن السُّنَّة الربانية

(١) تفتيت الشرق الأوسط ص(٤١١)، د. جيرمي سولت، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، دار النفائس.

التي أودعها الله تبارك وتعالى في هذه الحياة، وهي أن السلطة والملك لا يدومان مع الظلم والطغيان، وقد جعل الله سبحانه الظلم سببا لخراب العمران وضعف الأمم وسقوط المجتمعات الإنسانية؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [هود: ١١٧].

فما كان الله ليهلك أهل القرى ما داموا مصلحين بإقامة العدل والحقوق فيما بينهم، والإصلاح في شؤون حياتهم، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة ولا ينصر الدولة الظالمة وإن كانت مؤمنة، ويقال: الدنيا تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم والإسلام)[١].

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/١٤٦).

المبحث الثالث

تشكل النظام الدولي الجديد

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية هيئة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥م، وارتكزت فكرة الهيئة على إقامة منظمة دولية تحافظ على هيمنة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية على العالم وهي (أمريكا، الاتحاد السوفييتي، انجلترا، فرنسا)، وأضيف لها (الصين)، حيث منح نظام الهيئة الدول الخمس الدائمة العضوية حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار لا توافق عليه أي واحدة منهم.

تعتبر فكرة إقامة هيئة الأمم امتداداً لفكرة عصبة الأمم التي أنشأها الأوروبيون، ولم تستمر طويلاً بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، ولكن لُب فكرة إنشاء هذه المنظمات هو كيفية إدارة الدول القوية الكبرى لمصالحها وأطماعها وصراعاتها في العالم من دون الصدام المسلح المباشر بينها، حيث اتضح لهذه الدول الكبرى أن الحروب المباشرة ـ كما

في الحربين العالميتين ـ تسببت في آثار كارثية ومدمرة لجميع الدول المشاركة فيها، ومن هنا جاءت فكرة عصبة الأمم ثم هيئة الأمم، وذلك بإحلال حروب الدبلوماسية والجاسوسية بين الدول الكبرى في صراع المصالح والنفوذ بدلاً من الحروب المباشرة المدمرة، كما جاءت بتوظيف الحروب بينهما بالوكالة، حيث كانت أمريكا والاتحاد السوفييتي تخوضان صراع المصالح والنفوذ عن طريق الدول الحليفة لها، كما في حروب مصر وإسرائيل في حربي ١٩٦٧م و١٩٧٣م، فتصبح الدولة الحليفة للمعسكر الشرقي أو الغربي أداة حرب وتسويق وتجريب للسلاح ضد مصالح المعسكر الآخر دون الدخول في صراع مباشر معه، وهذا ظهر في الدعم الأمريكي للأفغان في حربهم ضد السوفييت، والدعم السوفييتي لفيتنام ضد الأمريكان.

من نتائج إنشاء هيئة الأمم المتحدة، اعتبار الدولة الحديثة بحدودها الجغرافية هي شرط الاعتراف الدولي بأي كيان سياسي وقبول عضويته في النظام الدولي، وكل كيان سياسي لا يلتزم بنمطية الدولة الحديثة أو (الدولة القطرية) فهو معرض للعزلة الدولية ابتداءً، ثم تشكيل تحالف دولي ـ مبني على الشرعية الدولية التي أقرت بها دول العالم ـ لاستئصال هذا الكيان لكونه يشكل خطراً على مصالح الدول الكبرى، وإن كانت هذه الأطماع الاستعمارية يتم تغطيتها بذريعة عدم

الالتزام بالمعايير الدولية التي وضعها الغرب عند إنشاء هيئة الأمم المتحدة.

يقول د. إسماعيل الشطي ملخصاً أهداف النظام الدولي:

(رغم أن أولى كلمات وثيقة هيئة الأمم المتحدة تنص على حفظ الأمن والسلم الدوليين إلا أن المقصود بذلك هو السلم والأمن بين الكبار، حيث حفل النصف القرن الماضي بسلسلة من الحروب الدامية بين مختلف دول العالم باستثناء الدول الكبرى، وجاء النظام الدولي بديلاً معدلاً للنظام الاستعماري ومحافظاً على مصالح ونفوذ الدول الكبرى بشكل لا يستفز الشعوب الممانعة لظاهرة الاستعمار)[1].

لم يكتف الغرب بصياغة القوانين التي تحكم السياسة المعاصرة وفقاً لمصالحه الاستعمارية، ولكنه صاغ النظام الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي والثقافي في العالم طبقاً لمنظومته الفكرية والمعرفية، التي تنبذ مرجعية الوحي والأديان، وتعتبره ضرباً من التخلف والخرافة، فعلى سبيل المثال لكي يضمن الغرب استمرار قيادته للعالم، تم فرض نظام معرفي من نتاج الحضارة الغربية المعاصرة بشكل معياري، بحيث تُجبر أي معرفة سابقة على إعادة صياغة

---

(١) الإسلاميون وحكم الدولة الحديثة ص(٤٦).

نفسها لتنسجم وتتوافق مع النظام المعرفي المفروض، وقد ضمن الغرب فرض هذه المعرفة من خلال المؤسسات التعليمية والأكاديمية والبحثية والثقافية التي لا تعتد بأي منظومة معرفية أخرى، وربط أنظمة العمل والتوظيف باجتياز اختبارات تبرهن على تلقي هذه المعرفة بشكل منهجي.

إذا قلنا بأن الغرب حرص على سيادة نموذجه المعرفي وجعله معياراً عالمياً، فلا يعني بطبيعة الحال بأن هذا النموذج المعرفي ليس فيه جوانب إيجابية نافعة، ولكن المقصود في هذا المقام التدليل على نمذجة الغرب لمنظومته الفكرية والمعرفية بما يحقق هيمنته على دول العالم، واسترقاقها سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وبأن محاولة اعتبار منظومة الأفكار والمفاهيم الغربية التي صاغ الغرب على أساسها النظام الدولي على أنها (مفاهيم عالمية) أو (مفاهيم كونية) أو (نماذج إنسانية)، بمعنى أنه يجب أن يقبلها كل الناس في أي مكان في العالم، باعتبارها (أنموذجاً معيارياً) فلا يجوز رفضه أو نقده أو الاستدراك عليه، بحيث يُعتبر كل من نقده أو استدرك عليه أو رفضه خارج سياق الحضارة والعلم والمعرفة. . . كل هذا لا يعدو أن يكون صورة من صور الإرهاب الفكري، الذي مؤداه استرقاق الأمة الإسلامية وسائر الأمم الأخرى معرفياً وثقافياً، ومن المفارقات الفجة

أن تجد بعض المفكرين الغربيين يدركون هذه الحقيقة ويصرحون بها فيقول هنتجتون:

(إن مفهوم «الحضارة العالمية» يساعد على تبرير بسط السيطرة الثقافية الغربية على المجتمعات الأخرى... «العالمية» هي أيديولوجيا الغرب لمواجهة الثقافات غير الغربية)[1].

(١) صمونيل هنجتنون، (صدام الحضارات) ص(١٠٩).

المبحث الرابع

نحو فهم أشمل للصراع..
أدوات الهيمنة الغربية

يطرح عدد من المحللين والباحثين الاستراتيجيين نظرية المركز والأطراف كمفتاح لفهم المشهد الدولي المعاصر[١]، حيث ترتكز النظرية على القول بأن ثمة دول كبرى تعتبر بمثابة مركز النظام الدولي، وأن ثمة دول في الأطراف تدور في فلك هيمنة دول المركز، ودول الأطراف تختلف اختلافاً كبيراً في مستوى قوتها وقربها من المركز، إلا أن من المقطوع به أن العالم العربي يعتبر في ضوء هذه النظرية من دول الأطراف أو الهامش.

تتلخص هذه النظرية في أن دول المركز ـ الممثلة اليوم بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية ـ تمتلك أربع

(١) كالمفكر د. عبد الله النفيسي والباحث الاستراتيجي د. عادل عبد الله وقد استفدت من أطروحاتهما، وهذه النظرية تجدها نصاً أو مفهوماً عند العديد من الباحثين الاستراتيجيين للنظام الدولي.

وسائل أو أدوات تكفل لها الهيمنة أو السيطرة على العالم، وهذه الأدوات كالتالي:

١ ـ القوة العسكرية «السلاح»:

حيث تسعى تلك الدول في احتكار السلاح تصنيعاً وتسويقاً وترويجاً ومنحاً ومنعاً، سواء كان ذلك سلاحاً تقليدياً أو غير تقليدي؛ كالسلاح النووي والكيميائي، كما أن دول المركز تعتبر دول الأطراف سوقاً للأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية بكافة أنواعها، ولا تسمح دول المركز لأي طرف من دول الأطراف أن يوّطن على أراضيه صناعات عسكرية مستقلة توفر له المعدات العسكرية والذخائر الضرورية لجيشه، وفي ضوء هذا البعد يمكن فهم الخلاف الدائر بين الدول الكبرى وإيران وكوريا الشمالية، اللتان تسعيان للحصول على السلاح النووي، كما يمكن فهم قصة تدمير الطيران الصهيوني للمفاعل النووي العراقي في الثمانينات ضمن هذا الإطار، بالإضافة لاغتيال مئات العلماء العراقيين في المجالات العلمية الذي حدث بعد الغزو الأمريكي في العراق عام ٢٠٠٣م، إذ يشكل هؤلاء العلماء المادة الأولية لاستقلال أي أمة عن دول المركز في تصنيع السلاح وإنتاجه، فدول المركز التي تمتلك السلاح بهذه المواصفات هي في حقيقة الأمر تمتلك قرار إعلان الحروب أو إيقافها.

٢ ـ الطاقة والموارد:

تحرص دول المركز على احتكار الطاقة والموارد الطبيعية كالنفط والغاز والقمح ومنابع المياه وغيرها، حيث لا حياة ولا قيام للمجتمعات الإنسانية المعاصرة إلا بها، فدول المركز تحرص على أن تهيمن على منابع الطاقة والموارد لسد احتياجاتها، كما تحرص عليها لأن وضع اليد على تلك الموارد يمكّن دول المركز من السيطرة على معظم دول العالم وترويضها. ومن خلال هذا البعد يمكن فهم حرص دول المركز على عدم استقلال الدول العربية حتى في تحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائي كزراعة القمح، فسلاح القمح من أهم الموارد التي تسعى دول المركز للسيطرة عليها، والتحكم فيها لتروض دول الأطراف، فالقمح محصول استراتيجي لا يمكن للشعوب والأمم أن تستغني عنه، فإن كان النفط غذاء الصناعة، فإن القمح غذاء الشعوب، والقمح يكتسب الأهمية الاستراتيجية بشكل كبير في الحروب والصراعات وخلال الحصار، فلا يقوى أي نظام من الأنظمة مهما بلغت قوته وسلاحه على المقاومة والصمود والتحدي، وهو لا يملك اكتفاءً غذائياً من الطعام وخاصة القمح، ومن هنا نفهم الغضب الأمريكي من بعض الدول العربية حين توسعت في زراعة القمح بشكل يضمن لها الاكتفاء والتصدير لجيرانها، وفي

هذا الإطار نفهم سبب عدم اكتفاء مصر ذاتياً من القمح رغم أنها تملك الماء والأرض واليد العاملة، كما يمكننا فهم الرفض الكندي للعرض الأمريكي لتوفير القمح لها بسعر يقل عن تكلفة زراعته في الأراضي الكندية، ويُذكر أن لوزير الخارجية الأمريكي كلاماً مفاده: لماذا ترهقون أنفسكم بزراعة القمح وسقايته وإنفاق أموال طائلة على ذلك، وباستطاعتنا أن نوصل القمح إليكم جاهزاً بتكلفة أقل من ذلك، فرفضت كندا العرض الأمريكي، واعتبرت بأن القمح محصول استراتيجي لا يمكن التفريط فيه.

٣ ـ الشرعية الدولية (هيئة الأمم المتحدة):

وقد سبق شرح هذا البعد عند الحديث عن تشكل النظام الدولي في مبحث سابق.

٤ ـ العولمة (الثقافة والتعليم والإعلام):

يعتبر الإعلام اليوم أحد أهم أدوات الهيمنة على ثقافة الشعوب وصياغة مفاهيمها واتجاهاتها وأفكارها، ولذلك تحرص دول المركز على توظيف الإعلام في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، بما يعزز جعل شعوب دول الأطراف شعوباً مستعمَرةً ثقافياً، ولديها دوماً شعوراً بالهزيمة الحضارية، وتتطلع عند كل مصيبة تحل بها نحو النموذج الغربي بقيمه وثقافته، لكونه النموذج المعياري للحضارة

والرقي والتقدم، فالإعلام بهذه الطريقة يخوض حرباً في داخل عقول الشعوب العربية وغيرها من الشعوب المستعمَرة، بقصد تركيعها وهزيمتها داخلياً قبل هزيمتها على أرض الواقع، فبعض المفكرين الغربيين يعتبر مدينة هوليوود ـ التي تنتج الأفلام السينمائية ـ توازي في دورها أهمية البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية)، فنتاج هوليوود ـ بالإضافة لمردوده الاقتصادي ـ له مردود ثقافي في ترويج القيم الغربية ونمذجتها، حيث يشاهدها مئات الملايين من شعوب العالم، لا سيما طبقة الشباب الذي بهم تنهض المجتمعات وترتقي الأمم.

ولهذا فدول المركز تمتلك الشركات الإعلامية الضخمة والكبيرة، فهناك عدد صغير من الشركات (لا يزيد على خمس عشرة شركة) تتحكم في كافة المواد والوسائل والمؤسسات والتقنيات الإعلامية والإعلانية في العالم[١]، بل إن أربع وكالات أنباء رأس مالية هي (رويتر، وأسوشيتدبرس، وفرانس برس، ويونايتد برس) تحتكر فيما بينها ٨٠٪ من إجمالي تدفق المعلومات الدولية، وهي بذلك تشكل الصورة الذهنية لشعوب دول الأطراف، وفق ما تريد وترغب ووفق المصالح الاستراتيجية لدول المركز.

---

(١) ثورة الإعلام وحرية الإتصال، ص(١٠٣)، أ. د. سليمان صالح، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

يقول د. سليمان صالح أستاذ الإعلام في جامعة القاهرة وجامعة قطر:

(ولقد استغلت الشركات الأمريكية مناخ العولمة للقيام بممارسات غير عادلة وضد قواعد المنافسة لإضعاف المنافسين وإزالتهم من الأسواق العالمية. ولقد لعبت الحكومة الأمريكية دوراً مؤثراً في ذلك، فنتيجةً للسيطرة الأمريكية العسكرية ورغبة أمريكا الدائمة في التأكيد على هذه السيطرة، فإنها قد عملت على تأكيد هيمنتها على وسائل الإعلام، ولذلك مارست حكومة الولايات المتحدة ضغوطاً على الحكومات والمؤسسات الأجنبية لفتح كل المجالات لتسويق الأفلام والبرامج التليفزيونية الأمريكية بشكل لا يمكن تحقيقه لو كانت السوق حرة، وكان الهدف الأمريكي من تحقيق هذه السيطرة بث القيم التي تحقق المصالح الجيوبولوتيكية[١] الأمريكية، وتزيد من الطلب على المنتجات والصناعات الأمريكية، ولتحقيق ذلك اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من التكتيكات المصممة لخلق السيطرة الأمريكية على سوق الأفلام والبرامج والمحافظة على هذه السيطرة)[٢].

---

(١) أو الجيو سياسية التي تعني السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الدولة الوصول إليه.

(٢) المرجع السابق ص(٩٥، ٩٦).

نخلص من هذه القراءة الخاطفة للمشهد الدولي، أن الخروج من شرنقة دول الأطراف والتحرر من هيمنة القوى الكبرى في العالم، لا يمكن تحقيقه عبر نصرٍ جهادي محدود في بقعة جغرافية، ولا مجهودٍ احتسابي مشكور بطرق ارتجالية، ولا وصول حزب إسلامي لسدة السلطة عبر صناديق الاقتراع... ولا حراك شعبي بلا رأس، ليس له قيادة علمية وفكرية تصوغ أهدافه وتقود حراكه وتضبط مساره، وليس المقصود قطعاً الإزراء بهذه المنجزات التي هي من المكاسب والمفاخر التي لا يجوز إنكارها، بل يجب دعمها وتطويرها، ولكن المقصود إعطاء هذه المنجزات وزنها الحقيقي، دون إفراط أو تفريط، وتقييمها في ضوء هذه الشبكة من العلاقات والتأثيرات المتداخلة في المشهد الدولي، وهذا سيكون عاملاً رئيساً في تجويد هذه المنجزات وتطويرها وابتكار ما هو أفضل منها.

إن متطلبات تحرير الأمة من هذا الاستعمار يحتاج لتعبئة شاملة على كافة الصعد الفكرية والعلمية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، فمن أراد أن يحقق هذا التحرر بضربة واحدة أو مشروع واحد، سواء أكان مشروعاً جهادياً أو سياسياً أو علمياً فقد أبعد النجعة، وحكم على مشروعه بالفشل المسبق في تحقيق غايته النبيلة.

إن وجود تصور صحيح عن الواقع الذي نعيشه اليوم،

يعد ركيزة لا بد منها لبناء أي مشاريع تستهدف تحرير الأمة من قيود الاستعمار الحديث، فمن افتقد الحد الأدنى من هذا التصور للواقع، سواء كان عالماً شرعياً أو زعيماً جهادياً أو مثقفاً إسلامياً، فلا غرابة أن تكون الحلول التي يقدمها ـ وقد يدفع باتجاهها أفواجاً من شباب الأمة ـ حلولاً ناقصةً، بل قد تكون أخطاءً فادحةً، تتجرع فيها الأمة محطات الفشل، الواحدة تلو الأخرى، وتخسر فيها ذخيرتها الحية، ممثلة بخِيرة شبابها.

المبحث الخامس

فخ التراجع الأمريكي

يتحدث اليوم الكثير من الباحثين والمحللين عن تراجع قوة أمريكا في العالم، وقد تجلى هذا في الانسحاب العسكري من العراق وأفغانستان ثم الأزمة المالية عام ٢٠٠٨م، ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة ـ كما سبق توضيحه ـ تعتبر وريثة الاستعمار البريطاني والفرنسي في بلاد العرب، وجنايتها تجاه قضايا الأمة الإسلامية وطموحات الشعوب العربية أشهر من أن تذكر وتُعد، والفرح بتراجع قوتها وسطوتها خبر مفرح لكل الشعوب المستضعفة في العالم، لا سيما الشعوب الإسلامية، إذ تعدد اللاعبين في المشهد الدولي قد يتيح نافذة للعب والتنفس وقدر من الحركة على حبل التباينات وخلاف المصالح بينهم، ولكن هذا الأمر يعد عاملاً مساعداً فقط.

ولكني أقف اليوم مع بعض الأصوات في داخل المجتمعات العربية والإسلامية، التي تعتقد أن مقتضى

التراجع الأمريكي وجود نهضة وتقدم لدى العرب والمسلمين، وتلك فجوة عميقة في الوعي لدى بعض النخب والشباب، فلا تلازم بين تراجع أمريكا وتقدم الأمة الإسلامية ونهضتها من وهدة التخلف والمحن التي تعيشها، فتاريخياً لم يكن أفول الاستعمار البريطاني والفرنسي سبباً لنهضة الأمة، بل ورث الروس والأمريكان الوصاية عليها. ومع شدة الخلافات بين قطبي العالم في الحرب الباردة، إلا أن مسألة اقتسام الهيمنة على المنطقة العربية ومنعها من التحرر لم تكن محل خلاف بين أمريكا والسوفييت، «فجميع التغيرات الدولية منذ الحرب العالمية الأولى، ثم الثانية، ثم الصراع بين القطبين، ثم انفراد القطب الأمريكي، لم يكن لها أي انعكاسات رئيسية على اتجاه الدول المسيطرة في النظام الدولي أدت لتغيير أهدافها في السيطرة على الدول الإسلامية»[1].

كما يغيب عن هؤلاء الإخوة أن من نتائج التراجع الأمريكي في المنطقة العربية، أنها ستعول كثيراً في إدارة مصالحها على التفاهم والتنسيق مع اللاعبين الإقليميين البارزين وهم (إيران، إسرائيل، تركيا)، ولا شك أن تنامي

(١) وضع الدول الإسلامية في ظل النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة العثمانية (١٩٢٤ ـ ١٩٩١م) ص(٣٤)، بإشراف نادية محمود مصطفى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط. الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

فكرة التحالف بين الولايات المتحدة وإيران[1] بأذرعتها الطائفية في المنطقة يعتبر أكبر خطر يهدد العرب على الإطلاق، لا سيما وأن الحالة السياسية والاقتصادية داخل البلدان العربية تعاني حالة من السيولة والفوضى التي جعلت قدرتها على مقاومة هذا الخطر الداهم دون المأمول، وقد نجح الغرب خلال أقل من عشر سنوات في تدمير الجيش العراقي[2]، وهو يعمل اليوم على توريط الجيش المصري في حرب أهلية في أعقاب الانقلاب العسكري الدموي في ٣ يونيو ٢٠١٣م، ولكن الاسلاميين من فضل الله أفشلوا هذا المخطط ببسالتهم وثباتهم وسلميتهم، ولكن لا ضمانة أن يبقى الإسلاميون أو بقية شرائح الشعب على خيار السلمية، لا سيما إن استمرت الممارسات القمعية على نفس وتيرتها الحالية، والتي لم تشهدها مصر منذ خمسين عاماً.

إن الجيوش العربية وإن سطا على قُمرة قيادتها من وظّفها لغير المهام المناطة بها من استبداد وقمع وظلم، إلا أنها تظل لدى صاحب القرار الغربي على المدى الاستراتيجي

(١) انظر: حلف المصالح المشتركة، تريتا بارزي، الدار العربية للعلوم.

(٢) لم يكن قرار الحاكم العسكري الأمريكي بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣م بحل الجيش العراقي وتسريحه خطأ كما يظن البعض بل كان يصب على المدى الاستراتيجي لصالح الغرب وذلك بتدمير الجيش العراقي وتنحية دورة في معادلة الصراع العربي الصهيوني.

قوةً مؤثرةً، وتفكيكها مطلب هام لمشروع التقسيم، ودمج دولة الصهاينة، أو قيادتها لكيانات مقسمة هشة يسهل التلاعب بها والسيطرة عليها، ولو أحسن العرب التعامل مع القوة التركية المتنامية كما ينبغي لكانت خير معين لهم لصد الخطر الإيراني المتزايد.

من جهة أخرى، نلحظ اليوم ارتفاع وتيرة الحديث عن هزات تمر بها حدود سايكس بيكو، لا سيما في حالة سقوط النظام السوري، أو استمرار القتال فيها بما يعزز حالة الانقسام الطائفي التي نتجت عن الحرب وتداعياتها على لبنان والعراق. . . هذه الحالة من الانقسام تجعل بعض المتطلعين لوحدة الأمة العربية والإسلامية يظنون أن بداية انهيار خارطة سايكس بيكو يقتضي بالضرورة توحد الأمة العربية والإسلامية، وهذا التصور يغذّيه الشعور بالإحباط من تعثر الثورات العربية، وانسداد أفق التغيير في العملية السياسية والمسار الديمقراطي، والتعويل على نجاحات محدودة في الميدان الجهادي أو الشعبي، وهذه الرؤية لو جردناها من الدوافع العاطفية وبعض القراءات غير المنهجية في إنزال أحاديث الفتن وملاحم آخر الزمان على الواقع المعاش لا تجد لها معطيات وأدلة تعضدها وتقويها.

لا شك أن هذه التحولات الكبرى ـ التي نعيشها ـ تعبر عن مخاض كبير تخوضها الأمة في معركتها لاستعادة

ريادتها، وفي مجمل المشهد العام وعند التأمل في التاريخ نلحظ جيداً أن حال الأمة اليوم ـ برغم كل التحديات والمعضلات ـ أفضل من حالها قبل قرن من الزمان، ولكن هذا كله لا يعني أنها بأدواتها الحالية وحالتها الراهنة قادرة على تحقيق النهوض والتحرر الكامل، لا سيما وأن التحديات والأخطار التي تتربص بهذه الأمة، يترتب على الخطأ في التعاطي معها فاتورة ضخمة من الخسائر المادية والبشرية.

المبحث السادس

مركزية الحدث السبتمبري

يتضح لدى من يرصد العديد من الكتب البحثية والدراسات الاستراتيجية الأمريكية والمؤتمرات وتصريحات الساسة والمفكرين الاستراتيجيين، أن الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي عموماً خلُص بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م إلى نتيجتين مهمتين:

الأولى: أن النظم الاستبدادية هي التربة المنتجة للإرهاب والعنف:

الشواهد:

١ ـ في نوفمبر ٢٠٠٣م، أدلى الرئيس جورج بوش الابن بأول اعتراف أمريكي علني، عندما ذكر بأن الولايات المتحدة ظلت تدعم الديكتاتوريات في الشرق الأوسط لأكثر من ستين عاماً، وأن تلك السياسة لم تجلب لأمريكا الأمن أو تخدم مصالحها، وأعلن بوش تخليه عنها، وتبنيه لسياسة

جديدة قوامها نشر الديمقراطية[1].

٢ ـ في فبراير ٢٠٠٤م قدم الرئيس بوش إلى مجموعة الثمانية مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير، ونشرت صحيفة الحياة اللندنية في ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤م نص المشروع، ففي المقدمة تحذر الورقة من اقتراب الشرق الأوسط من الانفجار، بسبب التدهور الاقتصادي والاستبداد السياسي، وخطورة ذلك على الغرب ومصالحه في المنطقة، كما جاء فيه: (**طالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة**).

ويقول الباحث أيمن الجندي في مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية في دراسة بعنوان: مشروع الشرق الأوسط الكبير.. لماذا؟

(قناعة الولايات المتحدة بأن هناك علاقة عضوية بين التطرف الديني والعنف وغياب الديموقراطيات في المجتمعات العربية، وأيضاً هناك اعتقاد بأن مفجري برج التجارة خرجوا من نفق المجتمعات المغلقة والسلطوية في المجتمعات العربية).

---

(١) (كونالديزا رايس تغزو العالم العربي ديمقراطياً)، عبد الوهاب الأفندي، الشرق الأوسط ٦/ ١/ ١٤٢٦هـ.

٣ ـ قالت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية في يناير ٢٠٠٥م:

(لستين سنة فكرنا كثيراً أننا نستطيع إنجاز استقرار بلا حريات في الشرق الأوسط، وفي النهاية لم نحصل على أي منهما).

كما أشارت لذلك رايس في مذكراتها التي نشرتها مؤخراً فقالت:

(غياب الحرية في العالم العربي لم يعن غياب السياسة، والراحة التي أحس بها الكثيرون في الاستقرار الجوهري في المنطقة كانت راحةً كاذبةً. والحكام السلطويون ـ وأكثرهم من أصدقائنا ـ وضعوا خياراً كاذباً هو الاستقرار أو الديمقراطية «المتطرفون الإسلاميون أو أنا» هكذا يقولون. ثم انخرطوا في سياسات حققت توقعاتها وثبتت مقولة الرأيين المتناقضين. قُمعت القوى السياسية الصحية، وسُجن المنادون بالحرية وضُربوا ومنعوا من تنظيم أنفسهم. وفي الآن عينه اتخذ الإسلاميون ملاذاً لهم في المساجد والمدارس الدينية، وبرزوا كقوى سياسية وفي أماكن كثيرة على هيئة مقدمي خدمات اجتماعية للسكان لم يكن النظام السلطوي يقدمها لهم)[١].

---

(١) أسمى مراتب الشرف، ذكريات من سنيّ حياتي في واشنطن، كونداليزا رايس ص(٣٨٠)، ترجمة: وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠١٢م.

النتيجة الثانية: أن الثقافة الإسلامية تعتبر البيئة الثقافية المنتجة للإرهاب والعنف:

يشكل كتاب أستاذ العلوم السياسية البارز صموئيل هنتجتون[1] (صدام الحضارات: إعادة بناء النظام العالمي) الصادر في عام ١٩٩٦م، أحد الكتب المحورية الذي ثار حولها جدل كبير، منذ أن نشر المؤلف أصل فكرته في مقال نشر في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية في صيف ١٩٩٣م[2]، وقد أثار المقال ـ وفقاً لما رصدته المجلة ـ أكبر قدر من التعليقات والحوارات منذ أربعينيات القرن الماضي.

ركز هنتجتون في أطروحته على أن الحضارة الإسلامية والصينية تمثلان التحدي الأكبر للحضارة الغربية، ورأى أن دراسة الحضارات والثقافات وليست الدول هو المجال الذي يمكن من خلاله دراسة مستقبل الصراعات الكونية.

---

(١) صامويل فلبس هنتجتون (١٨ أبريل ١٩٢٧ ـ ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨م) هو أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد وهو من أشهر المفكرين الاستراتيجيين في الولايات المتحدة الأمريكية، أحدثت كتاباته جدلاً واسعاً على مستوى العالم وخاصة كتاب (صدام الحضارات: إعادة بناء النظام العالمي) ١٩٩٦م، وكتاب (من نحن؟: التحديات للهوية القومية الأمريكية) ٢٠٠٤م.

(٢) يقول الكاتب مأمون فندي: افتتح هنتجتون مقاله في مجلة «فورن أفيرز» بكلمة للداعية السعودي سفر الحوالي، عندما وصف الحرب ضد صدام حسين في أحد أشرطته عام ١٩٩٠م على أنها «ليست حرباً ضد صدام وإنما هي حرب ضد الإسلام». (صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٤٢٩هـ الموافق ١٠ نوفمبر ٢٠٠٨م).

لست معنياً هنا بعرض كامل أطروحة هنتجتون حول صدام الحضارات وآراء منتقديها، ولكن نظراً لما للكتاب والمؤلف من أثر بالغ في الدوائر البحثية القريبة من أصحاب القرار الأمريكي، فسأقتصر على ذكر مقتطفات تلخص وجهة نظر هنتجتون في مكمن خطورة الحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية، وسنرى بعد ذلك مدى أثر أفكاره مع غيره من الباحثين الاستراتيجيين على الساسة الأمريكان ومراكز البحوث الأمريكية بعد ١١ سبتمبر.

• مقتطفات من كتاب صدام الحضارات[١]، يقول هنتجتون:

- الثقافة الإسلامية تفسر إلى حد كبير فشل الديمقراطية في أماكن كثيرة في العالم الإسلامي.

- الفشل العام للديمقراطية الليبرالية في أن تترسخ في المجتمعات الإسلامية ظاهرة متكررة ومستمرة على مدى قرن كامل، هذا الفشل له مصدره، في جزء منه على الأقل في طبيعة الثقافة الإسلامية والمجتمع الإسلامي الرافضين للمفاهيم الغربية الليبرالية، كما يقول فؤاد عجمي: في مجتمع إسلامي تلو الآخر أن تكتب عن الليبرالية أو عن تقاليد

---

(١) اعتمدت على ترجمة طلعت الشايب لكتاب (صدام الحضارات)، دار سطور، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.

برجوازية وطنية؛ يعني: أنك تكتب شهادة وفاة أناس اختاروا المستحيل وفشلوا.

- المشكلة المهمة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية بل الإسلام، فهو حضارة مختلفة، شعبها مقتنع بتفوق ثقافته وهاجسه ضآلة قوته.

- بالنسبة للغرب كانت الدولة القومية هي قمة الولاء السياسي، بنية الولاء في العالم الإسلامي على العكس من ذلك بالضبط، فكرة سيادة الدولة القومية لا تتطابق مع السيادة أو الحاكمية لله وأولوية مصالح الأمة.

- الولاء عند المسلمين للدين أولاً؛ لأن فكرة القومية تتنافى مع فكرة الحاكمية والولاء لله، ويفترض مفهوم الأمة عدم شرعية الدولة القومية.

- الصحوة الإسلامية جاءت من التعبئة الاجتماعية والتزايد السكاني والفقر والفاشية والنزوح الكبير من الريف إلى المدن للسكنى في الأحياء العشوائية.

- الصحوة الإسلامية تيار عام وليست تطرفاً، متغلغلة وليست منعزلة، والصحوة أثرت على المسلمين في كل دولة، وعلى معظم جوانب المجتمع والسياسة.

- في الثمانينات والتسعينات سيطرت الحركات المتأسلمة، واحتكرت غالباً عملية المعارضة للحكومات في

الدول الإسلامية، قوتها كانت تعود في جزء منها إلى ضعف المعارضة البديلة.

ـ الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك، وقد فعل ذلك مرتين على الأقل كما يقول برنارد لويس.

ـ لمدة ما يقرب من ألف سنة، منذ دخول العرب إسبانيا وحتى الحصار التركي لفيينا، كانت أوروبا تحت تهديد مستمر من الحضارة الإسلامية كما يقول برنارد لويس(١).

ثم يعدد هنتجتون أسباب العنف الإسلامي، ويذكر منها الانفجار السكاني والفقر والفساد والاستبداد في العالم الإسلامي.

تقول كونداليزا رايس:

(كتب العالم السياسي العظيم صموئييل هنتجتون مقالة في عام ١٩٩٣م بعنوان «صدام الحضارات» وألف فيما بعد كتاباً حقق أفضل المبيعات. ففي كتابه قال: لا يوجد شيء اسمه قيم عالمية، وأن العالم الإسلامي وغيره كيان بحد ذاته. وهذه الحقيقة سوف تفرز صداماً، يرجح أن يكون

---

(١) انظر: صدام الحضارات الصفحات (٤٨، ١٨١، ١٨٨، ١٨٩، ٢٨٤، ٢٨٦، ٣٥٢).

عنيفاً، تصطدم فيه مبادئ التسامح الديني عند الغرب مع الإسلام السياسي. **وبدا هنتجتون بعد أحداث ٩/١١ وكأنه نبي)**[١].

وعندما نراجع كتابات برنارد لويس وصموئيل هنجتنون وغيرهم من المفكرين الأمريكان، بالإضافة لتقارير ودراسات مراكز البحوث الغربية كمؤسسة راند وغيرها، وتصريحات القادة الأمريكان، سنجد هذا واضحاً جلياً.

فالاستبداد السياسي والتدهور الاقتصادي أدى للانفصام بين الشعوب والنظم العربية، فالنظم وإن لبّى الكثير منها المطالب الغربية، ولكنها تنام على برميل شعبي هائل، يتميز غيظاً وكمداً وإحباطاً، مما يجعلهم في نظر الغرب مخزوناً بشرياً هائلاً للإرهاب والتطرف الذي يهدد مصالحهم وأمنهم، ومن جهة أخرى فالثقافة الإسلامية بما تحويه من قيم وأحكام تحث المسلمين على التميز بعقيدتهم وهويتهم، والتحرر من كل منظومة حضارية استعمارية يشكل عقبة أخرى لا ترضى لهذا الغرب بالمزيد من الاستعمار والنهب لثرواته، والتعايش مع ربيبته في المنطقة المتمثلة في دولة الصهاينة، ومن النتيجة الثانية يظهر بجلاء أن الغرب لا يستهدف فصيلاً قتالياً من المسلمين فحسب، كما قد يدبج هذا في بعض تصاريح

---

(١) أسمى مراتب الشرف ص(٣٨٢).

قادته، بل يستهدف أصول الإسلام ومحكماته[1]، كما أن تخوف الغرب من تيار قتالي إسلامي معين لا يعني بأي حال موافقة هذا التيار أو تأييد رؤيته ومنهجيته، بل إني أظن أن بعض الفصائل المحسوبة عليه أمكن توظيفها في أكثر من بلد عربي لتسريع المشروع الأمريكي في المنطقة، من حيث لم يشعر أصحابه بذلك.

---

(١) يقول هنتجتون: (يقول بعض الغربيين بما فيهم الرئيس بيل كلنتون إن الغرب ليس بينه وبين الإسلام أي مشكلة، وإنما المشكلات موجودة مع بعض المتطرفين الإسلاميين، إن أربعة عشر قرناً من التاريخ تقول عكس ذلك).
انظر: صدام الحضارات ص(٣٣٨).

الفصل الثاني

مخطط التقسيم.. من التنظير لأرض الواقع

وفيه:

المبحث الأول: مشروع الشرق الأوسط الكبير.

المبحث الثاني: خارطة حدود الدم.

المبحث الثالث: الفوضى الخلاقة.

المبحث الرابع: الواشنطن تايمز تعيد نشر خارطة التقسيم.

المبحث الخامس: شواهد الواقع تجلّي إرهاصات التقسيم.

المبحث السادس: هل بإمكان الغرب تنفيذ المخطط لوحده؟

المبحث السابع: هل ستقبل الشعوب العربية خيار التقسيم؟

المبحث الثامن: حول كتاب «عصر الإسلاميين الجدد».

المبحث الأول

مشروع الشرق الأوسط الكبير (الجديد)

فكرة استحداث كيان شرق أوسطي بديلاً عن العالم العربي والإسلامي ليمكن من خلاله إدماج وتطبيع دولة الصهاينة في المنطقة فكرة ليست جديدة ظهرت بعد ٢٠٠١م، فقد سبق طرح الفكرة من قبل الرئيس الصهيوني «شمعون بيريز» عام ١٩٩٣م في كتابه «الشرق الأوسط الجديد»، حيث دعا لفكرة شرق أوسط جديد قائم على التنمية والرفاه كما يزعم، وتبنى فيه العلاقات بين الدول بناء تعاقدياً قائم على المصالح المادية فحسب، وبهذا يمكن تحييد الهوية الدينية والثقافية من تعامل الدول العربية مع الصهاينة، ويرى بيريز أن تحول الشرق الأوسط لما يسميه السلام والأمن والازدهار لن يتم بسحر ساحر أو بلمسة دبلوماسية، فتوفير السلام والأمن يقتضي «ثورة في المفاهيم»، إن حدود الشرق الأوسط جغرافياً في نظر الأمريكان هي حدود العالم الإسلامي من إسلام أباد إلى

نواكشوط، باستثناء إسرائيل التي يدخلونها ضمن هذا المصطلح بطبيعة الحال.

«من أكبر الأهداف العملية للمشروع ذوبان المنطقة العربية بهمومها وقضاياها في براح شاسع جغرافياً متنوع ومتفاوت في هويته الثقافية والسياسية والاجتماعية، بحيث تتوه هوية العرب وقضاياهم الملحة والمزمنة وسط هذا الخضم الهائل الاتساع، كمحيط يضمهم ضمن ما يضم من شعوب وأمم، وقضايا وأزمات ومشكلات».

لقد ظهر المصطلح بشكل فاعل عندما تبناه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بعد ضربات ١١ سبتمبر، وكانت وزيرة خارجيته كونالديزا رايس المبشر الأشهر لمشروع الشرق الأوسط الكبير ومصطلح «الفوضى الخلّاقة». لقد أصبح لدى الإدارة الأمريكية يقين بأن نشر الديمقراطية على الطريقة الأمريكية هي الترياق المضاد للإرهاب، وأن العالم العربي يعيش أوضاعاً شبيهةً بدول أوروبا الشرقية سابقاً، وبموجب هذه المقارنة فالحرب مع العالم الإسلامي ليست حرباً عسكرية، بل حرب أفكار في المقام الأول، ونشر قيم الحرية والديمقراطية الغربية هو من سيستأصل ما يعتبرونه تربةً منتجةً للإرهاب والتطرف والعنف، وكان دونالد رامسفيلد أول من دعا إلى شن حرب الأفكار في مقابلته مع صحيفة واشنطن تايمز في أكتوبر ٢٠٠٢م، حيث ذكر أن المعركة الأساسية مع

الإرهاب هي حرب أفكار وليس حرباً عسكرية، ودعا رامسفيلد لإنشاء جهاز متخصص يتولى شن هذه الحرب، وفي أغسطس عام ٢٠٠٣م كررت رايس الحديث نفسه في خطاب ألقته أمام المعهد الأمريكي للسلام، حيث قالت إن المهمة الأساسية للولايات المتحدة في المرحلة القادمة تتمثل في تكرار النجاح في الحرب الباردة عبر شن حرب الأفكار، ونشر فكر الحياة مقابل فكر الموت، والترويج للقيم الأمريكية والدفاع عنها.

وفي نوفمبر ٢٠٠٣م أدلى الرئيس جورج بوش الابن بأول اعتراف أمريكي علني، عندما ذكر بأن الولايات المتحدة ظلت تدعم الديكتاتوريات في الشرق الأوسط لأكثر من ستين عاماً، وأن تلك السياسة لم تجلب لأمريكا الأمن أو تخدم مصالحها، وأعلن بوش تخليه عنها وتبنيه لسياسة جديدة قوامها نشر الديمقراطية.

في فبراير ٢٠٠٤م قدم الرئيس بوش إلى مجموعة الثمانية مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير، ونشرت صحيفة الحياة اللندنية في ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤م نص المشروع، ففي المقدمة تحذر الورقة من اقتراب الشرق الأوسط من الانفجار بسبب التدهور الاقتصادي والاستبداد السياسي، وخطورة ذلك على الغرب ومصالحه في المنطقة، وتلخص الورقة

إصلاح النواقص التي حددها تقارير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية العربية عبر محاور ثلاثة:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
- بناء مجتمع معرفي.
- توسيع الفرص الاقتصادية.

وتقول ورقة المشروع ما نصه: (فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق فيه التنمية).

ولعل من نافلة القول لمن خبر السياسة الأمريكية أن يدرك أن هذه شعارات يراد تحقيقها بحسب الفهم الغربي لها، وفي باطنها الأهداف الحقيقة للمشروع، والتي يمكن إيجاز أبرزها في ثلاث نقاط:

الأول: إعادة تشكيل وترتيب أوضاع المنطقة لتقبل النموذج الليبرالي عبر الديمقراطية الغربية.

الثاني: تهيئة المنطقة للعولمة، وهيمنة الشركات الأمريكية والأوروبية العابرة للقارات على اقتصاد المنطقة.

الثالث: دمج وتطبيع دولة الصهاينة مع العالم العربي في كيان شرق أوسطي.

فالحديث الغربي عن نشر الديمقراطية والحريات في العالم العربي لا يعدو أن يكون سوى أداة لتحقيق الأطماع الاستعمارية الجديدة، ولهذا فهي تخضع في حجم توظيفها

للأجندة الغربية، فالغرب عندما أراد الانقضاض على النفط الليبي قام بتوظيف شعارات الديمقراطية للتدخل العسكري في ليبيا وإسقاط القذافي، ولكنه الغرب نفسه لا يريد التدخل في سوريا لأجل الحريات والديمقراطية بعد قتل أكثر من ١٣٠ ألف سوري وتشريد الملايين، فالمصلحة الغربية الاستعمارية لم تكن مع نشر الحريات، فتم وضعها في الأدراج مع تزويد كافة الأطراف المتحاربة بالسلاح بما يتيح تدمير سوريا ـ وهي إحدى دول الطوق ـ والتمهيد لتقسيمها، وهو الهدف الاستراتيجي.

ولو دققنا النظر في الأحداث التي يعيشها العالم الإسلامي منذ ١١ سبتمبر ـ لا سيما بعد الثورات ـ يدرك أن المخطط وإن تعثر في بعض محطاته إلا أنه يجري إجمالاً كما خطط له[١].

ربما ظن البعض أن هذا مشروع الشرق الأوسط الكبير خاص بحكومة الرئيس بوش، وبالتالي فهذا المشروع انتهى برحيلها، ولا ينبغي الذهاب بعيداً في هذا الاتجاه.

يجيب د. سعيد اللاوندي أستاذ الفلسفة السياسية والخبير بمركز الأهرام الاستراتيجي قائلاً:

---

(١) يمكن الاستفادة من كتاب «الشرق الأوسط الكبير» د. سعيد اللاوندي دار نهضة مصر، ٢٠٠٩م، وكتاب «الشرق الأوسط الكبير» محمد الخولي، دار الهلال، ٢٠٠٨م.

(في التاريخ السياسي للقوى العظمى. . من الصعب الحديث عن تغيير في السياسات والاستراتيجيات إذا ما تغير أشخاص الحكام، ليس فقط لأن المؤسسات (وليس الأشخاص) هي التي تصنع السياسات وتضع الخطط والرؤى والتصورات، ولكن أيضاً لأن القوى الكبرى ـ بحكم قدراتها وطموحاتها ـ لا تملك رفاهية التغيير السريع، خصوصاً إذا ما كان الأمر يتعلق بهيبة ومكان دولة عظمى، ترى نفسها سيدة العالم و(رمانة الميزان) في النظام الدولي المعاصر (كما هو الحال في أمريكا).

ورغم أن الرئيس الأمريكي بوش وإداراته المعروفة بإدارة المحافظين الجدد هي المهندس الفعلي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، فإن المشروع لا يزال قائماً ومستمراً. . فالقوة الباطشة والتهديد والوعيد كانت أسلحة بوش الابن[١]، في حين أن (القوة الناعمة) ولغة الدبلوماسية (التي لا تخلو من حزم وحسم) هي أدوات الرئيس باراك أوباما، لكن يبقى مشروع الشرق الأوسط الكبير هو الهدف والغاية لدى الإدارتين)[٢].

---

(١) يعتبر بعض الباحثين أن المقاومة العراقية والتراجع الاقتصادي للولايات المتحدة احد أهم أسباب تغير آلية تنفيذ المشروع الأمريكي من العنف والقوة الباطشة والاحتلال المباشر إلى القوى الناعمة واستثمار الثورات الشعبية، مستثمرة حالة الاحتقان السياسي والاقتصادي الذي تعيشه المنطقة العربية.

(٢) مقدمة الطبعة الرابعة من كتاب «الشرق الأوسط الكبير».

ويقول:

(يبقى أخيراً أن نعترف ـ اعتراف الشجعان! ـ بأن أمريكا وإسرائيل قد اتفقتا معاً على تغيير ملامح منطقة الشرق الأوسط، إما بالقوة العسكرية، أو بالتخويف والوعيد، أو بالإقناع والمشاركة، أو حتى بالفوضى)[1].

---

(١) مقالة بعنوان: «المصادر الإسرائيلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير» نشر في موقع الأهرام في ٢/٥/١٤٢٥هـ الموافق ١٩/٧/٢٠٠٤م.

المبحث الثاني

خارطة حدود الدم

في يونيو ٢٠٠٦م نشرت مجلة آرمد فورسس (القوات المسلحة الأمريكية) مقالاً للجنرال المتقاعد رالف بيترز بعنوان (حدود الدم، كيف يبدو الشرق الأوسط بصورته الأفضل؟).

المقال يعتبر طبعةً حديثةً لمشروع تقسيم العالم الإسلامي الذي نظّر له المفكر الصهيوني برنارد لويس[١] الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية، وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات

(١) برنارد لويس مستشرق بريطاني الأصل ولد في لندن عام ١٩١٦م، يهودي الديانة، صهيوني الانتماء، أمريكي الجنسية، اشتهر بآرائه الحاقدة تجاه العرب والمسلمين، كتب كثيراً في تاريخ الإسلام والمسلمين حيث ألف ٢٠ كتاباً عنهم، يقول في مقابلة أجرتها إحدى وكالات الإعلام في ٢٠/٥/ ٢٠٠٥م: (إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضويون لا يمكن تحضرهم، وإذا تركوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمر الحضارات وتقوض المجتمعات).

والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية، وقد أرفق بمشروعه المفصل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه، تشمل جميع الدول العربية والإسلامية، وفي عام ١٩٨٣م وافق الكونجرس الأمريكي في جلسة سرية على مشروع الدكتور برنارد لويس، وبذلك تم تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في ملفات السياسة الأمريكية الإستراتيجية لسنوات مقبلة[١].

الجدير بالذكر أن كونداليزا رايس ذكرت الأثر العميق لفكر برنارد لويس على إدارة جورج بوش، حيث قالت: (وغني عن القول بأن أعمال برنارد لويس وفؤاد عجمي تركت أثرها فينا)[٢].

يرى رالف بيترز أنه لا بد من تغيير للحدود في الشرق الأوسط الكبير بشكل تتفق فيه هذه الحدود مع ما يعتبره روابط طبيعية للدم والدين.

يقول الجنرال المتقاعد منتقداً الحدود التي رسمها الأوروبيون في اتفاقية سايكس بيكو:

(ويمكننا الآن أن نقارن الخريطتين المرفقتين ـ الحدود

---

(١) الخريطة نشرتها صحيفة الأهرام لأول مرة في ١٩٨٧/٨/٧م في مقال للأستاذ إبراهيم نافع بعنوان «أحداث الهرم الأخير.. الهدف والمخطط والنذير».

(٢) أسمى مراتب الشرف ص(٣٧٩).

الحالية والحدود المقترحة ـ لنشعر شيئاً ما بالأخطاء الكبيرة التي تحفل بها الحدود الحالية، والتي رسمها الفرنسيون والإنكليز في القرن العشرين لمنطقة كانت تكافح للنهوض من واقع الذل والهزيمة في القرن التاسع عشر).

كما يؤكد لضرورة تغيير خارطة الشرق الأوسط ومدى الضرر الذي سيلحق بأمريكا فيما لو بقي الحال على ما هو عليه:

(إن منطقة الشرق الأوسط بما تصدره من فائض الإرهابيين وشحيح الطاقة تحمل تشوهات راهنة تعد بازدياد الحال سوء دون أن يتحسن وفي منطقة اعتنقت أسوأ أنواع الشعور القومي على الإطلاق وتبنت أكثر أنواع الشعور الديني انحطاطاً بشكل يهدد إيمانها.. فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها وقواتها المسلحة ستجد عدداً غير متناهٍ من الأزمات).

كما أشار الجنرال رالف لأهمية توظيف الأقليات (الأكراد/ الشيعة العرب/ البلوش) لتفكيك دول منطقة الشرق الأوسط فيقول بعد أن يحث على دعم استقلال الأكراد في العراق مع ضم أكراد تركيا وسوريا(١):

(١) لقد دعم الاحتلال الأمريكي استقلال أكراد العراق واليوم نسمع عن تشكيل أكراد سوريا لقوة عسكرية وطرد الثوار السوريين منها.

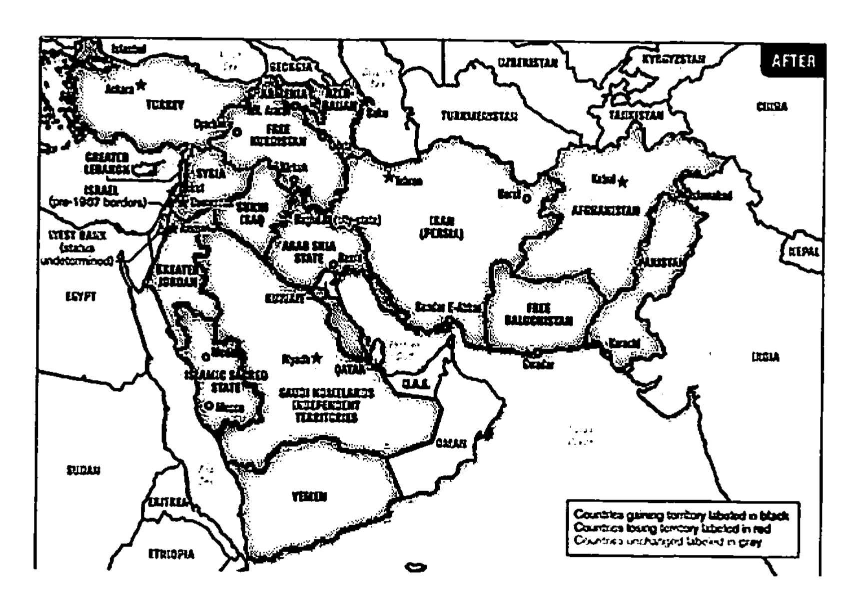
(إن كردستان الحرة الممتدة من ديار بكر إلى تبريز ستكون أكثر الدول دعماً للسياسة الغربية في الرقعة الممتدة من بلغاريا إلى اليابان).

ثم يشير الجنرال الأمريكي لأمرٍ في غاية الأهمية، وهذا الأمر أصبح أحد محركات السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، وهو اعتبار السلفية أو ما يسميها خصومها بالوهابية أنها الذخيرة الفكرية والخزان المالي الوفير لتمويل الإرهاب في العالم كما يراه الأمريكيون، وأن هيمنة الفكر السلفي في السعودية له أضرار كبيرة حيث يقول الجنرال:

(أدى ذلك إلى تمكين السعوديين من نشر نظرتهم الوهابية حول التعليم الديني والعقيدة المتعصبة بعيداً إلى ما وراء حدود دولتهم. إن تزايد ثروة السعوديين وبالتالي تزايد نفوذهم كان أسوأ شيء حدث للعالم الإسلامي منذ وفاة النبي وأسوأ شيء حدث للعرب منذ الغزو العثماني إن لم يكن الغزو المنغولي).

ثم يدعو الجنرال رالف لتقسيم السعودية لثلاث دول بإقامة ما يسميه فاتيكان إسلامي في الحجاز، وتسليم حقول النفط الساحلية للشيعة العرب، واقتطاع جزء من الجنوب لليمن.

كما طرح عدة مقترحات لتقسيم إيران والعراق ودول الخليج.



عندما نُشر المقال كتب عنه المفكر المصري الشهير د. عبد الوهاب المسيري مقالةً بعنوان «الشرق الأوسط الجديد في التصور الأمريكي الصهيوني»[(١)].

فيقول في مقدمته:

(يمكن القول بكثير من الاطمئنان إن الاستراتيجية الغربية تجاه العالم الإسلامي منذ منتصف القرن التاسع عشر تنطلق من الإيمان بضرورة تقسيم العالم العربي والإسلامي إلى دويلات إثنية ودينية مختلفة حتى يسهل التحكم فيه. وقد غُرست إسرائيل في قلب هذه المنطقة لتحقيق هذا الهدف.

(١) المقال نشر في موقع الجزيرة نت بتاريخ ١٠/١٠/١٤٢٧هـ الموافق ٢/١١/٢٠٠٦م.

فعالمٌ عربيٌ يتسم بقدر من الترابط وبشكل من أشكال الوحدة يعني أنه سيشكل ثقلاً استراتيجياً واقتصادياً وعسكرياً ويشكل عائقاً أمام الأطماع الاستعمارية الغربية).

ثم يستطرد قائلاً:

(ففي إطار التقسيم تصبح الدولة الصهيونية الاستيطانية المغروسة غرساً في الجسد العربي دولةً طبيعيةً بل وقائدةً، فالتقسيم هو في واقع الأمر عملية تطبيع للدولة الصهيونية التي تعاني من شذوذها البنيوي باعتبارها جسداً غريباً غُرِس غرساً بالمنطقة العربية).

كما يشير المسيري لأثر المفكر برنارد لويس حيث يقول:

(يقول شيمعون بيريز: لقد جرب العرب قيادة مصر للمنطقة مدة نصف قرن فليجربوا قيادة إسرائيل. وهذه هي الرؤية التي طرحها برنارد لويس في السبعينات وتبناها المحافظون الجدد وتدور السياسة الأمريكية في إطارها)[١].

الجدير بالذكر أن الباحث الإسلامي طلعت رميح كتب مقالة مطولة[٢] كتعقيب على مقالة حدود الدم فقال:

---

(١) يمكن الاستزادة عن دور الصهاينة في مشروع التقسيم من كتاب «دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي» لأستاذ العلوم السياسية الدكتور أحمد سعيد نوفل، الناشر: مركز الزيتونة للدراسات ط. الأولى، ٢٠٠٧م.

(٢) نُشرت في موقع المسلم بتاريخ ١٤/ ١٠/ ١٤٢٨هـ.

(إذا دققنا النظر وراجعنا كثير من التطورات في المنطقة، نجد هذه الدراسة هي الأشد توضيحاً لكل ما يجرى، أو هي الكاشف والمفسر والمذكرة التفسيرية لما نراه متفرقاً على الأرض، فهي توضح ارتباط طرح الشرق الأوسط الكبير بفكرة الحرب على أفغانستان والعراق ولبنان، وتبين أسباب اعتماد خطة التقسيم الطائفي والعرقي والديني، والدفع بالمكونات المختلفة حد التقاتل في عموم العالم الإسلامي وفي كل مكان فيه دون استثناء).

(كانت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس قد اختارت توقيت القصف والتدمير الإسرائيلي للبنان لتتحدث عن صياغة شرق أوسط جديد، وبطبيعة الحال عن أن تقسيم سايكس بيكو البريطاني الفرنسي للمنطقة العربية لم يكن كافياً).

ثم يقول:

(وفي الجوهر فإن التقسيم والاقتطاع وسيلة لإضعاف الدول التي تتعرض للتقسيم، والدول الجديدة التي ستنشأ ستكون مواليةً تماماً للإدارة الأمريكية بحكم العرفان بالجميل من العناصر الانفصالية المستفيدة والتي ستحكم هذه الدول[1]، والأهم أن هذه الدول الجديدة سيجرى تشكيلها

---

(١) يتجلى هذا في تعامل الطائفة الشيعية والأكراد مع الأمريكان في الحالة العراقية.

وفق قواعد الارتباط بالاقتصاد الأمريكي، وستكون محط القواعد الأمريكية الدائمة بلا مشكلات. ويهمنا هنا أن نشير إلى أن مشروع التقسيم والضم والأردن الكبير سيكون الحل الأمثل للمشكلة الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين وفق خطة جوهرية لتخليص «إسرائيل» من مشكلة تواجهها باستمرار، وهي التغيير الديموغرافي للسكان لصالح الفلسطينيين في حال تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة).

المبحث الثالث

الواشنطن تايمز تعيد نشر خارطة التقسيم عام ٢٠١٣م

في سبتمبر من عام ٢٠١٣م نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية خريطة جديدة للعالم العربي، تظهر تقسيماً جديداً لبعض الدول العربية، حيث ستصبح خمسة من هذه الدول أربعة عشر في التقسيم الجديد.

وبحسب الخارطة، فإن السعودية وسوريا وليبيا واليمن والعراق هي الدول التي يشملها التقسيم المفترض.

ووفق الخريطة تنشأ دولة «كردستان» في شمال العراق وشمال سوريا، كما تنشأ دولة علوية وأسمتها «علوي ستان»، وتدمج المناطق السُّنِّيَّة في العراق وسوريا بدولة واحدة تدعى «سنة ستان»، وفي جنوب العراق تنشأ دولة «شيعة ستان».

فيما تنشأ دولة جديدة غرب جنوب سوريا تسمى «جبل الدروز».

أما اليمن فقالت الصحيفة أنه البلد العربي الأكثر فقراً، ويمكن فصله مرة أخرى إلى قسمين بعد إجراء الاستفتاء في جنوب اليمن، لتعود دولة جنوب اليمن من جديد.

أما ليبيا، فيمكن تقسيمها إلى الأجزاء التاريخية، وهي طرابلس وبرقة، وربما تنشأ دولة ثالثة في جنوب غرب البلاد.

وأما السعودية فسيتم تقسيمها إلى خمس دول، وفقا لاعتبارات قبلية وطائفية، ونتيجة لخلافات قد تنشأ في النخبة السياسية.

وستقسم إلى الدول التالية: شمال السعودية، غرب السعودية، جنوب السعودية، شرق السعودية، وفي الوسط العربية السعودية وأسمتها «وهابي ستان».

يرى بعض المعارضين لوجود المخطط الغربي للتقسيم، أنه كان مشروعاً أمريكياً رحل برحيل إدارة جورج بوش الابن، وكنّا قد أجبنا عن هذه الدعوى، فالخطط الاستراتيجية للدول الكبرى لا يخضع تغييرها لتغير الإدارات والحكومات، كما أن ثمة طائفة من المحللين والباحثين الصهاينة والأمريكان ـ في أوج الثورات العربية وخلال فترة رئاسة أوباما ـ رأوا أن المنطقة مقبلة على التقسيم، وسنقف

هنا مع ثلاثة نماذج[(١)]:

١ ـ كتب رئيس تحرير صحيفة هارتس الإسرائيلية «ألوف بن» مقالاً في ٢٠١١/٣/٢٥م بعنوان (تحذير: الشرق الأوسط في مرحلة الإعمار) حيث يقول:

(بات واضحاً أن الخريطة التي سُترسم خلال الأعوام المقبلة سوف تكشف النقاب عن دول مستقلة جديدة أو متجددة، مثل جنوب السودان، وكردستان، وفلسطين، وربما برقة في شرق ليبيا أيضاً).

كما يتوقع أن سوريا بصدد تقسيمها إلى ثلاث دول بين السُّنَّة والعلويين والدروز. وأشار ألوف للمغنم الاستراتيجي لإسرائيل من التقسيم حيث يقول: (كلما ازدادت عدد الدول في المنطقة كلما سهل على إسرائيل المناورة بينها) ثم يصف موقف الغرب قائلاً:

(يفضل الغرب على غرار إسرائيل شرق أوسط متشرذم ومتصارع، لذا تحارب هذه القوى على عدة جبهات ضد نزعات العروبة والإسلامية المتشددة... لهذا يمكننا التقدير أن الغرب لن يحاول أن يقف حجر عثرة في طريق عمليات التقسيم القائمة في المنطقة، بل سيساهم في ذلك).

---

(١) المقالات من ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

٢ ـ فرانك جاكوبس وباراج خانا[١] كتبا عن إرهاصات التقسيم في المنطقة:

(بات من الصعب التنبؤ بما سيكون عليه الوضع في سورية عندما تضع الحرب الأهلية أوزارها، لكن أمراً واحداً لا يخرج عن إطار الشك، هو أن بعد شهور من الاقتتال الطائفي الدموي الدائر في سورية، لن تعود هذه الأخيرة سيرتها الأولى، ولربما تصبح شبيهة بعميلتها لبنان... وقد تعود سورية مجدداً إلى التقسيم العرقي الذي وضعه الفرنسيون، فقد تصبح خاضعة للتقسيم التالي: دول منفصلة للدروز والعلويين، ودول منفصلة في مدينتي دمشق وحلب. أما الدولة العلوية والتي تُعتبر موطن الطائفة المهيمنة في نظام بشار الأسد، سوف تسيطر على المساحات الساحلية والجبلية الخصبة، حيث يبدو أنها الطائفة الأكثر قدرة على كسب معركتها في بناء دولة منفصلة).

٣ ـ مقالة بعنوان «الانفصال قد يكون مفيداً»[٢] يؤكد الكاتب الهندي الأمريكي والخبير في العلاقات الدولية (باراج خانا) أهمية أن تدفع أمريكا باتجاه تقسيم المنطقة، بعد ما ذكر الدور الهام الذي قامت به أمريكا في تقسيم السودان، واستقلال دويلة جنوب السودان ذات الأكثرية النصرانية.

---

(١) صحيفة النيويورك تايمز ٢٢/٩/٢٠١٢م.

(٢) مجلة فورين بوليسي ١٣/١/٢٠١١م.

المبحث الرابع

الفوضى الخلاقة[1]

تعرف «الفوضى الخلاقة» بأنها: (حالة جيوبوليتيكية تعمل على إيجاد نظام سياسي جديد وفعال بعد تدمير النظام القائم أو تحييده).

١ ـ يؤكد «مارتن كروزرز» ـ وهو مؤسس مذهب جديد في علم العلاج النفسي ـ أن (الفوضى هي إحدى العوامل المهمة في التدريب والعلاج النفسي، فعند الوصول بالنفس إلى حافة الفوضى، يفقد الإنسان جميع ضوابطه وقوانينه، وعندها من الممكن أن تحدث المعجزات.. فيصبح قادراً على خلق هوية جديدة، بقيم مبتكرة ومفاهيم حديثة، تساعده على تطوير البيئة المحيطة به).

---

(١) مادة هذا المبحث مستقاة من «المسلمون بين فكي الفوضى الخلاقة» للدكتور أحمد إبراهيم خضر، موقع الألوكة ٢٦/٣/١٤٣٣هـ، ومقالة «كيف يجري تنفيذ الفوضى الخلاقة؟» للدكتور خالد عبد القادر أحمد، الحوار المتمدن ٥/٢/٢٠١١م.

يعتقد أصحاب وأنصار نظرية «الفوضى الخلاقة» بأن خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار سوف يؤدي حتماً إلى بناء نظام سياسي جديد، يوفر الأمن والازدهار والحرية، وهو ما يشبه العلاج بالصدمة الكهربائية لعودة الحياة من جديد، غير أن ثمة أهدافاً متواريةً تهدف الولايات المتحدة إلى تحقيقها بتلك الفوضى.

٢ ـ يمثل «روبرت ساتلوف» المدير التنفيذي لمؤسسة (واشنطن لسياسات الشرق الأوسط) ذات الميول الصهيونية، أحد أقطاب نظرية الفوضى الخلاقة، وهو من أشد المعجبين بأفكار «برنارد لويس»؛ حيث اقترح «ساتلوف» إقصاء مصطلَحَي العالم العربي والإسلامي من القاموس الدبلوماسي الأمريكي، وطالب بالتعامل مع العالم العربي من خلال مقاربة خاصة بكل بلد على حدَّة، ومحاربة الأصولية الإسلامية بلا هوادة.

ويذكر الباحث الأمريكي «مايكل ماكفيل» أنه لم يعد في وسع الولايات المتّحدة الحفاظ على الوضع الراهن فقط، فهي تسعى إلى التغيير السريع، وهذه المهمة يجب أن تكون عدوانية بطبيعتها، وأن العدو الذي يجب تدميره هو أيديولوجي بالدرجة الأولى وهو «الشمولية الإسلامية».

سلّم صناع السياسة الخارجية الأمريكية بأن التغيير في

دول الثقب لم يعد في حد ذاته كافياً، وبالتالي فإن مفهوم السيادة والشأن الداخلي لم يعد شأناً داخليّاً بالنسبة لأمريكا، طالما ارتبط بالأمن القومي الأمريكي، المرتبط أساساً بتأمين أقدام أمريكا على حقول النفط العربية وحفظ مصالحها، وبذلك فإن الأوضاع الداخلية لبلدان الثقب تحتاج إلى تحول شامل، لن يحدث إلا عبر التدمير الخلّاق، الذي سينتهي بإزالة الأنقاض ورفع الأشلاء، ثم تصميم نظام سياسي جديد ومختلف، لا يراوغ ولا يشترط ولا يهدد مصالح أمريكا الاقتصادية.

اعتبر «ساتلوف» أن الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط تقاس على مسطرة المصالح الأمريكية، وكان قد قدم ورقة توحي للإدارة الأمريكية، بتشجيع حالة الغليان وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، طالما أن خلاف الحكام مع المعارضة في دول المنطقة سيحدث نوعاً من الهدوء والطمأنينة على الساحة الأمريكية، ويؤمّن أهدافها الحيوية في بلدان الشرق الأوسط.

جاء على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية «كوندوليزا رايس»: (إن الولايات المتحدة سعت على مدى ستين عاماً إلى تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط على حساب الديمقراطية، ولم تحقق أيّاً منهما.. وتتبنى الآن نهجاً مختلفاً.. إن هناك من يقول: إن الديمقراطية تقود إلى

الفوضى والصراع والإرهاب، والحقيقة أن العكس هو الصحيح، بمعنى أن الفوضى تمثل الأساس المنهجي لخلق الديمقراطية الأمريكية المنشودة).

وحول أحداث عدم الاستقرار في بعض البلدان العربية، صرحت «رايس» أيضاً لصحيفة «الواشنطن بوست» بالقول: (إن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية، هي من نوع الفوضى الخلَّاقة التي قد تنتج في النهاية وضعاً أفضل مما تعيشه المنطقة حالياً).

هناك أربع مراحل متتابعة لعملية الفوضى الخلَّاقة:

الأولى: خلخلة حالة الجمود والتصلب غير المرغوب في النظام المستهدف.

الثانية: الوصول إلى حالة من الحراك والفوضى المربكة والمقلقة لذلك النظام.

الثالثة: توجيه تلك الفوضى وإدارتها للوصول إلى الوضع المرغوب فيه.

الرابعة: استخدام المدخلات التي أججت الفوضى لإخمادها وتثبيت الوضع الجديد بشكله النهائي.

لتحقيق تلك الرؤية وتحريك الفوضى الخلَّاقة بشكل عملي على الساحة الشرق أوسطية، جنّدت الولايات المتحدة الكثير من الإمكانات، والعديد من وسائل الجذب والضغط

والإقناع الإيديولوجي، على مختلف الأصعدة (الإعلامي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي)، ومن ذلك: اتفاقيات التجارة الحرة، والحث على تعديل الدساتير الوطنية، وإنشاء واختراق القنوات الفضائية، والمحطات الإذاعية الناطقة بالعربية، وتقديم خدمات التواصل الإلكتروني المجاني بين أفراد المجتمعات، عبر الإيميلات والفيس بوك والمواقع التي تعج بها شبكة الإنترنت، والتواصل المكثف مع النشطاء والحقوقيين، والتركيز على بعض المسؤولين الحكوميين والأكاديميين الذين تلقوا تعليمهم في أمريكا، إضافة إلى دعم عدد من أطراف المعارضة في البلدان المستهدفة بشكل فردي أو مؤسسي.. إلى غير ذلك مما يحقق الالتقاء الجماهيري والشعبي مع آراء وميول ووجهات وطموحات أمريكا في المنطقة.

يقول الشيخ إبراهيم السكران في مقالة (وعد كونداليزا)[1]:

(في كلمتها الافتتاحية لمرحلتها الوزارية أعلنت رايس بكل وضوح أن الرئيس بوش الابن انفصل عن سياسة سابقة، امتدت ستة عقود كانت «تتغاضى عن نقص الحرية مقابل الاستقرار»، وتعني بها سياسة أمريكا في التحالف مع النظم

(١) مقالة نُشرت في موقع مركز تأصيل للدراسات والبحوث في ١٤/ ٣/ ٢٠١٣م.

الديكتاتورية لضمان استقرار مصالحها في المنطقة، ثم قالت رايس نصاً: (كلما بقي الشرق الأوسط منطقة استبداد؛ فسيبقى ينتج المتطرفين الذين يهددون أمن أمريكا).

ثم تحدثت رايس عن المهام التي ستقوم بها، وقالت (المهمة الكبرى الثالثة بالنسبة لنا هي نشر الديمقراطية والحرية حول العالم) ثم ذكرت تجارب الديمقراطية في إندونيسيا وماليزيا، وأنها رأت الرجال والنساء في أفغانستان طوابير ينتظرون لساعات لكي ينتخبون، وأنها رأت الفلسطينيين تحولوا للانتخاب في انتخابات مرتبة ونزيهة، ثم ذكرت تحضير العراق للانتخابات، ثم ختمت هذه الفقرة بقولها في عبارة دالّة (هذه العقود الأولى من هذا القرن الجديد ربما ستكون حقبة الليبرالية، ونحن في أمريكا يجب أن نفعل كل شيء نستطيعه لجعل هذا واقعاً).

وبالنسبة لي فأعجب ما قالته رايس في كلمتها الافتتاحية لمرحلتها الوزارية هي أنها ذكرت «التحديات» التي تواجه أمريكا، ثم قالت هذه العبارة الخطرة (هناك بعض الرؤساء المنتخبين، يتخذون خطوات «غير ليبرالية»، وهذا إذا لم يتم تصحيحه فسيقوض التقدم الديمقراطي الذي تم تحقيقه بصعوبة). فلاحظ هنا أن الخارجية الأمريكية لا تريد ديمقراطية مستقلة بحسب إرادة الشعوب، بل ديمقراطية تجلب الليبرالية وإلا سيتم مواجهتها! أي الديمقراطية كأداة للّبرلة والتغريب فقط.

واستلهمت رايس في كلمتها هذه نموذجاً ذكرت في نص كلمتها، أنها استعارته من ناتان شارانسكي (Natan Sharansky)، وشارانسكي هذا هو صاحب الكتاب المشهور (قضية الديمقراطية: قوة الحرية في التغلب على الاستبداد والإرهاب)، وفكرة الكتاب الجوهرية أن حركات العنف إنما تنتجها المجتمعات غير الديمقراطية، ولذا فإن مهمة السياسة الخارجية الأمريكية يجب أن تكون توسيع الديمقراطية للدول غير الديمقراطية، ويبرر شارانسكي استخدام القوة لذلك.

وكونداليزا رايس ـ كما يروي البعض ـ هي التي وثقت صلة بوش الابن بشارانسكي، وقرأ بوش الابن كتاب شارانسكي، وانفعل بوش الابن بهذا الكتاب جداً، وتأثر به جوهرياً، حتى أن بوش الابن قال في أحد مقابلاته: (إذا أردت لمحة عن: كيف أفكر في السياسة الخارجية؟ فاقرأ كتاب ناتان شارنسكي «قضية الديمقراطية»)، وكان شارانسكي ذكياً حيث التقط عبارة بوش هذه ووضعها على ظهر الكتاب في طبعته الجديدة، وهو من قائمة الكتب الأكثر مبيعاً في أمريكا، بحسب الواشنطن بوست والفورن أفيرز.

بل إن بوش الابن استضاف شارانسكي في المكتب البيضاوي في نقاش استمر ساعة حول أفكار كتابه، وكيف يمكن تطبيقه في الحرب على الإرهاب؟ وحول فكرة فرض

الديمقراطية الليبرالية بالقوة، في العراق وغيرها، قال بوش الابن لشارانسكي: (هذا هي الأمور التي أعتقدها، ولكنك أنت قدمت «الأساس النظري» لهذه الاعتقادات).

٣ ـ يعد «مايكل ليدين» العضو البارز في معهد «America enterprise» أول من صاغ مفهوم «الفوضى الخلاقة» أو «الفوضى البنَّاءة» أو «التدمير البنَّاء» في معناه السياسي الحالي، وهو ما عبر عنه في مشروع «التغيير الكامل في الشرق الأوسط»، الذي أعده عام ٢٠٠٣م.

ارتكز المشروع على منظومة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة، وفقاً لاستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة البناء.

٤ ـ تعتمد نظرية «الفوضى الخلاقة» في الأساس على ما أسماه الأمريكي «صموئيل هنتجتون» بـ«فجوة الاستقرار»، وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فتنعكس بضيقها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر. فاتساعها يولد إحباطاً ونقمة في أوساط المجتمع، مما يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي، لاسيما إذا ما انعدمت الحرية الاجتماعية والاقتصادية، وافتقدت مؤسسات النظام إلى القابلية والقدرة على التكييف الإيجابي، فتتحول مشاعر الناس في أية لحظة إلى مطالب ليست سهلة

للوهلة الأولى، وأحياناً غير متوقعة، ما يفرض على مؤسسات النظام ضرورة التكيف من خلال الإصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة السياسية، واستيعاب تلك المطالب.

أما إذا كانت تلك المؤسسات محكومة بالنظرة الأحادية؛ فإنه سيكون من الصعب الاستجابة لأي مطالب، إلا بالمزيد من الفوضى التي يرى «هنتجتون» أنها ستقود في نهاية الأمر إلى استبدال قواعد اللعبة واللاعبين.

٥ ـ يرى باحثون أن الفوضى الخلاقة ترتكز على أيديولوجيا أمريكية نابعة من مدرستين رئيستين:

الأولى: صاغها «فرانسيس فوكوياما» بعنوان «نهاية التاريخ»، ويقسم فيها العالم ما بين عالم تاريخي غارق في الاضطرابات والحروب، وهو العالم الذي لم يلتحق بالنموذج الديمقراطي الأميركي، وعالم آخر ما بعد التاريخي وهو الديمقراطي الليبرالي وفق الطريقة الأمريكية، ويرى أن عوامل القومية والدين والبنية الاجتماعية أهم معوقات الديمقراطية.

وصاغ المدرسة الثانية: «صمويل هنتنجتون» في مؤلفه «صراع الحضارات»، معتبراً أن مصدر النزاعات والانقسامات في العالم سيكون حضارياً وثقافياً، وذهب إلى أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل.

ورغم تناقض المدرستين، إلا أنهما تتفقان على ضرورة بناء نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة، إضافة إلى معاداة الحضارة الإسلامية باعتبارها نقيضاً ثقافيّاً وقِيَميّاً للحضارة الغربية.

٦ ـ طور «توماس بارنيت» ـ أحد أهم المحاضرين في وزارة الدفاع الأمريكية ـ نظرية «الفوضى الخلاقة»، فقسَّم العالم إلى: من هم في القلب أو المركز «أمريكا وحلفاؤها»، وصنف دول العالم الأخرى تحت مسمى دول «الفجوة» أو «الثقب» حيث شبهها بثقب الأوزون، الذي لم يكن ظاهراً قبل أحداث ١١ سبتمبر.

يذهب «بارنيت» إلى أن دول الثقب هذه هي الدول المصابة بالحكم الاستبدادي، والأمراض والفقر المنتشر، والقتل الجماعي والروتيني، والنزاعات المزمنة، وهذه الدول تصبح بمثابة مزارع لتفريخ الجيل القادم من الإرهابيين.

وبالتالي فإن على دول القلب العمل على انكماش الثقب من داخله، فالعلاقات الدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط لم تعد مجدية؛ ذلك أن الأنظمة العربية بعد سقوط العراق لم تعد تهدد أمن أمريكا، وأن التهديدات الحقيقية تكمن وتتسع داخل الدول ذاتها، بفعل العلاقة غير السوية بين الحكام والمحكومين.

المبحث الخامس

شواهد الواقع تجلّي إرهاصات التقسيم

في ظل هدير الثورات العربية الذي اندلع مع نهاية عام ٢٠١٠م، وحالة السيولة الأمنية والفوضى الفكرية والاضطراب المجتمعي الذي شهدتها البلدان العربية بدرجات متفاوتة، يصبح من الطبيعي أن تختلف الرؤى وزوايا النظر لدى الباحثين والمعنيين تجاه ما تعيشه المنطقة من تحديات، إلا أن تعثر الثورة السورية والانقلاب العسكري في مصر على الحكومة المنتخبة أدى لإزالة الغشاوة عن أعين الكثيرين، والمأمول أن يؤدي هذا لإعادتنا لنقطة متوازنة في تحليل الواقع، واستشراف تحديات المستقبل، دون أن نبالغ في الأمنيات، كما حدث بعد نجاح ثورة ٢٥ يناير، أو نوغل في السودواية والإحباط، كما حدث بعد الانقلاب عليها، والذي يظهر لي أن معطيات التقسيم بدت واضحة اليوم أكثر من ذي قبل، ففي تقرير استند إلى خمسين مؤشراً لقياس درجة الاستقرار السياسي للدولة اتضح من النتائج أنه لا توجد دولة

عربية واحدة في عام ٢٠١٣م تدخل ضمن الدول المستقرة، والتقرير نشره مركز الجزيرة للدراسات بعنوان (**الوطن العربي ٢٠١٤م: المزيد من التفكك**) وخلص فيه أن الدول العربية جاءت على النحو التالي:

- تسع دول تقع ضمن الدول متوسطة الاستقرار، لكن اللافت للنظر أن هذه الدول باستثناء دولتين (المغرب والسعودية) تقع ضمن الدول الصغرى، ويشكل مجموع سكانها ٢٤٪ من مجموع سكان الوطن العربي.

- ذلك يعني أن ٧٦٪ من العرب يعيشون في دول تُعد غير مستقرة بنسبة عالية أو عالية جداً، وحيث إن عوامل عدم الاستقرار هي عوامل هيكيلة لا يمكن التخلص منها في فترات زمنية قصيرة، فإن عدم الاستقرار سيتواصل وبأشكال مختلفة، وقد يمتد عدم الاستقرار من الدول العالية أو العالية جداً إلى الدول المتوسطة بفعل عوامل الانتشار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وخلص التقرير إلى ثلاث معطيات في الداخل العربي:

الأول: تنامي النزعة الانفصالية في الدول العربية: فقد تنامت النزعة الإنفصالية بنسب مختلفة، فبعضها وصل الانفصال التام كما في حالة نصارى جنوب السودان، وبعضها شبه منفصل مثل (كردستان العراق) وبعضها غير

منفصل لكنه خارج حدود السلطة السياسية (أكراد سوريا، بعض المناطق الليبية)، ناهيك عن توترات إثنية ومذهبية كما في الصراع السُّنِّي الشيعي والحوثيين في اليمن والحراك في الجنوب اليمني وأقباط مصر.

الثاني: تزايد الصورة السلبية للربيع العربي.

الثالث: تراجع مكانة القضية الفلسطينية لصالح الأولويات القطرية.

كما أشار التقرير في البعد الإقليمي أن إيران بعد تمكنها من انتزاع إقرار دولي لحقها في إنشاء برنامج نووي سيصبح لها دور في التسويات لنزاعات المنطقة، وهذا يغير قواعد التفاعل بينها وبين دول المنطقة لا سيما دول الخليج، الأمر الذي يعني أن الدور الإيراني القادم قد يكون سبباً في مزيد من تشقق جدران مجلس التعاون الخليجي باتجاه خرائط تعاون أو تكامل جديدة[1].

وسأقف هنا على شواهد على التقسيم في عدد من الدول العربية:

أولاً: العراق:

قُسم إلى حد كبير لثلاثة أقاليم إثر تداعيات احتلاله،

---

(١) «الوطن العربي ٢٠١٤م: المزيد من التفكك»، وليد عبد الحي، مركز الجزيرة للدراسات نشر بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٤م.

ودعم غربي متعمد لإقامة كيان كردي في الشمال وشيعي في الجنوب، مع الأخذ بالاعتبار أن مجلس الشيوخ الأمريكي أقر في ٢٦/٩/٢٠٠٧م خطة لتقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم، ويمكننا القول بأن كارثة غزو العراق وسقوط بغداد يعتبر المحطة الأولى لمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يستهدف إعادة تشكيل وتقسيم المنطقة من جديد.

وفي تقريرٍ حديثٍ نشرته bbc[١]:

(يرى بعض المراقبين أن الانفجار الحالي للأوضاع في العراق يمثل أسوأ أزمة تعاني منها البلاد منذ أن أصبح العراق دولة عام ١٩٢١م.

ويعتقد آخرون أن هذه اللحظة هي الأكثر حساسية منذ سقوط صدام حسين عام ٢٠٠٣م، أو منذ الانسحاب النهائي للقوات الأمريكية من العراق عام ٢٠١١م.

وكثيرون يرون أن العراق على شفا حرب طائفية مدمرة، تهدد بتفكيك هذا البلد الذي نعرفه، وأن التوصل لاتفاق تقسيمٍ ربما يكون الحل الأقل سوءاً.

بصرف النظر عن التفاعلات الداخلية التي تجري، والتي تدفع باتجاه تفكيك الأطراف عن المركز، فالعراق يقع أيضاً وسط دائرة تفاعلات إقليمية عنوانها التوتر، قوى تتبارى

---

(١) نشر في ٣/٥/٢٠١٣م.

لجر البلاد لاتجاهات متناقضة، وهي ذات القوى المتورطة في المعترك السوري، كما أن الحرب المستعرة في سوريا تلقي بظلالها مباشرة على العراق.

كما تتفق معظم التقديرات على أن شهر أبريل/ نيسان ٢٠١٣م كان الأكثر دموية منذ عام ٢٠٠٨م.

فقد تعرضت المشاركة السُّنِّيَّة في الحكم للتهميش إلى حد بعيد، وانهارت الآمال التي كانت معلقة على المالكي بعد فشله في تلبية المطالب الأساسية للسنة، وخاصة ما يتعلق بالإفراج عن المعتقلين، وتعديل قوانين مكافحة الإرهاب، والمساواة في فرص التوظيف، وغير هذا من القضايا.

وبالتزامن مع هذا، لم يخمد نشاط المتمردين من ميليشيات السُّنَّة ولو لوهلة.

وفي السُّنَّة التي أعقبت تشكيل حكومة المالكي، استمر مستوى العنف على معدلاته التي كان عليها في ٢٠١٠م، ثم تزايد العنف في عام ٢٠١٢م، وتبدو الأوضاع الآن مهيأة لمزيد من التأجج، تماماً كالجمر الذي ظل متوهجاً تحت الرماد، ووجد الفرصة ليشتعل مرة أخرى بسبب تصاعد مطالب أهل السُّنَّة.

وإذا واصل المالكي مساره التصادمي مع السُّنَّة، فإن الخطوط القبلية والدينية والسياسية ستكون جاهزة لتتطابق مع

بعضها في محافظتي الأنبار ونينوى، بما يمثل أساساً لثورة حقيقية ضد الحكومة التي يهيمن عليها الشيعة.

وفي ذات الوقت، وفي أعقاب واقعة الحويجة، وسّعت قوات البيشمركه الكردية من نطاق سيطرتها بمحافظة كركوك، المتنازع عليها والغنية بمواردها النفطية.

ولهذا السبب فليس بعيداً تصوّر انقسام العراق، فالسُّنَّة والشيعة غارقان في حرب أهلية طاحنة، بينما يسعى الأكراد للانفصال بالجزء الشمالي من البلاد) انتهى التقرير.

ثانياً: السودان[1]:

عمل الغرب وإسرائيل مع الأقلية النصرانية في السودان حتى نجح في تقسيم السودان إلى سودانين شمالي مسلم، وجنوبي نصراني موالي لإسرائيل، ومعادي للعرب وللمسلمين، وبهذا تحقق لإسرائيل عدة مكاسب:

أ ـ مكسب أمني تمثل في وجود حليف جديد لها في المنطقة، خاصة مع تخاذل الدور العربي في نصر القضية الفلسطينية.

ب ـ مكسب اقتصادي تمثل في الاستفادة من الموارد

---

(١) انظر: تقرير «الغرب وإسرائيل ومسلسل تقسيم السودان» في موقع مركز تأصيل للدراسات والبحوث في ١٤/٣/٢٠١٢م.

الضخمة لهذا البلد الغني بالموارد، خاصة من مصادر الطاقة التي تؤرق إسرائيل كثيراً.

ج ـ مكسب سياسي: فهي تضمن لها السيطرة على موارد النيل في السودان، والتي هي ورقة ضغط على مصر في هذه المرحلة الحرجة من حرب المياه.

والتقسيم في السودان له خصيصة تميزه عن غيره، ذلك لأن السودان كان بمثابة الحبل السُري بين الأمة الإسلامية وقارة أفريقيا، وبتقسيمه قُطع هذا الحبل، وانفكت عرى الوصال، وغدا الجنوب يمثل حاجزاً قوياً يمنع تدفق الحضارة العربية الإسلامية إلى أفريقيا، وغدت إفريقيا يعد هذا الانفصال مرتعاً للكنائس التنصيرية المختلفة المدعومة من دول الغرب، ومن جانب آخر هُددت الأقليات المسلمة في وجودها الحضاري ومستقبلها السياسي.

ويبدو أن المخطط الغربي لتقسيم السودان[1] وتحقيق مطامع واشنطن والكيان الصهيوني لم ينته عند انفصال الجنوب عن الشمال، بل من الواضح أنه مستمر في ظل ما شهدته الأيام الماضية من بوادر تدخل في شؤون البلاد، بحجة مشبوهة طالما استخدمها الغرب وهي الإغاثة، فضلاً

(١) وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط قال صراحة: إن الغرب كان مصمماً على تقسيم السودان.

عما تسوقه الولايات المتحدة من ادعاءات واهية بأن السودان يسعى للتدخل وإثارة التوتر في جنوب السودان!.

فبعد انفصال جنوب السودان، وانقسام السودان إلى دولتين لهما كيانان مختلفان رسمياً، يرى الخبراء أن رياح التقسيم لا يراد لها أن تتوقف عند جنوب السودان فحسب، وإنما هذا الانفصال هو مقدمة لسلسلة انقسامات وانفصالات تفتت السودان إلى خمس دويلات ضعيفة، وهي دارفور في الغرب، وشرق السودان، وجبال النوبة، بالإضافة إلى الشمال والجنوب.

يذكر أن الولايات المتحدة و«إسرائيل» مارستا ضغوطاً هائلةً على الرئيس السوداني من أجل توقيع اتفاقية السلام في يناير ٢٠٠٥م، بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي نتَج عنها إجراء استفتاء في الجنوب عام ٢٠١١م؛ لتحديدِ مصير الجنوب، والذي بموجبه انقسمت السودان. ولم يكتف التحالف الصهيوأمريكي بالاتفاق على تقسيم السودان إلى دولتين، بل شن هجمات إعلامية وسياسية ضد البشير، أبرزها مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب في دارفور.

وتحاول الولايات المتحدة على مدار السنوات الماضية، تسليح ميليشيات الحركة الشعبية لتحرير السودان،

حتى تتحول إلى جيش نظامي؛ من أجل إنشاء مقار للجيش الجنوبي، ودعمه بكافة الوسائل اللوجستية والعسكرية. كما تشهد منطقة الجنوب نشاطاً كثيفاً لعناصر الاستخبارات الإسرائيلية «الموساد»، والتي تقوم بتدريب عناصر الحركة الشعبية.

ثالثاً: سوريا:

في مطلع الثورة السورية لم تكن بوادر التقسيم ظاهرة، وكان التوقع أنها ستكون ثورة شبيهة بالثورة المصرية، أو شبيهة بالثورة الليبية في أسوأ الحالات، ولكن شبح التقسيم اليوم يلوح أكثر من أي وقت مضى، وتعاطي الولايات المتحدة والغرب المتذبذب في ظاهر الحال ساهم إلى حد كبير في خلق مناخ يشجع التقسيم، ففي بداية الثورة السورية، أعلنت أمريكا تأييدها للثورة السورية عبر الحديث المتكرر من قبل الرئيس الأمريكي وأعضاء حكومته عن ضرورة رحيل الأسد، وأن أيامه باتت معدودة، ولكن هذه المؤازرة الكلامية لم يجد السوريون ما يثبتها أو يصدقها طوال مسيرة الثورة السورية، المخضبة بدماء أكثر من ١٣٠ ألف قتيلٍ من الأطفال والنساء والمدنيين، وتشريد ملايين السوريين في أصقاع الأرض، والغرب سمح للثورة السورية أن تتنفس عبر تركيا، وشوهدت قوافل المجاهدين تعبر الحدود التركية

باتجاه الشام، مع دعم محدود بالسلاح من دول عربية وداعمين، وذلك بقصد إيجاد توازن عسكري ضد نظام الأسد وحلفائه في روسيا وإيران والكتائب الشيعية العراقية وحزب حسن نصر الله اللبناني، ولكن ظل السلاح الذي يُهرب للثوار السوريين غير كاف كمّاً ونوعاً في حسم المعركة، وقد صرح أحد قادة الكتائب الجهادية قائلاً: (لدينا سلاح يديم المعركة ولا يحسمها). فالسلاح الذي كان يعبر للثورة عبر تركيا كان مرصوداً في مجمله، ولا يمكن تفسير عدم قدرة الثوار على تهريب السلاح النوعي ضد الطيران طوال أشهر طويلة من اندلاع الثورة، إلا كدلالة على حجم التحكم الدولي في كمية السلاح ونوعه الذي يصل للثوار والمجاهدين، وهذه مسألة متقررة سلفاً لدى كل متابع متخصص في السياسة المعاصرة، ولكنها ليست كذلك لدى غيرهم. وقد صرح أحد القيادات الإسلامية الشامية في حوار فضائي أن (السلاح الذي يتم تمريره عبر تركيا يخضع لمراقبة أمريكية دقيقة).

إن الحرب المستعرة في الشام بين غالبية الشعب السوري وهم أهل السُنَّة، والنظام النصيري الطائفي المتخندق حول طائفته، والتدخل الخارجي العسكري من جبهات متعددة، أدى لزيادة الفرز الطائفي والعرقي، فالعلويون تخندقوا في الجهة الشمالية، وأكراد سوريا بدأ بعضهم في زرع بذور الانفصال على حذر، ففي شهر يوليو ٢٠١٣م أعلن

حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ـ بلسان رئيسه صالح مسلم ـ أنه قرر إقامة ما سماه حكماً محلياً أو إدارياً في مناطق القامشلي والميادين وتل أبيض شمال شرق سوريا، وأكد مسلم أن هذه الخطوة تهدف إلى تأمين حياة الناس المعيشية، وتوفير الأغذية والمحروقات والأدوية لهم، ورعاية شؤونهم اليومية والحياتي، ويرى بعض المحللين[1] أنها مقدمة للمطالبة بحكم ذاتي تمهيداً للانفصال.

المقصود ها هنا أن الغرب دخل على خط الثورة الشامية المباركة، ونجح ـ مع الأسف ـ في توظيف أحداثها لتحقيق بعض أهدافه، فقد تم تدمير البنية التحتية لسوريا وقوتها العسكرية، وهي إحدى دول الطوق الرئيسة لدولة الصهاينة، وإذا كانت أمريكا دفعت لتدمير العراق ثمناً باهظاً من جنودها وأموالها، فإنها حصلت على هذا في سوريا دون أن تخسر جندياً واحداً، كما أعطى الغرب الضوء الأخضر للنظام الطائفي المجرم أن يمارس وحشيته وإجرامه قتلاً وذبحاً وتدميراً ضد أهل السُّنَّة لزرع بذور التقسيم بين مكونات الشعب السوري.

ولا زالت الثورة السورية برغم جراحاتها تسطر أروع

---

(١) تآكل سوريا وملامح التقسيم، حسين العويدات، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية الاستراتيجية.

الملاحم من دماء رجالاتها ونسائها وأطفالها، ولا زالت برغم إمكانياتها اليسيرة تحبط العديد من المؤامرات الكبرى التي تحاك ضدها. عجل الله الفرج لأهلها وجعل الله النصر حليفهم على عدوهم إنه على كل شيء قدير.

رابعاً: ليبيا:

بعد مقتل القذافي وتفكك النظام، لم يتمكن الثوار حتى اللحظة من إعادة بناء هياكل الدولة، حيث ساهم تنوع الميليشيات القتالية وانتشار السلاح والتباينات القبلية والمناطقية في خلق مناخ للتقسيم، وبدأ كأن ليبيا تعود لحقبة ما قبل الاستقلال، ومن الملاحظ أن القوى الغربية التي لها نفوذها العسكري والاستخباراتي في ليبيا، والذي جاء كنتيجة لاضطرار الثوار للاستعانة بحلف الناتو في إسقاط القذافي، ليس لهم أي دور ظاهر في مشاهد الانقسام والفوضى الأمنية التي بلغت ذروتها باختطاف رئيس وزراء ليبيا علي زيدان، واقتياده لجهة مجهولة قبل أن يتم إطلاق سراحه بعد ذلك.

الجدير بالذكر بأن بوادر التقسيم ظهرت جلياً بعد أن أعلنت برقة نفسها إقليما فدراليا، وذلك منتصف أغسطس ٢٠١٢م في مدينة راس لانوف ـ شرق ليبيا ـ من جانب واحد، وذلك في اجتماع دعا إليه ما يعرف بحركة شباب برقة، ثم قامت بعض قبائل الجنوب الليبي في مدينة أوباري

الصحراوية بإعلان منطقة الجنوب إقليماً فدرالياً تحت اسم إقليم فزان الفدرالي.

وبحسب موقع أخبار ليبيا، فقد تم اختيار نوري محمد القويزي رئيساً للإقليم، ويأتي هذا الإعلان بعد أكثر من شهر من إعلان شرق ليبيا إقليماً فدرالياً أيضاً تحت اسم (إقليم برقة الفدرالي).

ونقلاً عن المجتمعين من القبائل في بيان لهم صدر عقب الاجتماع، (فإنهم أقدموا على هذه الخطوة بسبب ما وصفوه بضعف أداء المؤتمر الوطني العام، وعدم تلبية الحكومة لمتطلبات الشارع الليبي، خاصة في منطقة فزان)، حسب بيان لهم صدر عقب الاجتماع.

وأضاف البيان: (أن المجلس الاجتماعي الأعلى سيختار حاكماً عسكرياً تكون مهامه تفعيل الجيش والشرطة والقضاء، وحماية الحدود، وحقول النفط والغاز، ومنابع المياه الواقعة في نطاق الإقليم)، كما عبر المجتمعون عن رفض ما أسموه بالقرارات التي تميز بين الليبيين في الحقوق والواجبات.

خامساً: مصر:

يتفق المؤرخون والباحثون على محورية مصر في العالم العربي والإسلامي، فطوال تاريخها الحديث ظلت مصر البلد

العربي المحوري الذي تؤثر أحداثه السياسية واتجاهات نخبته الفكرية في عموم العالم الإسلامي، فهي بلد مصدر للأفكار والاتجاهات، وبرغم الضمور الذي أصاب مكانة مصر، وتراجع دورها في العقدين الماضيين، إلا أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م أعادت مصر لساحة الاهتمام الشعبي العربي. ولئن فازت الثورة التونسية بالأسبقية، وبناء قطار الثورات، فقد كانت ثورة ٢٥ يناير المصرية المشغل الفعلي له، التي وضعت قطار الثورات على القضبان، وأطلقت صافرته ليجوب عدداً من البلدان العربية.

يتميز المصريون بروح وطنية متقدة، ويعتبر الشعب المصري من أكثر الشعوب العربية ولاء ومحبة لبلده، حيث يفصل رجل الشارع بين الموقف من النظام السياسي وموقفه تجاه وطنه، كما أن الطبيعة التسامحية بين مكونات الشعب المصري ساهمت في المحافظة على وحدة البلد. ولا شك أن ثمة عوامل تاريخية وثقافية واجتماعية ساهمت في بناء الشخصية المصرية، التي تتميز بقدر كبير من التسامح والولاء، الذي عَبر بالبلاد خلال سنوات الحرب والعنف الداخلي (بين السلطة والجماعات) إلى قدر من السلم الأهلي.

عاشت مصر في العقد الماضي تدهوراً اقتصادياً كبيراً، وهذا التدهور زاد بعد الثورة بسبب الارتباك والصراع

السياسي الذي عاشته الأحزاب السياسية، وفلول الدولة العميقة من مؤسسات عسكرية وإعلامية وأمنية وقضائية.

لقد نجحت ثورة ٢٥ يناير في إزاحة رأس النظام، دون أن تزيح مؤسساته القوية في الجيش والأمن والقضاء والإعلام، والتي كمنت في مخابئها خوفاً من المد الثوري الجارف والمتنوع الذي أحدثته الثورة، وبدأت في رسم خططها باتجاهين:

١ ـ الحفاظ على قوتها وهيمنتها، ومنع الثوار من الاقتراب منها، فضلاً عن تفكيكها.

٢ ـ محاولة تفتيت الإجماع الثوري الشعبي، تمهيداً للانقضاض على الثورة.

بحسب اطلاعي، فإن الشخصية المصرية الوحيدة التي وقفت لتدعو الناس لعدم مغادرة ميدان التحرير بعد تنحي الرئيس حسني مبارك هو الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل، والذي دعا الجماهير لأن تستمر في ثورتها حتى تحقق الثورة كامل أهدافها، ولكن الأحزاب السياسية خالفته بما فيها الأحزاب الإسلامية، كجماعة الإخوان المسلمين والدعوة السلفية[١]، وبعد مضي عامين على الثورة ـ بما في ذلك العام

---

(١) يذكر د. يحيى حامد مستشار الرئيس السابق محمد مرسي ووزير الاستثمار في حكومة هشام قنديل في مقابلته على قناة الجزيرة في برنامج (بلا حدود): =

الوحيد الذي حكم خلاله الإخوان المسلمون ـ نجح فلول النظام القديم في تحقيق منجزين هامين، مهدا الطريق للانقلاب:

الأول: تفكيك الجبهة السياسية الموحدة للثورة: فقد انقسمت الأحزاب السياسية التي شغلت المشهد السياسي بعد رحيل مبارك، حيث كان الإسلاميون من الإخوان المسلمين والقطاع الأوسع من السلفيين في جهة، وكان الليبراليون والعلمانيون المستقلون وشباب الثورة في جهة مقابلة، ونجح فلول النظام السابق في توسيع الفجوة بينهما، وتم رصد تحول طائفة من السياسيين والمثقفين ـ ممن صوتوا لمرشح الإخوان الرئيس مرسي في الانتخابات الرئاسية، ضد مرشح نظام مبارك الفريق شفيق ـ من معسكر الثورة إلى معسكر الثورة المضادة، وهذا العامل من أهم العوامل التي ساهمت في إعطاء الولايات المتحدة الجيش الضوء الأخضر للانقلاب، بعد أن كانت أمريكا رضيت أو تعايشت في التعامل مع حكومة الإخوان فتركّز السلطة السياسية لدى الإسلاميين وإن كان مشروعاً بلغة الصناديق وآليات الديمقراطية الغربية ولكنه مرفوض في عالم اليوم ومع دولة محورية كمصر ترتبط بعلاقات استراتيجية مع الولايات

= أن من أخطاء الثوار والأحزاب أنها لم تواصل مسيرتها الثورية بعد تنحي مبارك وحاولت التغيير من داخل الدولة العميقة.

المتحدة، فأحد اشتراطات النظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب الذي تردد صدى تصريحات قادته بعد الثورات، هو مشاركة جميع المكونات الوطنية في إدارة الدولة، وقد خرجت أخبار كثيرة من الإخوان المسلمين وغيرهم، أن السفيرة الأمريكية مارست ضغوطها على الإخوان - حتى الأيام الأخيرة قبيل انقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣م - تدعوهم لإشراك المعارضة العلمانية في السلطة، وهذا وإن لم يكن وجيهاً ولا عادلاً من الناحية النظرية، ولكنه شرط لا بد منه في ظل هيمنة الغرب، وامتلاكه لأدوات القوة والهيمنة.

بعبارة أوضح: لم يستوف الإخوان المسلمون خلال مسيرتهم القصيرة في السلطة (جميع) الشروط الغربية لما يسمونه في دراساتهم (الإسلام المدني المعتدل)، ولم يقدموا نموذجاً مطابقاً للنموذج التركي، وهذا أحد الأسباب المهمة التي مهدت أرضية دولية[١] لحدوث الانقلاب، وتجاهل مجزرتي رابعة العدوية والنهضة، التي وصفتها منظمة هيومن رايتس ووش بأنها (أكبر مجزرة غير قانونية في التاريخ المصري الحديث).

---

(١) الموقف الدولي الغربي لم يكن داعماً في الظاهر للانقلاب، ولكن التغاضي عن توصيف الانقلاب، وغض الطرف عن المجازر التي تلته، تدل على وجود ضوء أخضر غربي، وإن كانت حكومة الانقلاب بعد مرور خمسة أشهر لم تظفر باعتراف رسمي من الدولة الغربية.

لقد أثبتت الأحداث أن الإسلاميين هم العمود الفقري للتغيير في العالم العربي، الذي بدونهم تبقى كافة القوى الثورية على هامش الصورة، وغير قادرة على منازلة النظم القمعية بإمكانياتها التي بنتها خلال عقود الاستبداد.

الثاني: انقسام الإجماع الشعبي الثوري: لم يكن بيد الجيش أن ينقض على السلطة وينقلب على الثورة، لو قُدّر أن يكون الزخم الشعبي الثوري الذي كان في ٢٥ يناير باقياً حتى ٣ يوليو ٢٠١٣م، فقد انقسم الشعب المصري تبعاً لانقسام الأحزاب السياسية. فمنذ اللحظة الأولى لتسلم الإخوان للسلطة، والعديد من أجهزة الدولة تمارس تعكيراً وتعطيلاً متعمداً لحكمهم، لتزيد من الاحتقان الشعبي ضد الإخوان. ونجحت الآلة الإعلامية الضخمة للفلول في استمالة قطاعات واسعة من الشعب المصري، مستثمرة التدهور الاقتصادي والأمني الذي عاشه المجتمع، واحتشدت أعداد كبيرة في التحرير في ٣٠ يونيو، التي شكلت الغطاء الشعبي للإنقلابيين، وهو غطاء غير شرعي ولا قانوني، ولكنه أوجد زخماً ملموساً في صناعة واجهة شعبية للانقضاض على السلطة، والحقيقة التي لم يذكرها معظم الإسلاميين في خضم الحرب الشرسة التي كانت تخاض ضدهم، أن شعبية الإخوان والإسلاميين عموماً هبطت لمستويات حادة جداً في أواخر حكم مرسي، وهذا مالم يصدقه الإسلاميون، لا سيما

المراقبون عن بُعد؛ كالسلفيين في الخليج، مع أن هذه الحقيقة برزت عبر تصريحات شخصيات مستقلة؛ كالشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل في مشاركته الإعلامية الأخيرة في قناة أمجاد قبل اعتقاله، ثم ظهرت بعد مجزرة رابعة في بيانات لشخصيات إخوانية، كبيان الشيخ صلاح سلطان وحمزة زوبع المتحدث الرسمي لحزب الحرية والعدالة، التي وصفت إعلامياً بأنها من قبيل المراجعات، وكان هذا الأمر ملموساً لأي زائر في الشارع المصري في آخر شهرين من حكم الرئيس مرسي.

وإذا قلنا بأن ثمة تدهور في شعبية الإسلاميين، فإننا لا نقصد بأي حال صحة ما يردده الإعلام المصري ومن آزره في وجود إجماع شعبي ضد الإسلاميين، ولكن المقصود وجود حالة انقسام شعبي، بعد أن كان الإسلاميون هم أصحاب الشعبية الكاسحة قبل ذلك.

وقد تم توظيف الجماهير التي لم تخرج في ٣٠ يونيو لإسقاط النظام، بل خرجت للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة، ثم توظيفها كغطاء للانقلاب.

يقول د. عزمي بشارة واصفاً ما جرى:

(منذ نهاية ثورة ٢٥ يناير ـ بانفضاضها غير المنظّم بعد تنحي مبارك ـ اتصفت المرحلة الانتقالية بقدرة جهاز الدولة

وفلول النظام السابق على توسيع هامش المناورة باستمرار، نتيجة لتفرق الأحزاب وفُرقة الأحزاب التي نصبت نفسها ورثةً للثورة. . . . وحين حكم أحد هذه الأحزاب بأغلبية انتخابية، سارع إلى التصرف مثل أي ائتلاف حاكم يقرر وحده، كما لو أنه كان في دولة ديمقراطية عريقة، وإلى التأكيد يومياً أن من حق المعارضة أن تعارض، ومن حقه أن يحكم. ولم يفهم ـ على الإطلاق ـ قضية الشراكة والوحدة الوطنية التي يحتاج إليها فعلاً في مواجهة جهاز الدولة القديم على الأقل. وفي المقابل، تصرفت المعارضة بوصفها معارضة فقط، ولم تتصرف بوصفها مسؤولاً عن التحول الديمقراطي. ومن هنا فإن مهمتها هي الإفشال فقط، أما إنجاح التجربة الديمقراطية فليس من مهماتها. وسرعان ما قاد هذا إلى شرعنة التحالف مع الفلول والنظام القديم، وما لبثت الثورة أن تحولت إلى عكسها حين أصبح «النجاح» حليف من تقبل به الفلول والأجهزة، لا حليف من يقبل بها)[١].

لقد كان من تداعيات الانقلاب العسكري وجود انقسام عمودي في المجتمع المصري، وهذا ما أكده المؤيدون للانقلاب والمعارضون له، فقد دعت الجماعة الإسلامية في

---

(١) «الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة»، عزمي بشارة، أغسطس ٢٠١٣م، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بيانها الصادر في ١٣ أكتوبر ٢٠١٣م إلى تدارك حالة الانقسام فقالت في بيانها:

(وتهيب الجماعة الإسلامية وحزب البناء والتنمية في هذه الأيام المباركة بجميع أطراف الأزمة الراهنة التوصل لحل سياسي لها بعيدا عن الحلول الأمنية التي لم يجنِ منها الوطن سوى المزيد من الانقسام والاحتراب في وقت ينتظر المصريون جميعا العيش في وطن متقدم آمن مستقل يعلو فيه مشاعر المحبة والتواصل والوئام).

كما كتب جمال سلطان في ٢٣ أغسطس ٢٠١٣م تحت عنوان «الانقسام أكبر مما نتصور»[١]:

(نحن أمام انقسام حقيقي غير مسبوق في جذر المجتمع المصري... هذا الانقسام الأهلي تعزز أكثر بعد عملية عزل مرسي من السلطة وتفاقم أكثر بعد الفض الدموي لاعتصامات المؤيدين له، ومرة أخرى أؤكد أن الانقسام ليس انقساماً سياسياً مجرداً بين اجتهادات حزبية أو نخب، وإنما انقسام في جذر المجتمع، وهذا ما يعقد الأمور أكثر، ففي مصر الآن يمكنك بسهولة أن ترى هذا الانقسام في البيت الواحد بين الأب وابنه، هذا مع السيسي وذاك ضده، هذا مع الإطاحة بالإخوان ويراهم كارثة أراح الله منها البلاد والعباد،

(١) صحيفة المصريون (http://almesryoon.com/).

والآخر يرى ما حدث ظلماً وسرقة لإرادة الشعب ومؤامرة للإطاحة بأول رئيس منتخب وعودة لدولة العسكر والتجبر الأمني، أيضاً ترى هذا الانقسام في البيت الواحد بين الأخ وشقيقه، وبين الأخت وشقيقتها، وبين الزوج وزوجته، وهو انقسام يستحيل أن تتعامل معه بهذه الخفة التي تمارسها النخبة أو بعض الإعلاميين بأنها بين أنصار الإرهاب وأنصار الدولة، فمن هم أنصار الإرهاب ومن هم أنصار الدولة؟!).

بطبيعة الحال هذا لا يعني بأي حال أن شبح التقسيم أصبح قريباً من مصر، ولكن المراد هنا الإشارة إلى أن الانقلاب العسكري وتداعياته جعل مخاطر تحول مصر لدولة فاشلة، وانزلاقها لحرب أهلية أقرب من أي وقت مضى. ولولا فضل الله وعنايته ثم ما تحلى به الإسلاميون من حكمة وصبر وبسالة إزاء حجم القمع والتنكيل الذي صب عليهم، لكانت الأمور سارت إلى أمور لا تحمد عقباها.

المبحث السادس

هل بإمكان الغرب تنفيذ المخطط لوحده؟

يعيش العالم العربي والإسلامي منذ قيام الدولة القطرية الحديثة حالات متفاوتة من الاستبداد والتخلف والفقر وتهميش إرادة الشعوب، وقد بلغ الإنهاك والإحباط مبلغه بين تلك الشعوب، نتيجة للتدهور الاقتصادي والانسداد السياسي، وكل دارس للتاريخ يدرك أن الغرب ممثلاً ببريطانيا وفرنسا عندما عزم على تقاسم إرث الدولة العثمانية، كان يدرك أهمية الهيمنة على هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم ومنعها من التحرر والاستقلال.

عندما ورثت أمريكا الهيمنة على العالم العربي، لا سيما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، لم تتغير الصورة كثيراً، فثوابت السياسة الأمريكية في العالم العربي أو ما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط، المتمثلة بتأمين منابع النفط شحناً وتنقيباً وتصديراً وتسعيراً، بالإضافة لتأمين دولة الصهاينة، كل هذه الثوابت تدعو للعمل على ديمومة حالة التخلف

والاستعمار، وإذا كان الغرب ظل يعول في تحقيق هذه الثوابت والمكتسبات على نظم سياسية حليفة، فإن هذه الأداة التي كانت فعالة طوال النصف الثاني من القرن العشرين، لم تصبح كذلك بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ولست أزعم أن ضربات ١١ سبتمبر هي السبب الوحيد لهذا التحول والتغير، بل ثمة أسباب عديدة سابقة له، ولكن هذا الحدث دفع بخيار التقسيم والتفكيك، الذي بدأ باحتلال العراق لمكان الصدارة، وأعطى الدوائر السياسية الأمريكية المؤيدة له دفعةً قويةً للأمام، وأوجد الأرضية المناسبة لتشريعه.

لا يمكن للغرب مهما بلغت قوته أن يتلاعب بالمنطقة العربية لو جاء بهذا المخطط لمجتمعات حرة وناضجة، ولكنه جاء بمخططه لمجتمعات ونظم سياسية يعرفها جيداً منذ نصف قرن، ويدرك عوامل بقاءها ونفوذها، وإذا كانت فضيحة التجسس الأخيرة أثبتت أن الهاتف الشخصي لرئيسة وزراء ألمانيا أنجيلرا ميركل كانت الاستخبارات الأمريكية تتجسس عليه منذ عشر سنوات، فإن لنا أن نخمن حجم الاختراق الغربي لنظم سياسية، لا يمكن مقارنتها بألمانيا في شتى المجالات.

البعض أصبح لا يفرق عندما نتحدث عن حجم الهيمنة الغربية على المنطقة العربية، بين الهزيمة النفسية والاستلاب المعرفي للغرب، الذي يجعل من مكافحة طغيانه ومقاومة

هيمنته أمراً مستحيلاً أو غير ممكن، وبين الدراسة الموضوعية التي توضح إمكانات الغرب بتقدمه التقني وهيمنة حضارته، وتاريخه الطويل مع النظم السياسية العربية، ثم دراسته كذلك لطبيعة الشعوب العربية وثقافتها وطرق التعامل معها، مما يجعل سبل مقاومة تلك الهيمنة أكثر وعياً ورشاداً ونضجاً. وأول ركيزة في بناء ذلك الوعي إدراك حجم إمكانياتنا، وكيفية تنميتها وتفعيلها في مقاومة تلك الهيمنة، لا أن تتملكنا اللحظات العابرة، كما حدث بعد الثورات، فنتوهم أموراً على غير حقيقتها، ونلتزم أمام جماهير الأمة بوعود تبين بعد ذلك بأنها لا تعدو أن تكون أحلاماً غير قابلة للتطبيق في نطاقها الزمني والمكاني.

سأذكر هنا أهم أدوات الغرب في إحلال الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية:

أولاً: تفجير المكونات الداخلية في داخل الدول:

أدرك الغرب ـ كما يقول برنارد لويس ـ أن ثمة إشكالات عميقة في ملف الأقليات الطائفية والعرقية في الدول العربية المعاصرة، فالأقليات الشيعية والكردية والأمازيغية والبربرية والنصرانية بعد اتفاقية سايكس بيكو تعيش شعوراً عاماً بالمظلومية والتهميش طوال العقود الماضية، وبمجرد بزوغ أمل بين أتباعها للحصول على دور

سياسي أكبر عبر غزو خارجي كما في حدث في العراق، أو عبر حرب أهلية كما في حدث في السودان، أو عبر ثورة مسلحة كما حدث في سوريا، فإن هذه المكونات الطائفية والعرقية ستنزع نحو الاستقلال والانفصال، وفي تصوري أن الغرب لن يعمل على هذا الملف فحسب، بل سيذهب لتفعيل شعور أي كتلة اجتماعية بالتهميش لتثويرها، حتى لو كانت قبليّة وعشائرية أو مناطقية، وهذا تجلى في الحالة الليبية، فالهدف الاستراتيجي في هذا الإطار تفتيت وتقسيم الدولة العربية المعاصرة، وهذا لا يتأتى إلا عبر استدعاء مكونات في داخل تلك الدول، وتفعيل شعورها بالمظلومية نحو خلخلة الدولة العربية، من خلال تشطير النسيج الاجتماعي الداخلي وتقسيمه، كمدخل للتقسيم السياسي والجغرافي، وكثيراً ما يتم توظيف الاقتتال الداخلي نحو فرز المكونات المتنوعة المتداخلة جغرافياً، وهذا يتجلى في الحالة السورية، حيث ساهمت الثورة المسلحة بأن يأوي كل مواطن إلى طائفته، وترتب على هذا تغيراً في الخريطة الديمغرافية، بل تناقلت بعض الأخبار الإعلامية أن ثمة جهات كانت تزود بعض الكتائب الجهادية الشامية، ولكنها تشترط عليها للتمويل عدم استهداف المناطق العلوية في الشمال السوري. وفي الحالة العراقية قبل ذلك رأينا كيف تم استهداف تواجد أهل السُنَّة في البصرة والجنوب العراقي، عبر مجازر الميلشيات

الطائفية، كما كانت منهجية بعض الفصائل السُّنِّيَّة التي استهدفت الشيعة لكونهم شيعة، عاملاً معززاً للفرز الطائفي في الساحة العراقية.

إن التحولات الحادة والانتكاسات التي مرت بها الثورات العربية، أوجدت لدى الكثيرين ـ بمن فيهم المتحمسين لها ـ أن يرجعوا بقراءتهم لظروف تشكل الدولة العربية المعاصرة التي نشأت على أنقاض الدولة العثمانية، فها هو الأستاذ المؤرخ بشير نافع يحلل نشأة وبنية الدولة العربية المعاصرة فيقول:

(نظرت الدول الإمبريالية إلى المشرق من زاوية الرؤية القومية الأوروبية للعالم. كان هناك وعي قومي قد أخذ في التبلور في المشرق العربي الإسلامي منذ نهايات القرن التاسع عشر، ولكن قلة ضئيلة فقط من العرب أو الترك أو الكرد تصورت قيام دول مستقلة على أساس قومي قبل الحرب الأولى، الأسوأ أن الرؤية القومية لم تطبق بصورة سوية ولا عادلة. طالب العرب ـ ممثلين بالشريف حسين ـ في اتصالاتهم بالحلفاء خلال سنوات الحرب بإقامة دولة عربية واحدة، ولكن مطلبهم لم يستجب له، وقسمت بلادهم إلى دول متعددة. مجموعة إثنية معتبرة ـ كالأكراد ـ انتهت إلى الانقسام بين عدد من الدول الجديدة مثل تركيا والعراق وسورية، بينما غض النظر كلية عن وجودهم في إيران. دولة

مثل لبنان اصطنعت كلية من لا شيء، بمعنى أنها دولة لم تستند لا إلى ميراث تاريخي ولا إلى مدينة رئيسية ولا إلى خارطة الولايات العثمانية السابقة ولا حتى إلى الرؤية القومية. أرادت فرنسا توفير رعاية خاصة للطائفة المارونية، التي نظر إليها الفرنسيون باعتبارها الأكثر ولاءً لهم، فخلقوا لها دولة من عدم لتحكمها. وبينما اتسمت دول شمال إفريقيا بقدر كبير من الانسجام، كون أغلبية سكانها من المسلمين، وحيث هيمنة مستقرة للثقافة العربية الإسلامية، شجعت النزعات الإثنية البربرية على بلورة وعي قومي انفصالي.

صنع الأساس القومي ـ العاجز والمضطرب وغير العادل ـ مشاكل مستعصية في معظم دول المشرق. قاتل الأكراد دولهم الحاكمة في حلقات متتالية من العنف من أجل دولتهم القومية، وقاتلتهم الدول بلا هوادة في حروب أودت بحياة مئات الألوف خلال القرن الماضي، وخلقت عداواتٍ وأحقاداً، واستنزفت مقدرات هائلة. ولأن معظم دول المشرق افتقد لمقدرات بناء الدولة أصلاً أصبحت هذه الدول أدوات في يد القوى الخارجية التي وفرت لها الحماية وضمانات الاستمرار، بينما جهدت الدول الأكبر في الإقليم بصورة مستمرة لحماية مصالحها وتوكيد دورها وموقعها. شكل لبنان والأردن ـ على سبيل المثال ـ مصدر قلق ومخاوف لسورية، في حين يعيش كلاهما أزمة فقدان التوازن

مع سورية. ووجد العراق نفسه على مساحة نصف مليون من الكيلومترات المربعة، بنافذة صغيرة على البحر لا تبعث على الاطمئنان ولا تستجيب للحاجات الاستراتيجية للبلاد. دول مثل ليبيا ـ حتى بعد مئة عام على قيامها ـ لا تتمتع بالثقل الديمغرافي القادر على حماية حدودها. ودولة مثل مصر أدى فصل السودان عنها إلى وقوعها أسيرة لشحة الموارد الزراعية والمائية، بينما صنع من السودان دولة مثقلة بعلاقات الجماعات الإثنية غير المستقرة.

وإضافة إلى هذا كله، أعطيت فلسطين وطناً «قومياً» لليهود، في وقتٍ لم تكن هناك مجموعة قومية يهودية بأي حال من الأحوال، ولا كان هناك في فلسطين من اليهود ما يبرر منحهم وطناً قومياً، وكان من الواضح أن فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية عالمية سيؤدي إلى اندلاع عنف مستديم في فلسطين وجوارها الإقليمي كله).

ثم يستطرد قائلاً:

(الدولة العربية الحديثة كانت من البداية دولة أقليات، سلمت مقاليد معظمها لأقليات اجتماعية، مثل فئة المتعلمين من طبقة أعيان المدن العثمانية السابقة، أو أبناء الأقليات الإثنية والدينية، أو خريجي المعاهد الغربية في المتروبول الإمبريالي. في دول أخرى ـ مثل سورية ـ شكلت سلطات

الانتداب الفرنسي الجيش السوري في فترة ما بين الحرب الأولى والثانية بهيمنة قاطعة من أبناء الأقليات الطائفية، وعندما دخلت المنطقة حقبة السيطرة العسكرية، أصبحت الدولة السورية، القومية العلمانية في صورتها، في حقيقتها دولة الطائفة. ولأن أولوية الدول الإمبريالية كانت الاستقرار، لم تبذل أية جهود تذكر لوضع أسس النظام الديمقراطي، لا على مستوى الثقافة العامة والنظم القانونية، ولا على مستوى تعزيز مقدرات المجتمع الجديد في مواجهة الدولة. أصبح استبداد الأقلية الحاكمة هو القاعدة، ومشاركة الشعب في صنع مصيره الاستثناء. وحتى في البلدان التي منحت نظاماً ديمقراطياً شكلياً، كما في لبنان أو مصر الملكية، ارتكزت الديمقراطية اللبنانية إلى الاستبداد الطائفي، وهيمنة الطبقات الطائفية المهيمنة، بينما تمثلت الديمقراطية المصرية في تبادل الحكم بين أحزاب يقودها أبناء طبقة الملاك. ولأن دولة الأقلية هي دولة تمييزية في جوهرها، مارست الدولة اللبنانية تمييزاً صارخاً ضد سُنَّة البقاع وشيعة الجنوب، إلى أن حصل الآخرون على حقوقهم بقوة السلاح والتوازنات الإقليمية الجديدة؛ بينما مارست كل الدول الأخرى تمييزاً ضد أبناء أطرافها ـ عشائر كانوا أو أبناء جماعات إثنية وثقافية ـ.

ولد هذا الشرق، شرق نظام ما بعد الحرب الأولى ـ سواء في مرجعية دوله وعلاقاتها وحدودها أو في بنية هذه

الدول ـ منقسماً قلقاً متصارعاً، يفتقد إلى شروط الشرعية، وقابلاً للانفجار الأهلي والحروب في أية لحظة. ولم يكن غريباً أن تمارس السياسة في دوله في صورة أقرب إلى الحرب الأهلية، وتبني العلاقات بين أنظمته على أساس من التآمر، والشك، والخوف المتبادل)[1].

وبعيداً عن اتفاقنا أو اختلافنا مع الأستاذ بشير نافع حول إمكانية الإصلاح في هيكل الدولة العربية المعاصرة، إلا أن ما يمكننا أن نستخلصه هاهنا، فيما يخص حديثنا عن مخطط الفوضى الخلاقة، أن الغرب عمل على توظيف الخلل والفجوات في الدول العربية المعاصرة كمنفذ لإحداث الفوضى، التي تعيد تقسيم وترتيب دول المنطقة من جديد بما يعزز الهيمنة الغربية، ويدمج دولة الصهاينة في المحيط العربي، والحقيقة التي يهرب الكثيرون عن مصارحة أنفسهم بها، أن مكاسب دولة الصهاينة في تزايد مستمر، ولم تشكل الأحداث الأخيرة معكراً حقيقياً لمصالح الصهاينة، إلا في الخطاب العاطفي والإعلامي التعبوي لدى بعض الإسلاميين.

يجدر التنبيه أن من أدوات الغرب الفاعلة ـ التي يمكنه البناء عليها ـ وجود تفاهم غربي إيراني، الذي بدأت تتضح

---

(١) مقالة «تاريخ قصير وبالغ القلق للدولة العربية الحديثة»، مجلة العصر بتاريخ ٤/١٢/٢٠١٣م.

ملامحه في الفترة الأخيرة، حيث تملك إيران أقليات شيعية يمكنها أن تحركها في الخليج العربي، وجنوب الجزيرة العربية في اليمن، ممثلة في الحركة الحوثية في صعدة.

ثانياً: توظيف (بعض) الجماعات القتالية الجهادية:

في عالم السياسة ليس ثمة ما يمنع أي قوة من توظيف عدوها متى ما كان ذلك يخدم مصالحها على المدى البعيد. وقد رأينا كيف سعى الغرب خلال الحرب الباردة لدعم العمل الجهادي ضد السوفييت في أفغانستان، وكانت إذاعة صوت أمريكا تصف المقاتلين الأفغان والعرب ضد الروس «بالمجاهدين»، ولعل المتأمل في التاريخ القديم والحديث لن يعدم عشرات الأمثلة على هذا النوع، مما يسميه البعض بتقاطع مصالح الأعداء، أو ما يعتبره البعض الآخر توظيفاً لطرف من طرف أقوى منه.

يجدر التأكيد هاهنا أن الأمة في كل أحوالها ـ لا سيما في أزمنة الاستضعاف ـ تحتاج ضرورة لإقامة شعيرة الجهاد في سبيل الله، التي هي ذروة سنام الإسلام، فالحديث في هذه النقطة لا يتحدث عن أهمية شعيرة الجهادة وضرورة إقامته وتقصير الأمة في الإعداد له، سواء أردنا بذلك الجهاد بمعناه العام، وهو إعداد القوة في كل المجالات لنصرة الأمة وتمكينها، أو كان المقصود بالجهاد المعنى الخاص، وهو

القتال في سبيل الله، ومن الخلل ومنافذ الغلو في الدين صناعة «مماهاة تامة» بين الشعيرة والممارسين لها، فيصبح الاستدراك أو النقد تجاه أي مجاهد يستلزم لدى البعض الطعن في شعيرة الجهاد والعياذ بالله، وهذا باطل عقلاً وشرعاً، فكما أن نقد المصلين لا يقتضي تنقص شعيرة الصلاة، فإن نقد المجاهدين لا يقتضي تنقص شعيرة الجهاد، وهذا منهج قرآني وهدي نبوي لا يجوز الحيدة عنه، وإلا وقع المسلم في الغلو والشطط، وقد قال تعالى في حق أعظم كتيبة جهادية في التاريخ: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٦٥﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وعندما أخطأ خالد بن الوليد سيف الله المسلول في قصة بني جذيمة رفع النبي ﷺ يديه إلى السماء وقال: «اللَّهُمَّ إني أبرأ إليك مما صنع خالد»[(١)]. ومن صور الغلو ألا يكتفي بعضهم بتقديس المجاهدين فحسب، بل يقع في تقديس طائفة أو تنظيم معين، فمن خالفه فقد وقع في النفاق، ووقع في تنقص شعيرة الجهاد، ومن وافقه فهو المجاهد الموحد، وهذه صورة من صور الحزبية المقيتة التي تجعل المرء يتعصب لجماعته أو فئته أو تنظيمه، وهذا التعصب ابتليت به الساحة الجهادية، كما ابتليت به قبل ذلك الساحة العلمية والدعوية والحركية.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث ابن عمر برقم (٤٣٣٩).

إن الموقف النقدي تجاه أي تيار أو جماعة ينبغي أن ينطلق من المعايير الشرعية للنقد التي تشترط العلم والعدل، وليس من مقصد هذا المبحث.بسط الحديث عن ذلك، أو الحديث عن محددات الغلو في التكفير والقتال الذي تنتهجها بعض الجماعات، وإنما الحديث عن منهجية بعض الجماعات الجهادية التي قد يستغلها الغرب في تنفيذ مخططاته في الفوضى الخلاقة، وبعد ذلك يمكنه الإجهاز عليها وهزيمتها بطرق متعددة، كما حدث في أكثر من بلد إسلامي.

ثمة مدخلين لدى «بعض» الجماعات الجهادية يمكن أن يوظفهما الغرب في إحداث الفوضى الخلاقة، وصناعة تربة خصبة للتقسيم:

المدخل الأول: اعتبار التنظيم الجهادي أن صناعة الفوضى الأمنية هي المدخل المناسب للتغيير في العالم العربي والمشروع الجهادي:

لقد كتب أحد أشهر منظري التيارات الجهادية[1] أن مشروعهم يمر بمرحلتين تسبق مرحلة إقامة الدولة الإسلامية كما يراها، وهي مرحلة شوكة النكاية والإنهاك، ثم مرحلة إدارة التوحش أو (الفوضى المتوحشة)، ويرى هذا الكاتب أن

---

(١) إدارة التوحش، أبو بكر ناجي.

من الطبيعي جداً أن يكون من إفرازات الفوضى المتوحشة تشريد الملايين من المسلمين كثمن طبيعي ومتوقع لمرحلة النكاية، التي تتطلب قتال النظم السياسية وتفجير المصالح الحيوية للدول العربية كالبترول، بل وصل الكاتب لتسمية دول إسلامية بعينها يراه مناسبة لتطبيق هذا المشروع، وفي مقدمتها السعودية وباكستان واليمن ونيجيريا.

بعيداً عن الخوض في تفاصيل الكتاب المذكور، الذي حوى جملة من الأحكام التي نهجت نهجاً غالياً ومنحرفاً في مسائل التكفير والقتال، إلا أننا نلحظ هنا أن ثمة مساحة مشتركة في التطبيق على أرض الواقع بين (الفوضى المتوحشة) التي يعتبرها هذا الفكر كمدخل للتغيير، ومخطط (الفوضى الخلاقة) التي يسعى الغرب لإحلاله في الدول العربية كمقدمة للتقسيم، لا سيما وأن تنظيم القاعدة بدأ في التفكك إثر الضربات القوية التي طالت رموزه خلال العشرية السبتمبرية، وبدأت تنشأ تنظيمات صغيرة لا تدين للتنظيم الأم إلا بالولاء الفكري، وهذا يجعل الظروف مواتية لعمليات اختراق من قبل المخابرات الغربية لبعض هذه التنظيمات[١]،

---

(١) يتهم عدد من الكتاب والباحثين وبعضهم من المنظرين للقاعدة جماعات جهادية أخرى كجماعة دولة البغدادي بأنها مخترقة، وتبرز حالة انقسام تنظيم جبهة النصرة بين الولاء للقاعدة والظواهري والولاء للبغدادي حالة كاشفة لحجم الانقسام في ظل وجود فصائل جهادية بدأت تدين بالولاء للبغدادي في الصومال وغيرها.

وإن كان هذا الأمر لا يمكن الجزم به إلا بعد أن يقدم قائله البراهين والأدلة على ذلك. وفي تصوري أن ليس ثمة حاجة لذلك، فالمنهجية القتالية لبعض هذه التنظيمات في ظل الواقع الذي نعيشه وحالة التشرذم التي تمر بها تصب جهودها غالباً في مسار المخطط الغربي[1]، وهذا لا ينفي أن بعض أعمالها تعتبر معكرة ومعيقة للمصالح الغربية، ولكنها في الجملة لم تعد اليوم تشكل تهديداً جاداً للهيمنة الغربية، مع التسليم بأن تلك التنظيمات سببت للغرب في العقد الماضي متاعب حقيقية وتكاليف باهظة، ولكن هذه التكاليف يقل ثقلها في الميزان إذا ما قورنت بالأضرار الجسيمة التي لحقت بالعالم الإسلامي على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والدعوية.

المدخل الثاني: تصور أتباع تنظيم جهادي إمكانية إقامة إمارة تحكم بالشريعة، تعلن الحرب على العالم في بقعة جغرافية يسيطرون عليها نتيجة لحرب أو ثورة، كما في حدث في العراق أو اليمن أو الشام، وتقوم هذه الإمارة بإعلان الحرب على النظام الدولي، ابتداء بالغرب ومروراً بإيران والشيعة وانتهاء بالنظم العربية.

---

(١) هذا مقيد بأن تسلك المدخلين المذكورين في المبحث كركيزة لمنهجيتها القتالية.

من معضلات هذه الرؤية ـ التي يقول بها بعض الجهاديين وقد يؤيدها طلبة علم تقليديون ـ أن أصحابها ليس لديهم إطلاع ومعرفة بمقومات القوة التي تسمح بإقامة دولة بالمعنى الحقيقي للكلمة، في ظل النظام الدولي الذي نعيش فيه اليوم، وفي ظل التخلف الهائل الذي يعيشه المسلمون، والذي لا يقتصر على الجانب العسكري، بل يمتد إلى الجوانب الاقتصادية والعلمية والسياسية، التي لا حياة لدولة بدون تحقيق الحد الأدنى منها، وتلك مسألة يطول الحديث عنها، ولكن مكمن معضلة رؤية هؤلاء بإيجاز تصورهم أن سيطرتهم العسكرية الآنية في فترة زمنية محدودة أنه يكفي لإقامة دولة ونظام سياسي، وهم لا يدركون ابتداء أن قوتهم العسكرية هي قوة مستهلِكة غير منتجة للسلاح، فهم يستمدون ذخيرتهم العسكرية في حقيقة الأمر من عدوهم الذي يحتكر صناعة السلاح والتقنية العسكرية، ولذلك فهو يستطيع إضعافهم بطرق عديدة ومتنوعة، كما حدث في اليمن والعراق، وليس ثمة شاهد ظاهر للعيان يدل على حجم التحكم الغربي في السلاح أكثر وضوحاً من الحالة السورية، فقد ظلت الثورة السورية والتنظيمات الجهادية عاجزة عن إدخال السلاح النوعي مدة طويلة، ولم يسأل هؤلاء أنفسهم: كيف أمكن عبور آلاف المقاتلين العرب من شتى أنحاء العالم مع سلاح قليل يديم المعركة ولا يحسمها؟ ـ كما ذكر ذلك

بعض القادة العسكريين ـ ولم يتمكنوا من تمرير السلاح النوعي بما يكفي مع توفر ثمنه.

في مثل الظروف الحالية والمعطيات الراهنة يصبح الحديث عن إقامة إمارة إسلامية ـ بالمواصفات المذكورة آنفاً ـ عبر فصيل قتالي يناصب دول العالم العداء وهماً كبيراً، لا سيما وهو يعلن صباح مساء أنه يستهدف بقتاله أمريكا والغرب وإيران والشيعة والحكومات العربية!!

من هنا يظهر للعيان أن هذه التنظيمات بهذه الأفكار تعتبر أداة تفريق وتقسيم في الميدان الذي تقاتل فيه، كما أنها بهذه المنهجية تمنع وجود حد أدنى من التوافق في الجبهة التي تقاتل فيها، ولعل في التجربة العراقية ثم التجربة الشامية شواهد كثيرة لهذا الأمر، فما تطلبه تلك التنظيمات من إقامة إمارة إسلامية «غير ممكن» وفيه افتئات على الشعوب ورفاقهم في الجهاد، وما يطلبه المشاركون لها في الجهاد أو ما تطلبه الشعوب منهم يعتبر «ردة وكفراً» في أحيان كثيرة، ويخطئ بعض المشفقين على حصاد التجربة الجهادية إن ظن أن الإشكال في ممارسات فردية أو خلافات اجتهادية، فالفجوة أعمق من هذا بكثير.

يجدر التأكيد مرة أخرى أن كلامي السابق لا يتجه لكل التنظيمات الجهادية بأي حال، بل النقد موجه لمن تتسم

محدداتهم الفكرية بما ذكرته، فالجهاد ماض إلى يوم القيامة، ولا زالت الأمة تنجب رجالاً وضعوا عملهم الجهادي في ضوء مصالح الأمة الكبرى، كما أن من مقتضيات موالاة المؤمنين حفظ فضل وسابقة المجاهدين، أياً كانت جماعاتهم أو تنظيماتهم أو أفكارهم في الذب عن حرمات الأمة ومقدساتها، فالمؤمن بعبادته وعلمه وجهاده يوالى بقدر ما فيه من الحق والهدى، ويُعادى بقدر ما لديه من المعصية والباطل، وذلك مقام أهل العدل والإنصاف الذي يجتهد المرء في تحقيقه ولا يزعم إصابته التامة له، ولكنه مقام يفارق فيه سبيل الجائرين والبائعين دينهم ومبادئهم لأجل دنيا غيرهم.

وخاتمة ما يمكن أن أختم به المبحث، تنبيه طالب العلم الذي يفتي في النوازل السياسية والجهادية التي تعيشها الأمة، وهو لم يطلع على المراجع العلمية المتخصصة في السياسة والاقتصاد والاجتماع، ولم يدرس دراسةً فاحصةً لأسس بناء النظام الدولي الذي نعيشه اليوم، أو لم يتحصل على العلم الكافي من هذه العلوم، أنه بهذا قد يُعد لم يستفرغ وسعه في البحث والاجتهاد في بحث المسألة، مما يحرمه أجر الاجتهاد، فضلاً عن أجر إصابة الحق.

ثالثاً: توظيف الإعلام الجديد والتقنيات الحديثة:

ساهم الإعلام الجديد في فتح نافذة واسعة للحريات افتقدتها الشعوب، كما أسقط الإعلام الجديد ـ لا سيما في شبكات التواصل الاجتماعي واليوتيوب ـ نظرية حارس البوابة في الإعلام التقليدي، حيث كان رئيس تحرير الصحيفة أو مدير القناة الفضائية كحارس البوابة، الذي يسمح بالظهور لأفكار وشخصيات لها مواصفات تروق للسلطة السياسية، ويحجب ما لا يروق لها، إلا أن الإعلام الجديد جرف البوابة وحُراسها المستبدين ليتيح لكل مواطن في العالم العربي يجيد التعامل مع التقنية أن يبوح بأفكاره وآرائه، وفي ظل غياب مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي التي تستوعب طاقات الشعوب، وتؤطر وتقنن طاقاتهم وأفكارهم ومشاريعهم بما يخدم الأوطان، تحولت شبكات التواصل الاجتماعي لساحة واسعة للجدل السياسي والحقوقي والفكري، وأصبحت تسبب صداعاً مزمناً للنظم السياسية، لا سيما النظم التي تفتقد لمنابر يعبر فيها الناس عن آرائهم، إلا أن هذه الأداة، التي لها إيجابياتها ومحاسنها، تعد أداة محايدة يمكن لأي دولة أو جهة ـ متى ما سعت للتأثير فيها ـ أن توظفها بما يخدم مصالحها. ومن الفجوات العميقة في وعي الشعوب العربية، بما فيها بعض النخب الإسلامية، أن سنوات القهر والاستبداد أنتجت ردة فعل معاكسة، تجعل من

كل أداة أو جهة أو حدث يعكر على النظم المستبدة (خيراً محضاً) غير قابل للتحليل والنقد، وهذه إن لم يقلها بعضهم بلسان المقال فهو يقولها مراراً بلسان الحال.

سأقف هنا مع هذا التصريح للزعيم التركي أردوغان بعد الاحتجاجات التي اندلعت في ميدان تقسيم ضد حكومته:

فقد صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تعليقاً على نزول الآلاف من المتظاهرين إلى ميدان تقسيم الرئيسي في أسطنبول بأن (شبكات التواصل الاجتماعي هي أخطر تهديد للمجتمع).

وذكرت صحيفة الجارديان البريطانية[١] أن الآلاف من المحتجين سيطروا على الميدان الرئيسي في إسطنبول مرة أخرى بعد يومين من المصادمات العنيفة مع شرطة مكافحة الشغب، في الوقت الذي تعهد فيه رئيس الوزراء بالإسراع في تنفيذ مشروع إعادة تطوير الميدان، وهو المشروع المثير للجدل والذي أشعل الاحتجاجات.

وذكرت الصحيفة أن أردوغان ألقى باللوم على حزب الشعب الجمهوري المعارض، ووصف المحتجين بأنهم «قلة متطرفة».

---

(١) بتاريخ ٣/٦/٢٠١٣م.

وأضاف أردوغان: (يوجد الآن خطر يسمى «تويتر» وهو أفضل مثال يمكن أن نجده للأكاذيب، بالنسبة لي تعد شبكات التواصل الاجتماعي هي أخطر تهديد للمجتمع).

وقد فجر جوليان أسانج ـ مؤسس موقع «ويكيليكس» ـ ضجة كبرى عندما صرح بأن موقع «فيس بوك» أكثر أداة تجسس مرعبة ابتكرها الإنسان في تاريخ البشرية، مشيراً إلى أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية يمكنها الحصول على معلومات عن أي مستخدم لمواقع الإنترنت الكبيرة في أيّ وقت تريده.

وأوضح[1] أن الموقع يعتبر أكبر قاعدة بيانات خاصة بالبشر حول العالم، بما يضمه من بيانات عنهم وعن علاقاتهم وأقاربهم وعناوينهم وأعمالهم وعديدٍ من البيانات الأخرى، التي أشار إلى أن جميعها يمكن لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الاطلاع عليها والإفادة منها على النحو الذي تراه مناسباً.

ولم تتوقف اتهامات أسانج عند «فيس بوك» حيث طالت أسماء أخرى كبيرة في عالم التكنولوجيا، مثل «ياهو» و«جوجل»، بل وجميع الشركات الكبرى الأمريكية، حيث اعتبرها مجرد واجهات لوكالة الاستخبارات المركزية.

---

(١) في حوار له مع شبكة «روسيا اليوم» التلفزيونية.

وأوضح مدير «ويكيليكس» أن تلك الشركات لا تدار من قبل الوكالة، بل إنه يتم الضغط عليها في كثير من الأحيان بصورة قانونية أو سياسية، لتتعاون مع الوكالة بشكل كبير وتسلمهم البيانات التي تريدها الوكالة.

من الملاحظ أن البعض يستدل بوثائق ويكيليس إذا جاءت في سياق متفق مع رؤيته؛ كأخبار النظم السياسية، ولكنه يضرب صفحاً لما لا يروق له، إذ من العسير اتهام أسانج بأن لديه تضخم في نظرية «المؤامرة»!!

في يونيو ٢٠١٣م سرب إدوارد سنودين ـ الموظف السابق في وكالة الأمن القومي الأميركية ـ وثائق سرية إلى صحيفتي الغارديان البريطانية وواشنطن بوست الأميركية، تتضمن معلومات عن برنامج المراقبة التابع لوكالة الأمن القومي الأميركي والمسمى «بريزم»، هذا المشروع التجسسي الضخم هو عبارة عن برنامج لوكالة الأمن القومي الأميركي، يتيح لها جمع وتحليل المعلومات عبر الوصول المباشر إلى خوادم مواقع الإنترنت الكبرى للحصول على رسائل البريد الإلكتروني والمحادثات، دون الحاجة لأمر قضائي، بدأ العمل ببرنامج بريزم عام ٢٠٠٧م وأول المواقع الكبرى التي استخدمها في هذا العام كانت شركة مايكروسوفت وصولاً إلى آبل في عام ٢٠١٢م.

وفيما أنكرت معظم الشركات علمها بهذا البرنامج اعترفت به الإدارة الأميركية وأدانت كشفه.

ثم ظهر مسار تجسسي آخر، كشفت عنه وثائق سنودن، وهو برنامج مخبر بلا حدود، وهو برنامج ضخم لجمع وتحليل المعلومات، وقد جمع هذا البرنامج نحو ١٠٠ مليار معلومة استخباراتية، كما كشف أيضاً عن برنامج X Key store الذي أطلقته وكالة الأمن القومي الأميركي في العام نفسه، ويعتبر هذا البرنامج من أخطر وأحدث برامج التجسس.

حيث يتيح للوكالة مراقبة شاملة للعمليات التي تحدث في الإنترنت من دون حاجة للمتطلبات التقليدية لعملية الاختراق، مثل رقم IP للمستخدم، ويعتمد هذا البرنامج على أكثر من ٧٠٠ خادم في أنحاء العالم، بما في ذلك روسيا والصين وفنزويلا، وتعتبر هذه البرامج الثلاثة أهم البرامج السبعة التي أطلقتها وكالة الأمن القومي الأميركي عام ٢٠٠٧م.

ويرى الخبير في أنظمة المعلومات «محمد التكريتي» أن الولايات المتحدة تعتبر الراعية للإنترنت في العالم، وهي المسيطرة على الخادمات والشبكات الرئيسية في الإنترنت، ويعتبر أن ما تسرب يعد شيئاً يسيراً مما سيظل مخبئاً، ويرى أن ثمة دول تحاول التحرر من السيطرة الأمريكية على شبكة

الانترنت الدولية، وهو أمر قد يحدث مستقبلاً، ولكنه يحتاج وقتاً، وهو مكلف أيضاً[1].

في هذا الإطار يمكن فهم ما أثاره بعض الباحثين من أسئلة حول أداء الشركات الأمريكية الكبرى خلال الثورات، فيذكر المفكر طارق مضان ـ النائب السويسري الجنسية مصري الأصل ـ بأن موقف شركة «جوجل» كان مختلفاً بين الثورة المصرية والثورة السورية، فعندما اندلعت الثورة المصرية وقامت الحكومة بقطع الانترنت عن مصر، قامت شركة جوجل بتزويد الناشطين بأرقام وهواتف يمكن من خلالها الالتفاف على قرار القطع، والحصول على شفرات الستيلات مباشرة لنشطاء الانترنت، مما يسمح بالتواصل معهم، فيما دار جدل في إذاعة فرنسية بين ناشط سوري وناشطة مصرية، ذكر فيها الناشط السوري أنهم طلبوا من شركة «جوجل» في بداية الثورة تزويدهم بالشيفرة لتجاوز الحجب وهم على الحدود التركية، ولكن شركة «جوجل» رفضت ذلك[2].

---

(١) برنامج في العمق (التجسس الأميركي على العالم) بث على قناة الجزيرة بتاريخ ٤/١١/٢٠١٣م.

(٢) ذكرها الدكتور طارق رمضان في محاضرة له موجودة على اليوتيوب: youtube.com/watch?v=4CgDaBC3guM، ولم يتسن لي التأكد من دقة المعلومة.

المقصود من هذا الحديث ليس الدعوة لتبني الخطاب العربي الرسمي الذي يدعو للتطبيل لأوضاعنا الحالية، وشيطنة الإعلام الجديد، ولكن المقصود عدم الانجراف لأطروحات تدعو لتفتيت وتقويض المجتمعات العربية بدافع التغيير، وبعضها ينشط في إشعال الأحقاد القبلية والمناطقية والعرقية، مما يبني تربة خصبة لتقويض السلم الأهلي، ونحن لا ننكر وجود هذه التباينات والاختلافات في كل مجتمع عربي، ووجود مظالم طالت بعض المكونات المجتمعية بسبب الاستبداد في التاريخ والواقع الحالي، ولكن المقصود الحرص على علاجها وإصلاحها عبر مشروع وطني، يجمع شمل المجتمع، ويقوي جبهته الداخلية، لا أن توظف تلك المظالم لإشعال الأحقاد، وفرز مكونات المجتمع، وإيجاد فجوات نفسية واجتماعية بين شرائحه.

شخصياً لا أنظر باطمئنان كبير لمعرفات تويترية مجهولة، بدأت في بث أخبار وتفاصيل من داخل الأروقة السياسية، لا يمكن أن تحصل عليها إلا أجهزة استخباراتية محترفة، وليس بالضرورة أن يكون صاحب المعرف عميلاً، بل يكفي أن يكون مصدر تزويده بالمعلومات جهات ترى من مصلحتها نشر هذه المعلومات.

رابعاً: التخلي عن حلفائها السابقين:

هذا العامل تم التدليل عليه في أول الكتاب، كما أن الحديث عنه أصبح ذائعاً بعد أنباء التفاهم الغربي الإيراني التي ظهر للسطح مؤخراً، وغني عن القول بأن التخلي له طرقه وأساليبه وتوقيته بما يحقق المصالح الغربية.

المبحث السابع

هل ستقبل الشعوب العربية خيار التقسيم؟

عندما يتأمل البعض أحوال الشعوب العربية، يستبعد تماماً وقوع التقسيم، حيث يكتفي هؤلاء في بناء تصورهم على الحالة الظاهرية لواقع الشعوب العربية، والتي ربما وجد لديها الحرص على الوحدة والاجتماع وقوة الانتماء لأوطانها. وهذا المنطق غير دقيق لأمرين:

الأول: أنه لا يكاد يخلو بلد عربي من وجود فجوات بين مكوناته، سواء تلك المكونات طائفية أم عرقية أم قبلية أم مناطقية، وفي الغالب أن ثمة مكونات تحصلت على نصيب الأسد من الثروة والسلطة، وثمة مكونات أخرى حرمت من ذلك. فالاستبداد والفساد وغياب العدالة الاجتماعية أوجد مادة جاهزة للاشتعال عند أي فرصة تتاح لها.

الثاني: عندما تكون الأحداث في بداياتها يدرك الكثيرون من أبناء الشعوب وعقلائه أهمية الوحدة وخطر التقسيم، وربما تحملوا في سبيل ذلك الكثير من الضيم

والقهر والقتل، وهذا رأيناه جلياً لدى أهل السُّنَّة في العراق، حيث تحملوا الكثير من التضحيات في سبيل وحدة العراق، ولكننا اليوم نسمع دعوات من داخل الصف السُّنِّي تؤيد الانفصال، حيث أصبح أهل السُّنَّة لا يأمنون على أعراضهم ودمائهم وأرزاقهم في ظل الحكومة الطائفية في بغداد. ومرادي هنا الإشارة بأن خيار التقسيم لا يكون وارداً في بداية الأحداث، ولكنه يصبح بعد القتل والاغتصاب والتنكيل ثأراً يصعب تحمله والصبر عليه. وعندما نتأمل في أكبر مأساة إنسانية في التاريخ العربي الحديث، وهي الثورة السورية، حيث قتل ما يقارب ١٣٠ ألف وهُجّر الملايين في أنحاء الأرض، وبعد أن اصطبغ ذبح الأطفال وانتهاك الأعراض صبغة طائفية صفوية، هل يمكن للسوري السُّنِّي الذي ذبح أهله على يد شباب القرية العلوية المجاورة أن تطيب له الحياة ويضع يده في أيديهم لبناء وطنهم من جديد؟

وهذا الأمر ليس خاصاً بالشأن السوري، فلو انتقلنا وتأملنا للوضع المصري، وقارنّا في مكانة الجيش عند الشعب قبل الانقلاب ثم صورته بعد ذلك لاختلفت الصورة، لا سيما من اكتوى منهم بنار القمع والقتل في أحداث رابعة والنهضة، واليوم تتحدث كل الأطراف المصرية المؤيدة للانقلاب والمعارضة له أن المجتمع المصري يشهد انقساماً غير مسبوق.

خلاصة الحديث: لا ينبغي أن يقتصر تحليلنا للواقع على اللحظة التي نعيشها، بل لا بد من استشراف المستقبل في ضوء معطيات الواقع.

المبحث الثامن

حول كتاب (عصر الإسلاميين الجدد)

في العام الماضي صدر كتابي (عصر الإسلاميين الجدد)، ونزل في معرض الرياض الدولي للكتاب، وقد وجد الكتاب أصداء لم أتوقعها عند تأليفه، سواء من المؤيدين لفكرته أو المعارضين، وينبغي الإشارة هاهنا إلى أهم فكرتين تضمنها الكتاب وهما:

١ ـ الحديث عن صدام الحضارات، ومشروع الشرق الأوسط الكبير، والمخطط الغربي لتقسيم المنطقة العربية عبر الفوضى الخلاقة.

٢ ـ الحديث عن الإسلاميين الجدد، أو ما أسمتهم الدراسات الغربية بدعاة «الإسلام المعتدل»، الذي يمكن للغرب التعامل معهم بعد ١١ سبتمبر، والتحديات الفكرية الناتجة عن هذا الخيار الغربي، ودخول الإسلاميين للمسار السياسي.

الكتاب صدر في أوج نشوة الجماهير العربية

والإسلاميين بالثورات العربية بسقوط ثلاثة من النظم الديكتاتورية. ولهذا كان الحديث عن توظيف الغرب لاندلاع الثورات لمسار التقسيم والفوضى الخلاقة مدخلاً غير مقبول للقارئ العربي في ذلك الوقت، لا سيما بين الإسلاميين، وليس المقصود هنا الخوف من ردة فعل تجاه شخص المؤلف، ولكن الداعية والكاتب الناصح لأمته ومجتمعه يتلمس أفضل الوسائل والمداخل لإيصال رسالته التي يظن أن وصولها لأكبر قطاع من الناس فيه النفع والخير لها، ولهذا كان الحديث عن الإسلاميين الجدد الذين يشكلون أحد زوايا المشهد الجديد الخيار الأفضل للدخول في فكرة الكتاب وذلك لسببين:

الأول: أن السلفيين يشكلون الفئة الأكثر استقبالاً للكتاب، وذلك لأني أعتقد بأن السلفيين لهم الأقدر من الناحية العلمية والشرعية والفكرية على معالجة الضريبة الفكرية التي ستنتج عن المشاركة السياسية للإسلاميين، وأنهم الأقدر على الوقوف في منطقة وسط، يناصرون فيها الإسلاميين في تركيا ومصر وتونس في معركتهم ضد العلمانية، من دون أن يمنعهم ذلك من الاستدراك على الضريبة الفكرية للمشاركة السياسية في المسار الديمقراطي.

الثاني: أن يدرك القارئ بأن وصول الإسلاميين للسلطة في تركيا أو مصر أو تونس، لم يكن بمعزل عن مناخ دولي

جديد أنتجته ضربات ١١ سبتمبر، وهذا من شأنه أن يخرج القارئ من حالة الاغترار والزهو المفرط الذي غلب على خطاب الدعاة وقطاعات شبابية واسعة بعد انتصار الإسلاميين في الانتخابات، وتخيل بأننا نعيش «لحظة تحرر كاملة» من هيمنة الغرب على المنطقة العربية، وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك صحة هذا الكلام، وبرز كأوضح ما يكون في محنة الثورة السورية.

ومما يدلل على هذا المقصد أن معظم من قرأ الكتاب من الباحثين خلص إلى ما ذكرتُه، ومن هؤلاء الشيخ الباحث إبراهيم السكران في مراجعته للكتاب[١] حيث قال:

(والحقيقة أن النص الكونداليزي الأول الذي سبقت الإشارة إليه؛ هو صافرة السباق في القصة التي يرويها د. الهويريني، ولذلك، وأنا أقرأ هذا النص الذي انطلق منه د. الهويريني في كتابه قلت في نفسي: بما لو استشارني الشيخ د. الهويريني في اسم كتابه لقلت سمّه (وعد كونداليزا)!).

الحقيقة أنه لم يغب عني هذا المعنى، ولكن العنوان الكونداليزي الذي أقترحه الشيخ المبارك إبراهيم السكران كان

---

(١) مقال «وعد كونداليزا» نُشرت في موقع مركز تأصيل للدراسات والبحوث في ١٤/٣/٢٠١٣م.

من شأنه أن يعطي انطباعاً أولياً بأن للكتاب موقفاً سلبياً من الثورات العربية، وهذا غير صحيح، بينما كان مضمون الكتاب يحوي أبعاداً مركبة في الموقف تجاه الثورات العربية، وينظر للثورات من زوايا متعددة (سياسية/ فكرية/ ثقافية).

الاعتراضات على فكرة الكتاب:

ثمة اعتراضات أوردها بعض الناقدين لفكرة الكتاب، وهذا أفادني كثيراً، وليس ثمة باحث منصف في مثل هذه القضايا المعقدة إلا ويتسع صدره للخلاف في تحليله وتوصيفه. ومن هؤلاء الباحث التركي الأستاذ محمد زاهد جول[١]، الذي رأى أن في فكرة الكتاب تهويناً من حراك الشعوب العربية وأشواقها للحرية، وهذا غير دقيق وقد أجبتُ عنه في الكتاب حيث قلتُ:

في تحليل أسباب قيام الثورات العربية، لا يفرق الكثيرون بين مستويين:

المستوى الأول: وجود مبررات وقوع الثورات.

المستوى الثاني: مدى أثر هذه المبررات في إشعال الثورات في هذه الفترة بالذات.

---

(١) بنى الأستاذ محمد زاهد جول نقده لفكرة الكتاب على قراءته لمقالة الشيخ إبراهيم السكران دون أن يقرأ الكتاب.

أما المستوى الأول، وهو وجود المبررات الشرعية والسياسية لوقوع الثورات، فهي محل اتفاق عامة علماء الأمة ومفكريها وأحرارها، فليست محل نقاش عند كاتب هذه السطور، فقد ابتليت غالبية المجتمعات العربية بنظم نبذت شريعة ربها وراءها ظهرياً، وقهرت شعوبها ونهبت ثرواتها وصادرت حرياتها، وباعت قضاياها في سوق النخاسة الذي أقامه المستعمر.

إن ربع الحصيلة السوداء التي جنتها الأمة من هذه النظم الديكتاتورية كافٍ للقول بمشروعية التغيير، وهذا لا يماحك فيه إلا جاهل أو مأجور.

أما المستوى الثاني فهو تحليل الأسباب التي جعلت من هذه المبررات المشروعة تحدث أثراً جوهرياً في التغيير، وتأثيراً مباشراً على الأرض خلال العامين الماضيين، إذ لا يخفى على كل مؤرخ، أن التاريخ العربي المعاصر مر بمحاولات متعددة للتغيير في وسائلها وطرائقها، ولم تنجح تلك المحاولات، سواء من سلك من أصحابها طريق العنف أو من سلك سبيل المسلك السلمي برلمانياً أو شعبياً، وهذا المستوى من تحليل الأحداث هو ما سنناقشه، ونستهدف إثارة الأسئلة حوله، والإجابات المحتملة لها بقدر الإمكان.

لقد اختلفت الآراء حول اندلاع الثورات العربية على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: يرى أصحابه أن الثورات التي اندلعت شراراتها مع ثورة محمد البوعزيزي في تونس في أواخر ٢٠١٠م جاءت عفوية وتلقائية، وأن الشعوب العربية أجبرت هذه النظم على الرحيل بحراكها السلمي في تونس ومصر، كما أجبرت الجيوش على أخذ موقف أقرب للحياد من الثورات، وهو الأمر الذي أدى لإطاحة هذه النظم، ويستبعد أصحاب هذا الرأي وجود أي مؤامرة؛ لأن النظم التي أسقطت كانت من أكثر النظم العربية ولاءً وتحالفاً مع الغرب، وبالتالي لا يمكن للغرب أن يسمح بتصفية حلفائه، كما يرى هؤلاء أن فوز الإسلاميين وتسلمهم للسلطة يعد دليلاً آخر؛ لأن الغرب ظل طوال ٦٠ عاماً يحاربهم ويرفض وصولهم للسلطة، بدليل ما حدث للإسلاميين في الجزائر في التسعينات بعد انتصارهم في الانتخابات عام ١٩٩٠م.

الرأي الثاني: يرى أصحابه أن هذه الثورات نتيجة للفوضى الخلاقة التي أعلنتها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندالديزا رايس، وأن رايس نفسها أكدت على ضرورة التخلص من حلفاء الغرب في المنطقة واستبدالهم بحلفاء جدد، كما أن الدراسات والأبحاث الغربية أكدت على ضرورة فتح الباب لشريحة من الإسلاميين لتسلم السلطة، وهذا مالم يكن موجوداً في أجندة السياسة الأمريكية قبل ١١

سبتمبر ٢٠٠١م، فلا يسوغ قياس أحداث الجزائر بما يحدث اليوم في المنطقة العربية.

يعزز هؤلاء رؤيتهم بأن الولايات المتحدة قامت عبر مؤسسات أهلية بتدريب الآلاف من الشباب العربي على كيفية التظاهر السلمي، ومواجهة قوى الأمن، واستراتيجيات التغيير، وهذا ما ذكره د. محمد الأحمري، مع كونه من المثقفين الذي ينفون نظرية المؤامرة، حيث يقول: (الديمقراطيات القادمة في العالم العربي ستكون في الغالب ديمقراطيات موالية للغرب، أو على الأقل لا تعادي الغرب، وهذا مطلب أساسي في المرحلة القادمة).

ثم يؤكد تدريب الغرب لمجموعات شبابية فيقول:

(إن الذي يحدث الآن ليس عملاً أمريكياً نُفذ، ولكن سبق هذا عمل وهو تهيئة كثير من الشباب في دورات الاحتجاج المدني في صربيا.. فأصبح هناك نوع من التدريب لمجموعات مدنية يمكن أن تؤثر.. وأن تسقط أو تكسر المجموعات اليابسة).

ثم يستطرد فيقول: (هناك أعداد درّبت على الاحتجاج المدني في أغلب الدولة العربية بما فيها دول الخليج... هناك أعداد كبيرة جُهّزت لهذا الأمر)[1].

---

(١) برنامج في الصميم على قناة روتانا خليجية بتاريخ ١٤٣٣/٩/٢٣هـ.

والسؤال الذي يرد على حديث الدكتور الأحمري: هذه المجموعات التي درّبتها وجهّزتها الولايات المتحدة، هل درّبتها بانتظار تغيير كوني قدري لا دخل لها فيه، فهي تنتظر حدث قد يأتي وقد لا يأتي؟ وهل يمكن لدولة كبرى أن تنفق هذه الأموال الطائلة، وتدرّب الأعداد الكبيرة، من غير أفق مستقبلي منظور وقريب، يمكن أن يؤتي هذا التدريب والتجهيز أهدافه الذي من أجله وضعت؟

هذه الأسئلة ومثيلاتها... لا تجد لها أجوبة في ظل هدير الأحداث المتلاحقة والعواطف الجارفة.

أكاديمية التغيير.. وأسئلة مشروعة:

كان من اللافت أن مجلة المجتمع الكويتية[١] نشرت تقريراً في عددها الصادر في ١٣/ ٢/ ١٤٣٣هـ الموافق ٧/ ١/ ٢٠١٢م بعنوان (أكاديمية التغيير... أداة أمريكا لإجهاض الثورات العربية)، ومما جاء فيه:

(بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٩٨م نُشرت وثيقة للمخابرات الأمريكية، تشرح خطة المخابرات المركزية لتفكيك يوغوسلافيا السابقة إلى عدة دول ضمن خطتها لإضعاف الكتلة السوفييتية، هذه الخطة اعتمدت على دعم مؤسسات وظيفتها المعلنة هي «التغيير بدون عنف»، وكانت مجموعة

(١) حرصت على إيراد تقرير مجلة المجتمع لمصداقيتها لدى عامة الإسلاميين.

«أوتبور» التي ترفع شعار «قبضة يد» ـ شعار حركة «٦ أبريل» ـ هي وسيلة المخابرات الأمريكية للإطاحة بالزعيم الصربي «سلوبودان ميلوسوفيتش (عام ٢٠٠٠م) عبر سلسلة احتجاجات واعتصامات. عندما نجحت هذه الخطة بدؤوا ينفذونها في العالم العربي؛ بهدف تدريب الشباب العربي على «التغيير» وقلب أنظمة الحكم عبر ما أعلن في البداية عن استخدام «وسائل غير عنيفة»، وكانت أبرز هذه المؤسسات التي جرى الاعتماد عليها ودعمها هي ما سمي بـ«أكاديمية التغيير» التي أُنفق عليها بسخاء بهدف تعليم الشباب كيفية قلب نظم الحكم أو التغيير عبر آليات ووسائل للتظاهر. هذه الأكاديمية التي تأسست في لندن في يناير عام ٢٠٠٦م، وافتتحت فرعاً لها في قطر عام ٢٠٠٩م تقوم بما يشبه التدريس للشباب العربي «بلا مقابل»، وبدأت تعليم الشباب المصريين أدوات التغيير، وفلسفة وثقافة التغيير، واستراتيجيات التغيير، وتكتيكات ووسائل التغيير. حيث تركز على شرح وسائل للتظاهر ومواجهة قوات الأمن، وكيفية التغلب على كلاب البوليس، والخروج في مظاهرة، وحثِّ الناس على التظاهر والثورة، ووسائل شلِّ قدرات قوات الأمن على منع المظاهرات والاحتجاجات عبر فيديوهات تعليمية. وتقول في موقعها على «فيسبوك»: إن هدفها «نشر ثقافة التغيير، وتوفير الأدوات اللازمة لإحداث الثورات، وتدريب كوادر مؤسسات المجتمع

المدني والأحزاب والأفراد على استراتيجيات ووسائل التغيير»، ولهذا انضم لها ثوار مصريون، حيث ركزت هذه الأكاديمية على تعليم النشطاء المصريين والعرب وسائل العصيان المدني، وأساليب جديدة للاحتجاج، ووضعت كتباً لتعليم النشطاء إرشادات حول طرق حماية الشخص لنفسه في مواجهة هجمات قوات الأمن أثناء المظاهرات، وكان لبعض النشطاء الذين شاركوا في هذا البرنامج دور في «ثورة ٢٥ يناير»، وهو ما استفاد منه نشطاء من عدة حركات سياسية مصرية في هذه الثورة، خصوصاً في وسائل الاحتجاج والتغلب على الغاز المسيل للدموع وغيره. ولكن بعد انتصار الثورة، وتنحّي «مبارك»، بدأ البعض من هؤلاء الشباب ممن يتبعون نهج هذه الأكاديمية في استخدم نفس أساليب أكاديمية التغيير في التظاهر والتحريض ضد «المجلس العسكري» ومواجهة قوات الأمن والجيش، ولكن بأساليب بها قدر من العنف، مثل استخدام الحجارة وزجاجات المولوتوف بدعوى الرد على عنف الأمن، والتعدي على الشرطة والجيش وحرق آليات عسكرية. وظهر مخطط مختلف لعمل ثورة جديدة يقودها هؤلاء الشباب، مستفيدين من وسائل هذه الأكاديمية، وانتشرت فيديوهات خبيثة على موقع الأكاديمية بعناوين مثل «كيف تواجه أناساً لا يقاتلون لكنهم لا يخضعون؟»، وعقد ندوات غريبة مثل ندوة بالتعاون مع مؤسسة (Shift) بعنوان

«تغيير النظم السياسية» ستعقد في يناير الحالي عام ٢٠١٢م..
حتى أصبح السؤال هو: لماذا استمر التدريب في تلك الأكاديمية بعد قيام الثورة على «تغيير النظم السياسية»، وبعدما نجحت الثورة في تغيير النظام؟! واللافت أن البعض ممن يقودون فكرة التغيير هذه بعد الثورة يقولون على مواقعهم الشخصية و«فيسبوك»: إنهم هم من عملوا الثورة، وأسقطوا النظام، ولكن «المجلس العسكري» و«الإسلاميين» سرقوا منهم ثورتهم؟!).

ثم يستطرد التقرير:

(فكرة «أكاديمية التغيير» هذه بدأت في أوائل ٢٠٠٥م من خلال ثلاثة شبان مصريين ذهبوا للبحث عن عمل في لندن، وجذبتهم فكرة مجموعة «أوتبور» الصربية ـ أو تم جذبهم لها ـ فأنشئوا موقعاً إلكترونياً للترويج لأفكار العصيان المدني باللغة العربية، ولكنهم بدؤوا في عام ٢٠٠٥م يمارسون نشاطهم العلني في مصر عبر محاضرات لتعليم النشطاء المصريين كيفية «العصيان المدني والاعتصام»، وكان من بين حضور جلساتهم الأولى حوالي ٣٠ عضواً في حركة (كفاية) حيث استلهم المصريون الثلاثة الطريقة التي أطاحت بها مجموعة «أوتبور» بالزعيم الصربي «سلوبودان ميلوسوفيتش» من خلال احتجاجات سلمية عام ٢٠٠٠م، ودرسوا صراعات سابقة، وكان التركيز في البداية في مصر

على تفادي العنف، وأن تكون المظاهرات سلمية، وفي يناير ٢٠٠٦م ظهرت «أكاديمية التغيير» في لندن لتركز على تعليم النشطاء المصريين والعرب وسائل العصيان المدني وأساليب جديدة للاحتجاج، ووضعت كتباً لتعليم النشطاء إرشادات حول طرق حماية الشخص لنفسه في مواجهة هجمات قوات الأمن أثناء المظاهرات.

ولمساعدة المتظاهرين على المقاومة السلمية بثّت (أكاديمية التغيير) في موقعها على الإنترنت فيلماً مدته ثماني دقائق حول أفكار تشبه ما جاء في كتيبها الإرشادي عام ٢٠٠٨م، وشرح الفيلم كيفية حماية المتظاهرين لصدورهم وظهورهم باستخدام دروع مصنوعة من البلاستيك والورق المقوى، وطريقة التخلص من آثار الغاز المسيل للدموع عن طريق تغطية الوجه بمحارم ورقية مشربة بالخل أو الليمون أو عصير البصل. ثم بدؤوا ينشرون هذه الأفكار للتغيير ومواجهة قوات الأمن في المصانع، ثم بدأ تعليمهم كيفية استغلال الـ«فيسبوك» والإنترنت في التواصل بين النشطاء للتظاهر ونشر الأخبار التي يريدونها، وكان لبعض النشطاء الذين شاركوا في هذا البرنامج دور في (ثورة ٢٥ يناير) وأصبحت الأكاديمية نافذة لنشطاء مصر للتعرف على حركات العصيان المدني خارج العالم العربي، ولنشر الأساليب الجديدة للاحتجاج، وضعت الأكاديمية كتباً حول النشاط السلمي مع

التركيز على العالم العربي، ومن بينها كتب «حلقات العصيان المدني»، و«حرب اللاعنف. . الخيار الثالث»، و«زلزال العقول»، وبعد ذلك بعام نشرت الأكاديمية كتاب «الدروع الواقية من الخوف»؛ وهو كتاب إرشادات حول طرق حماية الشخص لنفسه في مواجهة هجمات قوات الأمن أثناء المظاهرة حتى انتشرت أفكار «أكاديمية التغيير» في مصر).

ما يهمني في هذا التقرير ليس عنوانه ـ الذي أتحفظ عليه ـ ولكن المهم تأكيد المعلومات الواردة فيه، والتي أشار إلى طرف منها الدكتور الأحمري في مقابلته مع إحدى القنوات، لا سيما وأن الحديث عن أكاديمية التغيير استخدمته توجهات معينة لأغراض غير نزيهة لا يرتضيها الشرفاء، فالمقصود هنا التأكيد على ما جاء عن هذه الأكاديمية من معلومات من مؤسسة إعلامية ذات مصداقيّة عالية في الأوساط الإسلامية.

دفع اعتراض: إن الراصد لهذه الأفكار والمخططات، يدرك أنه ما كان لها أن تحقق أثرها ولا أن تهز مدينة فضلاً عن دول ضخمة، فيما لو كانت المجتمعات العربية تنعم بحرية وعدالة اجتماعية وشريعة إسلامية محكمّة، ولكن لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان، أن كل الكتب والدراسات الغربية التي شكّلت الذخيرة الفكرية والسياسية لمشروع الشرق الأوسط الجديد، جعلت من حالة الاستبداد السياسي

والتدهور الاقتصادي مداخل أساسية لتحقيق مشروعها التقسيمي، ولهذا لا يصح الاعتراض على هذا الكلام في وجه من يقول بنظرية المؤامرة، إلا في حق من يوظفها في ترسيخ وتشريع الاستبداد الموجود في المنطقة العربية، وأما من يوافقنا في توصيف الأوضاع القائمة، فيستطيع أن يقلب من يقول هذا الكلام عليه؛ لأنه يعتبر أن حالة الاستبداد كان عاملاً محورياً في بناء المشروع الغربي، وهذا ما تُصرّح به العديد من الدراسات الأمريكية والأوروبية التي تحدثت عن مستقبل المنطقة العربية.

الرأي الثالث: يمكن أن يوصف أصحاب هذا الرأي بأنهم يقفون في نقطة وسط، بين القائلين بنظرية المؤامرة والقائلين بعفوية الثورات واستقلاليتها، وهؤلاء يرون أن انطلاق الثورات العربية جاء عفوياً، وحدث متوقع لشعوب مستضعفة ومقهورة، ولكن الغرب توقع حدوث تغيّر في العالم العربي في أيّ وقت، ولهذا أعد عدته ومخططاته، وبمجرد اندلاع الثورات سعى في محاولة استثمارها وتوظيفها بما يحقق أهدافه وأطماعه، ويبدو هذا الرأي هو الأكثر قبولاً من الناحية النفسية لعامة الناس من الرأي الثاني، الذي يعد صادماً للكثيرين، واستناداً لما ذكرنا طرفاً منه في المباحث السابقة، فإن ترجيح هذا الرأي أو الرأي الثاني ـ بحسب وجهة نظري ـ يساعد في تعميق وعي المسلمين بما يجري في

العالم الإسلامي في هذه الحقبة المفصلية من تاريخه المعاصر.

ومن الاعتراضات على الكتاب: تداعيات الانقلاب العسكري في مصر، حيث بنى الناقدون موقفهم على أن الإخوان المسلمين في مصر هم الإسلاميون الجدد، فإذا كان الغرب يعول عليهم ـ كما ذكر الكتاب ـ فكيف بارك الانقلاب عليهم؟[1].

هذا الاعتراض مبني على فهم غير صحيح لفكرة الكتاب ويمكن الإجابة عنه كالتالي:

١ ـ عقدت مبحثاً للمواصفات أو الشروط التي وضعها الغرب للتعامل مع الحركات الإسلامية «المعتدلة» طبقاً للمعيار الغربي، ولم أُسَمِ جماعةً أو حزباً في المجتمعات العربية، ومقتضى المنهج العلمي مقارنة مدى تحقق تلك المواصفات في جماعة الإخوان أو غيرها للتحقق من ذلك[2].

---

(١) هذه المسألة ليست محل اتفاق بين المحللين والراصدين لمشهد الانقلاب، فبعض الباحثين والراصدين يرون أن الانقلاب جاء خارجاً عن الإرادة الغربية، وأنه صناعة مصرية وعربية، ويستدل من يرى هذا الرأي أن الغرب لم يعترف رسمياً بعد مضي ٥ أشهر بالحكومة المؤقتة التي شكلها الانقلاب، وفي تصوري أنه يصعب وقوع حدث كهذا في بلد كمصر من دون ضوء أخضر من الغرب على الأقل.

(٢) يمكن الاستفادة من كتاب «الحكومات الغربية والإسلام السياسي بعد ٢٠١١م»، مركز المسبار للدراسات والبحوث، يناير ٢٠١٣م.

٢ ـ عقدت مبحثاً خاصاً في الكتاب تحت عنوان «هل جماعة الإخوان المسلمين من الإسلاميين الجدد؟»، وذكرت فيه أن ثمة انقساماً في الجماعة بين تيار إسلامي أصيل وتيار تنويري، وأشرت إلى أن البنية التنظيمية للجماعة في يد التيار الإسلامي الأصيل أو المحافظ، وذكرت صراحةً[١] أن د. محمد مرسي من التيار الأصيل، وكذلك قيادة الصف الأول من الجماعة، واستشهدت بمقالة للدكتور محمد مرسي في نقده لفكرة استنساخ تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، الذي جاء بعنوان «الإخوان المسلمون والأحزاب الإسلامية المعاصرة» في ٥/٨/٢٠٠٧م، كما تحفظت الجماعة على دعوة أردوغان للمصريين لتضمين العلمانية في دستور مصر.

٣ ـ أن التحالف السياسي ليس زواجاً كاثوليكياً لا طلاق فيه، بل هو مرهون بمصالح القوى الكبرى، التي متى ما رأت أنه لا يحقق مصالحها حلّته، وقد ذكرتُ أن الإسلاميين الجدد ليسوا سوى أداة مرحلية فكتبتُ ما نصه:

(وإذا فشل الإسلاميون الجدد سياسياً[٢] فلا مانع من

---

(١) انظر: عصر الإسلاميين الجدد ص(١١٥، ١١٦).

(٢) يقول جراهام فوللر: (لا شيء يمكن أن يُظهر الأسلمة (الإسلاميين) في صورة غير جذابة أكثر من تجربة فاشلة في السلطة) مستقبل الإسلام السياسي٢٠٠٣م.

التخلص منهم، وإعادة دفة القيادة للنخبة الليبرالية إذا انتخبتها الشعوب ديمقراطياً، بعد أن تكون ملّت وسئمت من فشل الإسلاميين في تغيير أوضاعهم الاقتصادية والسياسية).

ومن الاعتراضات: الحيف والجور في توصيف وتحليل الخلفية الفكرية والدور السياسي لموقف حزب العدالة والتنمية في تركيا.

وجوابه: أن حديثي في الكتاب كان يتناول توصيف وتحليل الدور السياسي عن حزب العدالة والتنمية في تركيا، ولم أتطرق لا من قريب ولا بعيد للموقف الشرعي أو المسوغات الشرعية والسياسية لممارسات حزب العدالة والتنمية، والحقيقة أنه لا يمكن لأي منصف التقليل من نجاحات أردوغان السياسية والاقتصادية، ومساهمته في تقدم تركيا وصعودها كلاعب سياسي واقتصادي هام في المنطقة.

الفصل الثالث

أهمية الوعي وسبل مقاومة مخطط التقسيم

وفيه:

المبحث الأول: قناديل الوعي (كيف نفهم المشهد؟).

المبحث الثاني: دور الحكومات لمقاومة مخطط التقسيم.

المبحث الثالث: دور النخب والشعوب لمقاومة مخطط التقسيم.

المبحث الأول

قناديل الوعي (كيف نفهم المشهد؟)

إن بناء تصور دقيق للواقع يعتبر ركيزة لا بد منها لاتخاذ أي موقف صحيح، والمتأمل في حالة السيولة السياسية والفكرية والأمنية التي ظهرت بعد اندلاع الثورات العربية، وحالة الاضطراب واختلاف الآراء في توصيف الأحداث وتقييمها، وكيفية اتخاذ الموقف تجاهها، حتى بين النخب الإسلامية والسياسية والفكرية، يدرك جيداً بأن حدث الثورات العربية كان حدثاً ضخماً مجلجلاً، أربك غالبية النخب الإسلامية والليبرالية والقومية، ووصل حجم التضارب في الآراء بين أصحاب التيار الواحد أو المدرسة حد الاصطدام والتعارك.

سأحاول في هذا المدخل ذكر ما أعتبره أهم الأسباب التي أنتجت هذه الحالة من الاضطراب والضبابية لدى النخب، والتي انعكست على الجماهير بالحيرة والتذبذب تجاهها:

أولاً: توصيف الواقع بناء على قراءة سابقة انتهت صلاحيتها:

كنا قد ذكرنا في الفصل الأول أن الولايات المتحدة ظلت تدعم النظم الاستبدادية العربية لأكثر من نصف قرن، ولكنها خلصت بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م لتغير جوهري في سياستها تجاه تلك النظم، فقد اتخذت قراراً بالتخلي عنها؛ لأنها لم تصبح الرهان الذي يمكن حفظ مصالحها وأمنها من خلاله على المدى البعيد، ومن الطبيعي ألا يكون التخلي قراراً يُتخذ في يوم واحد أو حتى عام واحد، بل لا بد أن تمر خطة تنفيذ هذا القرار بمراحل تخضع للمتابعة والمراجعة، وبالطريقة التي تحفظ مصالحها، وطبقاً للمتغيرات والأحداث التي تشهدها المنطقة، ووفقاً لأهمية كل دولة عربية وظروفها، ولكنها في نهاية المطاف ـ كما يبدو من الأحداث ـ قد عزمت على التخلي عن هذه النظم المستبدة، ليس لأنها لا تريد بقاءها حباً في الشعوب، بل لأنها أدركت أن أضرار بقاء الاستبداد أكثر من إيجابياته، وأن التغيير قادم لا محالة، فمن الأفضل أن يحدث التغيير تحت بصرها قبل أن يفاجئها، كما أن التراجع الأمريكي الاقتصادي والعسكري جعل تكاليف الرعاية المباشرة لاستقرار تلك النظم باهظة ومكلفة.

إشكالية تحليل بعض النخب الإسلامية وغيرها من

الشباب الثائر، أنها ظلت أسيرة للموقف الغربي القديم القائم على ما أسميته سابقاً بـ(الصفقة الخاسرة)، التي تقوم على دعم الغرب للاستبداد في مقابل قهر الشعوب وقمع الإسلاميين، وتأمين مصالحه في المنطقة، ونحن لا نزعم أن معالم هذه الصفقة تم طمسها كلياً من الواقع العربي، فلا زالت مظاهر تلك الصفقة ظاهرة للعيان، ولكن بعض معالمها بدأت في الترحل، وبدأ الغرب في إحلال معادلات جديدة لتأمين مصالحه في المنطقة.

ثانياً: التطرف في رفض نظرية المؤامرة:

لا شك أن المتعرضين لنظرية المؤامرة فيهم الغالي والجافي، فمن الناس من يعتقد بأن كل التحولات والأحداث التي نعيشها يتحكم الغرب فيها بشكل مطلق، فيتم تفسير كل حدث بأن الغرب يقف خلفه، بل يذهب بعضهم لمذهب جبري استسلامي، يقول فيه بلسان حاله أنه لا أمل في التغيير والنهوض؛ لأن الصهاينة والغرب يتحكمون في كل ما يحدث في المنطقة العربية.

من جهة أخرى فهناك الطرف الجافي الذي يسخر من تآمر الغرب على الأمة، ويظن بأن ليس للغرب يد فيما تعانيه المجتمعات الإسلامية من تخلف واستبداد.

والصحيح أن دور الغرب وهيمنته على العالم

الإسلامي، ونهبه لثرواته واستنزافه لمقدراته من الوضوح بحيث لا يمكن إنكاره. ولا يزال العالم الإسلامي ـ أو ما يُسمى منطقة الشرق الأوسط ـ تعتبر منطقة استراتيجية للغرب ودول العالم، ومن الطبيعي لدول كبرى أن تخطط وتدرس وتعمل جاهدة لاستمرار هيمنتها على المنطقة والحفاظ على مصالحها، وهي في مساعيها تلك تنجح حيناً وتفشل حيناً آخر.. هذا القدر ينبغي الاتفاق عليه بين المعنيين بشؤون الأمة وقضاياها.

يبقى الجدل دائراً حول حدث بعينه؛ كالحرب العراقية الإيرانية، أو الغزو العراقي للكويت، أو ضربات ١١ سبتمبر أو اندلاع الثورات العربية، أو غيرها من الأحداث، فإن الأصل في تحليل أسباب قيامها ومراحلها ونتائجها هي الأسباب الظاهرة، التي يمكن لأي دارس وباحث الحصول عليها. ومن يقول بأن هذا الحدث أو ذاك كان من صنع طرف خارجي كالغرب فعليه أن يأتي بالبراهين والأدلة على ذلك، وتكتسب رؤيته قوتها ووجاهتها بحسب ما يقدمه من أدلة وبراهين للتدليل على كون هذا الحدث أو ذاك كان بإيعاز أو تدبير من أطراف خارجية.

بخصوص الحديث عن الثورات العربية فإن الطرف الجافي الذي ينكر تآمر الغرب وسعيه لركوب موجة الثورات العربية، بل تأثيره البالغ في بعض محطاته زاد في اضطراب

الرؤية، وضعف الوعي بالمشهد العربي في حقبة الثورات، وإذا أردنا أن نعدد أسباب نشوء هذا الموقف الجافي من التآمر الغربي، فيمكن تلخيص أبرزها في عاملين:

العامل الأول: الفرحة العارمة بسقوط النظم المستبدة في مصر وتونس وليبيا، فقد عانت المجتمعات من قمع تلك النظم ـ لا سيما التيارات الإسلامية ـ معاناة مريرة، فقد قُتل وسجن عشرات الآلاف من رجالاتها في ظل تلك النظم، فكان زخم الفرح المشوب بالذهول والعاطفة الجياشة سبباً لوضع حجاب عن تحليل الأحداث بروية وتأمل، ولستُ أنتقد في هذا عموم الناس، فهذا أمر طبيعي ومتوقع، ولكني أقصد بعض النخب الإسلامية وغيرها من دعاة ومفكرين وناشطين.

العامل الثاني: أن موقف الإعلام المساند للثورة المضادة والنظم الاستبدادية تبنى نظرية المؤامرة في الثورات العربية، وحاول تصوير النظم المستبدة كأبطال مناضلين ضد المخطط الغربي، وهذا يجده أي متابع بوضوح في الإعلام السوري والمصري وبعض القنوات الخليجية، ويجده أيضاً في القناة الروسية الناطقة باللغة العربية، وكنتُ قد أشرت في كتاب «عصر الإسلاميين الجدد» أن هذا العامل من أبرز العوامل التي ستساهم في تخدير رؤية بعض الإسلاميين وعامة الثوار عن تحليل المشهد، فالشعور بأن إعلام الثورة المضادة

هو من يتبنى نظرية المؤامرة تجاه الثورات العربية، أوجدت ردة فعل حادة مساوية له في القوة ومعاكسة له في الاتجاه، تنفي النفوذ الغربي في أحداث الربيع العربي، وتعتبر أن موقف الغرب كان موقفاً مطابقاً لموقف النظم الاستبدادية، وهذا غير صحيح وله شواهد عديدة تدحضه.

ثالثاً: مشاركة الإسلاميين في المسار السياسي:

إن طبيعة العمل في السياسة المعاصرة يجعل من الصعب التعامل مع الواقع بقدر كبير من الشفافية، وبعيداً عن الحسابات السياسية والحزبية، بخلاف الداعية والمثقف والباحث المستقل، الذي تكون درجة تخففه من الالتزامات والاستحقاقات الخارجة عن قناعاته وأفكاره، أقل كثيراً من العاملين في المسار السياسي، الذي تفرض عليهم مقتضيات العمل السياسي عدم التصريح بكل ما لديهم، وفي أحيان أخرى قد يساهم الإعلام المؤيد لهم في صناعة صورة غير حقيقية لمواقفهم ودورهم في الأحداث، وهذا راجع لأن الميدان السياسي ميدان استقطاب لآراء الشعوب والجماهير، والخطاب الإعلامي له تأثير بالغ في حجم الاستقطاب وتغيير معادلة الصراع.

في حقبة ما قبل الثورات العربية، لم يكن لدى الإسلاميين تواجد حقيقي في العمل السياسي، وهذا جعل

دورهم في التحليل والنقد متخففاً من استحقاقات الصراع السياسي الذي تفرضه حسابات أي حزب يخوض مسار العمل الديمقراطي، لا سيما وأن لدى الإسلاميين خلافات أو إشكالات حقيقية مع بعض مكونات الديمقراطية الغربية في مجال التشريع والحريات الليبرالية، بالإضافة للتركة السياسية الثقيلة التي خلّفتها حكومات ما قبل الثورات، التي كانت ترتبط بعلاقات استراتيجية مع الغرب، وعلاقات مع العدو الصهيوني.

بين استحقاقات العمل السياسي، والصراع الداخلي مع مؤسسات الدولة العميقة في تونس ومصر، وضغوط الدول الغربية التي تمسك بناصية النظام الدولي، واختيار الإسلاميين خيار إصلاح الدولة العميقة من الداخل بدلاً من الخيار الثوري. كل هذه المعطيات ساهمت في عدم قدرة الإسلاميين العاملين في المسار السياسي على صياغة خطاب إعلامي متماسك، كما أن محاولة ضبط توازنات معادلة الصراع أدت لعدم قدرتهم على التصريح بتحركاتهم وأدائهم، لا سيما في مسار تفاوضهم مع مؤسسات الدولة العميقة والنظام الدولي. وهذه التفاوضات لم تكن من قبيل خيانة الأمة والثورة ـ ما كان يروج له إعلام الثورة المضادة ـ ولكنه كان من باب الإصلاح المتدرج لتركة ثقيلة من المسؤوليات والتحديات، وإعلان مثل هذه المفاوضات والتفاهمات في

ظل هيمنة الثورة المضادة على الإعلام من شأنه أن يسقطهم أمام الجماهير حيث من طبيعة الجماهير أنها لا تتفهم المسار الإصلاح التدريجي، بل تريد النتائج المثالية والجاهزة التي كانت تسمعها خلال الحملات الانتخابية قبيل تسلم الإسلاميين للسلطة.

في الحالة المصرية كان الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل الشخصية المصرية الوحيدة التي ألحت على الناس البقاء في الميدان بعد تنحي مبارك في فبراير ٢٠١١م، وأصرت على المسار الثوري بدلاً من مسار الإصلاح مع الداخل الذي سلكته الأحزاب الإسلامية وشباب الثورة وبقية الأحزاب العلمانية، وبقاء الشيخ حازم على المسار الثوري، وتصديه لمؤسسات الدولة العميقة - ممثلة في الجيش - في وقت مبكر، مكّنه من تقديم أكثر الخطابات السياسية وضوحاً وموضوعية في تحليل الواقع، وليس سراً بأن الشيخ حازم أبو إسماعيل نجح في صياغة خطاب فريد في الساحة المصرية، حيث قدم خطاباً نقدياً لممارسة الأحزاب الإسلامية، من دون أن ينجح إعلام الثورة المضادة في توظيف جماهيريته وخطابه ضدها، ومن أكثر التصريحات اللافتة عندما أشار في لقائه المطول على قناة الجزيرة مباشر مصر بأن ثمة اتفاقاً بين «جميع» الأحزاب السياسية بلا استثناء مع مؤسسات النظام السابق على أن الرئيس مبارك ومن معه سيأخذون حكماً

بالبراءة[1]. ولو أردنا أن نأخذ مثالاً مشابهاً في الحالة التونسية لوجدنا تصريح رئيس حركة النهضة الأسبق «الصادق شورو»[2] أثناء الجلسة العامة بالمجلس التأسيسي: أن صندوق النقد الدولي عندما يقرض الأموال لا يضع شروطاً اقتصادية، بل يضع شروطاً سياسية وثقافية، مضيفاً: (صندوق النقد الدولي فرض على حكومة «النهضة» تغيير معاملتها للسلفيين، وهذا ما يفسر المواجهات التي تحصل وحصلت خلال الفترة الأخيرة، خاصة بين «أنصار الشريعة» وقوات الأمن التونسي).

---

(١) اللقاء بث في مايو ٢٠١٣م.

(٢) الصادق شورو من مواليد ١٩٥٢م رئيس سابق لحركة النهضة التونسية اعتقل (١٨) عاماً في سجون النظام التونسي حتى لُقب بمانديلا العرب، وهو حافظ للقرآن الكريم، وحاصل على دكتوراه في الكيمياء من كلية العلوم بتونس، ومدرس بكلية الطب بتونس في مادة الكيمياء إلى حدود اعتقاله سنة ١٩٩١م.

انضمّ الدكتور شورو لعضوية مجلس الشورى المركزي لحركة النهضة منذ بداية الثمانينات، وانتخب في مؤتمرها المنعقد في ١٩٨٨م رئيساً لها وواصل القيام بتلك المهمة حتى اعتقل في ١٩٩١م.

حوكم أمام المحكمة العسكرية بتونس في ١٩٩٢م، وقد طالب الادعاء العام بإعدامه، ولكن اكتفت المحكمة بالحكم عليه بالسجن مدى الحياة، ونقل بعد ذلك لأكثر من سجن. ومما أثر عنه أمام المحكمة العسكرية قوله: يا سيادة القاضي إذا كنتم بعملكم هذا تريدون اجتثاث حركة النهضة من مجتمعها ومن التربة التي أنبتتها، فهي شجرة أصلها ثابت وفرعها في السماء. بعد الثورة التونسية أصبح الشيخ الصادق شورو نائباً في المجلس الوطني التأسيسي الذي أنتخب في أكتوبر ٢٠١١م.

وتابع شورو قائلاً: (إن التاريخ يعيد نفسه، بالأمس فرض الصندوق على النظام السابق إقصاء «النهضة» من الحياة السياسية وعلمنة التعليم، واليوم يفرض على «النهضة» إقصاء «أنصار الشريعة»)[١].

وليس مرادي من إيراد هذه الشواهد تصويب أو تخطئة أي موقف، ولكن مرادي الإشارة إلى أن استحقاقات العمل السياسي والسير نحو مصالحة مؤسسات الدولة العميقة، مع ضبط التوازنات الخارجية أفرز خطاباً إعلامياً غير موضوعي في عرض الأحداث وتحليلها، لا سيما وأن القنوات الفضائية الشهيرة انقسمت بين خطاب مؤيد ومنحاز للحركة الإسلامية دون تحفظ، والقسم الآخر ـ وهو الأكثر ـ تبنى خطاب الثورة المضادة لإسقاط الإسلاميين، ومرة أخرى لستُ هنا في مقام تقييم الإعلام المؤيد للإسلاميين، وإنما توصيف أحد الأسباب التي أدت للضبابية والاضطراب في توصيف المشهد السياسي في بلدان الربيع العربي.

أعتقد أنه في ظل الصراعات السياسية المحتدمة، فإن الشخصيات الفكرية والمثقفة ـ أياً كانت خلفيتها ـ التي لم تدخل في حلبة صراع الأحزاب السياسية، من أهم قنوات فهم المشهد السياسي؛ لأنها عندما تكتب وتحلل تكون أكثر

(١) التصريح نشر في كافة وسائل الإعلام وهو موجود على موقع اليوتيوب.

تخففاً من الحسابات السياسية التي تدفع صاحبها غالباً لإبراز جوانب من الصورة، وإبقاء جوانب أخرى معتمة، وقد يكون لديه المبرر الأخلاقي والديني لهذا التعتيم، ولكنه في المحصلة النهائية لن يعطي القارئ والباحث قطعاً الصورة الكاملة للمشهد.

المبحث الثاني

دور النظم العربية في مقاومة مخطط التقسيم

مدخل:

في كل مأزق أو أزمة أو معضلة تقع لأمة أو مجتمع، فإن حجم المسؤولية عن الأزمة يتم توزيع أوزانها بحسب ما تمتلكه كل جهة أو مكون في هذه المجتمعات من سلطة وصلاحيات، فالمجتمعات العربية بأنظمتها السياسية ونخبتها الثقافية والإسلامية وشعوبها بكافة مكوناتها، تتحمّل جزءاً من مسؤولية هذا التخلف الذي نعيشه، وهذه الأخطار والتحديات التي بدأت تنهش دولاً مهمةً في العالم العربي والإسلامي.

ليس من الموضوعية ولا العدل والإنصاف أن تكون حجم مسؤولية العامل الفقير على سطح السفينة، مثل مسؤولية قبطان السفينة الذي يتحكم باتجاه بوصلتها، وهو صاحب القرار الأوحد في سيرها، فلئن أخطأ العامل في التعامل السلبي والإخلاد لحالة اللامبالاة وهو يرى القبطان يسيّر السفينة لاتجاهات غير محمودة العاقبة، فإن للقبطان بما

يمتلكه من قرار وسلطة المسؤولية الكبرى عن الحالة الحرجة والمصير غير المبّشر الذي ينتظر ركاب تلك السفينة بكافة توجهاتهم وأفكارهم وطموحاتهم.

أولاً: الإصلاح ضرورة.. وليس ترفاً:

من الدروس الهامة التي يخرج بها المتابع للثورات العربية أن الشعوب هي «الضمانة الوحيدة» بعد قدرة الله تعالى لاستقرار الدول، فلم يصبح الاعتماد على القمع الأمني أو الحليف الأجنبي الخارجي كافياً لاستقرار المجتمعات، وديمومة وحدتها وقدرتها على التصدي للأخطار الداخلية والخارجية، وأياً كانت خلفيتنا الفكرية وموقفنا تجاه أي نظام سياسي، سنجد أن الانسداد السياسي، وغياب أو تدني مستوى العدالة الاجتماعية كانت (الفجوة الكبرى) التي نفذ من خلالها الخصوم والأعداء. ولنا أن نسأل أنفسنا:

* هل كان الاحتلال الأمريكي والإيراني سيتمدد ويسترخي في العراق لو كان الاحتلال دخل على مجتمع حر ينعم بالعدالة الاجتماعية وتماسك نسيجه الوطني؟

* هل كان النظام المصري والليبي والتونسي سيسقط لو حدثت الاحتجاجات والثورات في ظل شعوب تنعم بالحد الأدنى من الحرية والعدالة الاجتماعية؟

* هل كانت سوريا ستدمر لو اندلعت احتجاجات درعا

التي فجرت الثورة في مجتمع حر ينعم شعبه بالحرية والعدالة؟

حتى عندما عزم الجيش المصري على الانقلاب ضد المسار الديمقراطي، لم يفلح في ذلك إلا عندما نجح عبر وسائل عديدة في حشد كتلة شعبية ضخمة في ٣٠ يونيو، نجح في امتطائها للقفز على المسار الديمقراطي، وستثبت الأيام مع ذلك أنه أخطأ في تقديراته، وأن الأمور لن تسير وتستقر كما كان يظن. وفي المغرب ساهمت الحزمة الإصلاحية التي قدمها الملك في احتواء هدير الثورات الذي كان يعصف بالمنطقة، وجنّب بلاده سيناريو البلدان المجاورة.

إن المجتمعات العربية ـ لا سيما التي لم تدهمها الثورات ـ تحتاج لخطوات إصلاحية عاجلة لتقوية جبهتها الداخلية ونسيجها الوطني، لتلافي بوادر تصدع بدأت في البروز في مكوناتها الداخلية، وتهديدات خارجية بدأت تطرق أبوابها.

إن التعويل على خوف الناس من افتقاد الأمن والاستقرار قد يفلح في تسكينهم وتخفيض طموحاتهم في التغيير على المدى القريب، ولكن هذا غير مجد على المدى البعيد، كما أن من شأن حصول أدنى هزة للمجتمع وتضعضع

بنيته الأمنية أن يكسر حاجز الخوف، ويبرز كافة المشاعر المكتنزة والطموحات الخامدة، ولكن بدلاً من معالجة واحتواء تلك المشاعر والطموحات عبر أطر مؤسسية، فإنها ستجد طريقها عبر فوضى وهيجان يهدم ولا يبني، ويفرّق ولا يجمع، ويزرع نبتة الحقد والانتقام بدلاً استنبات أزاهير الحب والوفاق.

ثانياً: مشروع الاتحاد الكونفدرالي في الخليج:

دعا المفكر الكويتي د. عبد الله النفيسي لاتحاد كونفدرالي خليجي، يتمثل في توحيد ثلاث وزارات في دول مجلس التعاون الخليجي وهي (الدفاع، والنفط، والخارجية) والمقترح الطموح يهدف لتوحيد الجهود العسكرية والاقتصادية والسياسية الخليجية تجاه التحديات الخارجية للخليج، والذي يمثل الخطر الإيراني أكثرها تهديداً وخطراً في ظل توظيف إيران لورقة الأقلية الشيعية في دول الخليج لاختراق أمنها ووحدتها، وقد مثلت البحرين الحالة الأكثر خطورة، التي نجحت السعودية بقرارها الجريء بدخول قوات درع الجزيرة في إجهاض المخطط الإيراني لإسقاط البحرين، كحلقة أولى في مشروعها الذي يهدف للهيمنة على الخليج.

في الوقت الحالي تنشط السعودية للدعوة لاتحاد

خليجي منذ ١٩ ديسمبر ٢٠١١م[١]، ولا زالت بعض الدول تتحفظ وأخرى ترفض، والمأمول الدفع بملف الاتحاد ولو بشكل مرحلي بين الدول الراغبة في الاتحاد، فالتحديات التي تستهدف المنطقة لا تحتمل المزيد من التأخر. وينبغي الإشارة هنا إلى أن مخطط التقسيم، وإن كان لم يزل مبكراً نسبياً في الحالة الخليجية إذا ما قورن بالعراق وسوريا، إلا أن من شأن هذا الاتحاد لو تحقق أن يغلق فجوات مهمة في أمن دول الخليج، لا سيما في حالة وصول الغرب مع إيران لاتفاق نهائي حول ترتيب المنطقة العربية.

ثالثاً: السعودية.. وبناء القوة الرادعة:

يقول أستاذ العلوم السياسية د. خالد الدخيل - وهو كاتب سعودي ليبرالي -:

(لم يبق من دول المشرق العربي الكبرى إلا السعودية، وهذه المتغيرات تشير إلى أن خريطة التوازنات، والخريطة السياسية، وربما الجغرافية، للعالم العربي ستختلف عما كانت عليه قبل ثورات الربيع. يضاف إلى ذلك أن السياسة الأميركية تتراجع في المنطقة، وأن بؤرة اهتمامها تنتقل من الشرق الأوسط إلى جنوب شرق آسيا، وهذا يفرض على

---

(١) بدأت السعودية في طرح مبادرة الاتحاد خلال القمة الخليجية.

السعودية فرضاً مراجعة سياستها الخارجية، والاستراتيجية التي تأخذ بها لحماية أمنها الوطني، والطريقة التي تتبعها في بناء علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية)[١].

تمثل المملكة العربية السعودية اليوم مركز ثقل كبير في العالم الإسلامي، وفي ظل تضعضع النظام العربي وخروج العراق وسوريا.. وربما مصر من معادلة أي صراع يخوضه العالم الإسلامي ضد تهديد خارجي، تصبح المهام الملقاة على عاتق المملكة أكثر كلفة وجسامة، وهذا ما دفع الكثير من المفكرين والمثقفين والعلماء والدعاة التأكيد على ضرورة وجود قوة عسكرية سعودية رادعة في ظل اختلال موازين القوى في المنطقة التي ازدادت أخطارها مع تراجع الدور الأمريكي وتحول استراتيجيته وتصاعد الخطر الإيراني الممتد من العراق والخليج مروراً باليمن وانتهاءً بسوريا ولبنان.

كتب د. خالد الدخيل في صحيفة الحياة مقالاً بعنوان «السياسة الخارجية السعودية... القوة الناعمة لم تعد كافية»[٢]. يؤكد فيه على ضرورة بناء قوة عسكرية تحفظ أمن هذا البلد وتتصدى لأي خطر خارجي، ويرى أنه من أجل تجنب تجارب الجيوش العسكرية العربية الفاشلة كما في

(١) الرياض: خذلتها أمريكا أم سياستها الخارجية، صحيفة الحياة، ٢٣ يونيو ٢٠١٣م.

(٢) صحيفة الحياة ٢٤/٢/٢٠١٣م.

العراق وسوريا، ينبغي المزاوجة بين بناء القوة العسكرية الرادعة والإصلاح السياسي الشامل، حيث يقول: (إذا كانت القوة العسكرية العارية ليست في التحليل النهائي مصدر قوة للدولة، بل عبئاً ثقيلاً عليها، وخطراً محدقاً بها، فإن الدولة من دون قوة عسكرية ولا تنمية شاملة ولا فصل بين السلطات وحقوق مواطنة واضحة، هي وصفة لكارثة تنتظر لحظة وقوعها).

العجيب أن هذا المقترح من د. خالد الدخيل ـ وهو أحد الوجوه الليبرالية السعودية النادرة المعنيّة بالإصلاح ـ سُبق إليه قبل أكثر من عشرين عاماً من قبل العلماء والدعاة فيما سُمي (مذكرة النصيحة) حيث تقدموا بمقترحات تضمّن جزء منها معظم ما ذكره د. الدخيل في مقاله، ولكن بشكل أكثر تفصيلاً وبياناً. وهذا فيه دلالة أن ثمة هموم ومطالب واحتياجات وشعور بالأخطار المحدقة بالبلد، يتفق عليها سعوديون أصحاب توجهات فكرية مختلفة، ونحن لا ننفي بطبيعة الحال وجود خلافات وصراعات بين التيارات الفكرية السعودية، ولكن ما يمكن الجزم به أن ثمة حد أدنى من الاتفاق على وجود حزمة من الإصلاحات تتعلق بحفظ أمن هذا الوطن وتنميته وتطويره، والشريحة الفكرية الرافضة لهذه الإصلاحات غالباً هي الفئة المنتفعة من الوضع القائم، سواء كانت فئات مشيخية إسلامية أو فئات إعلامية ليبرالية.

كما يقترح باحثون آخرون التعويل على دولة باكستان، والنظر في كيفية التعاون معها والاستفادة من تجربتها النووية في ظل تقدم المشروع النووي الإيراني، حيث أنه في حال تمكن الإيرانيين من الحصول على السلاح النووي، فسوف تصبح المنطقة العربية كعكة يقتسمها الإيرانيون والصهاينة، في ظل امتلاك الطرفين للسلاح النووي.

المبحث الثالث

دور النخب والشعوب في مقاومة مخطط التقسيم

أولاً: من اللاوعي إلى الوعي:

إن المتأمل في حالة الوعي لدى الشعوب الإسلامية، يجد أنها تتقدم إجمالاً عما كانت عليه في حقب سابقة، لا سيما في أزمنة الاستعمار والعقود التي تلتها، ولكن المشكلة التي عانى الكثيرون منها في حقبة الثورات، هو الشعور المفرط بالوعي والتحرر الذي منعهم من تجاوز مرحلة «الصدمة» التي أعقبتها «فرحة غامرة»، لم تنجح في التعاطي مع حجم تحديات حقبة الثورات العربية السياسية والفكرية والاجتماعية.

من حق هذه الأمة ومن حق شبابها رجالاً ونساءً أن يحلموا بغدٍ مشرقٍ بهيج لأمتهم، تلتحف فيها أوطانهم رداء العدل والحرية، ولا نريد أن نذبح أحلامنا وآمالنا بسيف الواقعية والعقلانية. وإذا كانت أمم الأرض تعتبر الأمل في المستقبل ضرورة للعمل والإنتاج والنهوض، فإن أمة الإسلام

تميزت عن سائر الأمم بأنها أمة تنقل وعي أفرادها في كل حين - لا سيما عند الشعور بالإحباط - من تغذية عقولهم وقلوبهم بوقود (الأمل والحلم في المستقبل) إلى صخرة (اليقين والثقة بالمستقبل)، وهم يستمدون هذا اليقين من قوله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٞ ٢١﴾ [المجادلة: ٢١]، والبشارات النبوية بانتصار المسلمين على عدوهم وبفتح أوروبا. (سُئِلَ رسولُ اللهِ: أيُّ المدينتيْنِ تُفتحُ أولاً القسطنطينيةُ أو روميَّةُ؟ فقال رسولُ اللهِ: «**مدينةُ هرقلَ تُفتحُ أولاً**»؛ يعني: قسطنطينيةَ)[1].

نحتاج اليوم أن نقف موقفاً وسطياً معتدلاً بين رؤية مغرقة في الأحلام، ظنت أن الشعوب العربية قلبت صفحة التخلف والاستبداد خلال أشهر قليلة، غافلةً أن هذا مخالف للسنن الإلٰهية التي جعلها الله تعالى في هذه الحياة، والرؤية المعاكسة لها، وهي الرؤية المتشائمة من تداعيات الثورات العربية، التي ظنت أنه لا شيء تغير في مسيرة هذه الشعوب. ومن المفارقات أن يقع الشخص الواحد أو التيار الواحد في تبني كلا الرؤيتين بحسب ما يستجد أمامه من الأحداث والمتغيرات.

لم يكن زلزال الثورات العربية سوى منعطف حاد، جاء

(١) مسند أحمد (١٠/١٣١).

كحلقة من سلسلة التدافع التاريخي بين الحق والباطل، والعدل والظلم، والخير والشر، وتحققت فيها صور عديدة من صور العدل الإلٰهي، واتضح فيها قصور علم البشر مهما بلغت معرفتهم وثقافتهم وقوتهم، ولكن في أجزاء أخرى من صورته حدث تداخل شديد التعقيد بين الحق والباطل، فأصبح التميز بينهما شاقاً والانحياز الفعلي للحق عسيراً.

مكمن التحدي والخطورة أننا لست بإزاء فسطاطين للحق والباطل والخير والشر، فلو كان الأمر كذلك لسهل على كل مسلم معرفة الواقع وإصابة الحق فيه، ولما شاهدنا أن موقف الفقهاء والعلماء فضلاً عن غيرهم وصل إلى حد التضارب والتناقض حيناً والتراشق حيناً آخر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ليس العاقل الذي يعلم الخير من الشر إنما العاقل الذي يعلم خير الخيرين وشر الشرين، وينشد: إن اللبيب إذا بدا من جسمه... مرضان مختلفان داوى الأخطرا)[1].

وقال: (فالأقل ظلماً ينبغي أن يعاون على الأكثر ظلماً؛ فإن الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان، ومعرفة خير الخيرين وشر الشرين، حتى يقدم عند التزاحم خير الخيرين

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٥٤).

ويدفع شر الشرين)[1].

كما أن حجم التربص الاستعماري الغربي، والكيد الصفوي الإيراني، يجعل من توحد أهل السُّنَّة وأمة الإسلام أحوج ما تكون حول الأصول العامة والمقاصد الكلية، التي بها تُحفظ بيضة الإسلام وشوكته وشعائره وحرماته، ولو ترتب على ذلك مفاسد هي أقل فيما لو نجح المستعمر في تنفيذ ما يخطط له، يقول الشيخ العلامة سفر الحوالي في توصيف سبيل أهل السُّنَّة والجماعة[2]:

(وهم على يقين أن من ضاق علمه وقصر نظره عن الجمع بين التمسك بأصول السُّنَّة وبين التعامل الشرعي مع الأمة ولا سيما المخالفون منها؛ فقد قصَّر في اتباع الرسول ﷺ والاقتداء بسنته، كمن يظن أن المخالفين تسقط كل حقوقهم الشرعية، أو أن العدل معهم ضعف وتهاون، **أو أن نصرة الدين لا تكون إلا من أهل الطاعة الثابتة والاتباع الكامل**. فإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر، وبأقوام لا خلاق لهم، ولا سيما في حال المعارك؛ قتالية كانت أو عقدية أو سياسية، ولهذا كان من أصول السُّنَّة: (الجهاد مع كل بر وفاجر) وهذا الجهاد يشمل الجهاد الميداني، والجهاد

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (٦/١١٨).

(٢) في: رسالة إلى إخواننا في العراق، بتاريخ ٢٥/١١/١٤٢٧هـ.

السياسي، والجهاد العلمي والدعوي؛ **ما دام المقصود منه النكاية في عدو الدين المستبين الذي لو تسلط لكان ضرره أعظم من تسلُّط من تَنْقُصه شروط العدالة والاستقامة**، وقد جاهد كثير من علماء السلف مع جيوش الحجاج بن يوسف وكلهم لا يشك في طغيانه وظلمه، كما فرح أهل السُّنَّة بما فعل بعض الخلفاء والولاة بالمبتدعة، وإن كانوا في أنفسهم ليسوا على السُّنَّة المحضة؛ مثل المتوكل، وخالد بن عبد الله القسري؛ **فالعبرة في هذا كله بنصرة الدين وإقامة الشريعة**...

والتاريخ الإسلامي شاهد على أن الله تعالى نصر الإسلام على أعدائه من صليبيين وباطنية ومغول وغيرهم بأناس لم يكونوا من أهل السُّنَّة المحضة، لكنهم كانوا يقاتلون لنصرة الإسلام لا لإظهار البدع، وفرق بين هؤلاء وبين دول الخوارج والروافض الباطنية وغيرهم التي قامت في شرق العالم الإسلامي وغربه، وقاتلت من خالفها من المسلمين لكي يدخل في بدعتها.

فالأحزاب الإسلامية في العالم: حين تواجه الروافض أو العلمانيين أو القوميين أو الاشتراكيين في معاركها القتالية أو السياسية؛ فهي من النوع الأول، فيجب مناصرتها على أحزاب البدعة والإلحاد، كما تجب مناصحتها للاستقامة على السُّنَّة المحضة، **وليس على الجمع بين هذين إشكال لدى أهل الفقه والبصيرة**، أما الاشتغال بعداوتها عن عداوة أهل

البدعة والإلحاد فهو عين الخطأ، وأعظم منه موالاة من يحكم بغير ما أنزل الله، أو الأحزاب العلمانية ومعاداة الأحزاب الإسلامية، فهذا لا يفعله إلا منافق صريح النفاق أو أعمى البصيرة لا فقه له ولا فكر، فهو كمن يبني كنيسة، ويقفل المسجد بحجة أن المصلِّين لا يُصلُّون على السُّنَّة، أو يدعو الناس إلى أكل الميتة وترك ذبيحة أهل المعاصي، أو يفضل الجهل بقراءة القرآن على تلقيه من ماهر بالقراءة متلبس ببدعة، أو يتوضأ بالماء النجس تاركاً ما فيه شبهة!).

ثم يحذر الشيخ الحوالي من صنف من طلبة العلم شابهوا الخوارج في سيرتهم في التعامل مع المسلمين فيقول:

(وعلى من ينتسب إلى السُّنَّة أن يحذر من سيرة الخوارج ومنهجهم في التعامل فإنهم قتلوا عبد الله بن خباب رضي الله عنه مستحلين دمه، وتركوا النصراني مراعاة لذمته!! وكانوا يقاتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، سلم منهم الروم والترك والديلم، ولم يسلم منهم كثير من أصحاب الرسول ﷺ والتابعين لهم بإحسان وأئمة العلم والإيمان، **ولا يشفع لهؤلاء الصنف من طلبة العلم ظنهم أنهم وحدهم أهل السُّنَّة والاستقامة**؛ فإن هذا من أعظم أسباب التشبث بالهوى، وعمى القلب عن قبول الحق والتزام العدل، نسأل الله السلامة والعافية).

ثانياً: تمتين الجبهة الداخلية:

أنتج غياب العدالة الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية وجود فجوات اقتصادية واجتماعية بين شرائح المجتمع، مما أثر سلباً على تماسك البنية المجتمعية، فلا تكاد تجد مجتمعاً من مجتمعات المسلمين يخلو من العنصرية المناطقية أو القبلية أو العرقية، ونحن لا نتحدث عن مجرد وجود تلك الظاهرة في المجتمعات، فكل المجتمعات البشرية لا تكاد تخلو منها، حتى في مجتمع الصدر الأول، فقد قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**أربعٌ في أمَّتي من أمرِ الجاهليةِ، لا يتركوهنَّ: الفخرُ في الأحسابِ، والطعنُ في الأنسابِ، والاستسقاءُ بالنجومِ، والنياحة**»[1]، وفي واقعنا المعاصر سنجدها موجودة اليوم في أفضل الدول الديمقراطية.

تتضخم مشكلة العنصرية المناطقية والعشائرية والعرقية ونحوها، إذا ما كان النصيب الأوفر من الثروة والسلطة لدى مكون اجتماعي واحد دون بقية مكونات المجتمع، وهنا تنشأ حالة من الشعور بالتهميش لدى الشرائح الأخرى، ومن هذه الفجوة بين مكونات المجتمع يبدأ المستعمر والعدو الخارجي في استثمار مشاعر ومواقف الفئات المهمّشة، أو الأقل

---

(١) رواه مسلم، برقم (٩٣٤).

حصولاً على السلطة والثروة ضد المكون الآخر، بقصد دق إسفين بين مكونات المجتمع.

الملاحظ أن مناخ الثورات العربية، وانفتاح المجتمعات على الإعلام الجديد، وشبكات التواصل الاجتماعي، أخرج الكثير من هذه المشاعر السلبية من دوائر المجالس الخاصة المغلقة إلى الفضاء المفتوح، وفي تصوري أن من حق الناس عموماً ـ لا سيما المفكرين وصناع الرأي ـ أن يتباحثوا حول هذه القضايا، ويسعون في دراسة سُبل تصحيحها، وبناء مجتمع يُعلي من شرط الكفاءة على كل الامتيازات الفئوية التي تفرزها البيئات الفاسدة، ولكن من المهم أن تطرح الإشكالية ومظاهرها وسبل معالجتها بلغة وخطاب يستحضر حساسية القضية وآثارها، بحيث يكون التطرق للموضوع ومعالجته مدخلاً في توحيد جميع الشرائح لضرورة الإصلاح، لا أن يكون الحديث عنها كردة فعلٍ يزيد من حجم الفجوة بين مكونات المجتمع.

في حالة تعذر معالجة هذه الإشكالية، الذي يحتاج لإرادة سياسية، لا ينبغي الوقوف على خط توصيف الإشكالية وسرد مظاهرها، بل المأمول من النخب العلمية والفكرية والشرعية على اختلاف انتماءاتها أن تتواصل وتمد الجسور وتقيم الفعاليات والملتقيات والحوارات في دائرة الهموم الوطنية المشتركة، وهذا كله ـ مع تتابع الجهود وتراكمها ـ

من شأنه أن يردم تلك الفجوة، ويساهم في تقوية الجبهة الداخلية للمجتمعات، وسوف تكون النتائج أكثر فعالية لو ساهم التجار ورجال الأعمال في مبادرات مشابهة.

لستُ أزعم بأن مجتمعاتنا خالية من هذه المبادرات الاجتماعية الإيجابية، ولكنها لا زالت دون المستوى المأمول، ولا زالت شرائح اجتماعية واسعة لم تصل إليها تلك المبادرات، ولعل من نافلة القول بأنك لن تجد في مجتمع كالمجتمع السعودي مثلاً أفضل وأنجع من تقوية وتنمية المفاهيم الإسلامية في النفوس، فالرابطة العقائدية هي أقوى الروابط وأجلها وأعظمها، وهي التي أذابت الرابطة العربية الجاهلية في عز سطوتها، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٣].

يقول النائب البريطاني جورج جالوي[1]:

(ثمة أعضاء في مجلس العموم البريطاني كانوا يجهلون

---

(١) سياسي بريطاني ونائب سابق في البرلمان الإنجليزي ما بين الأعوام ١٩٨٧م و٢٠١٠م، معروف بآرائه المناهضة للحرب وبمناصرته للقضية الفلسطينية ولقضايا العرب والمسلمين عموماً. قام في السابق بتمثيل حزب العمال البريطاني في البرلمان عن منطقة غلازكو، ولاحقاً بعد فصله من حزب العمال عام ٢٠٠٣م، إلا أن النائب ممن نجح الإيرانيون في كسبه لصفهم، حيث يبدو الرجل مصدقاً لآلة الدعاية الإيرانية حول الوحدة الإسلامية ضد الشيطان الأكبر.

موقع السعودية على الخريطة. . قدموا إليّ في السنة الماضية، يسألون عن (الحجاز) و(نجد). . لقد دُهشت كيف يعرفون هذه المصطلحات. . . فجأة تعلموا هذه المصطلحات. . لماذا؟ لأنهم يفكرون أن بإمكانهم تقسيم المملكة العربية السعودية)[1].

ثالثاً: تقويم ثنائيّة الثائرين:

إن تزامن تراكم ملفات الاستبداد والفساد، مع اندلاع الثورات العربية، أوجد ما يمكن أن نسميه «استبداد الثائرين» أو «ثنائية الثائرين»، حيث أصبح بعض الثوار والطامحين للإصلاح والتغيير لا يرضى من المخالفين له بإدانة الظلم والاستبداد والبراءة منه فحسب، بل يفترض أن توافقه وتؤيده في مسلكه الاجتهادي في تغيير هذا الظلم والاستبداد. ولا بأس أن يجتهد المرء في إقناع أكبر عدد ممكن من الناس بأفكاره ورؤيته التي يعتقد أنها الطريقة المثلى للتغيير، ولكن المعضلة ألا يرضى من الناس والعلماء والمفكرين إلا بتبني رؤيته للتغيير، وهذا ظهر جليّاً في بداية اندلاع الثورات وسقوط النظم عند من يُسمون بشباب الثورة، حيث وُضع التاريخ الطويل للإسلاميين من الصدام مع السلطة للتغيير تحت الأقدام لمجرد أنهم تأخروا عن النزول في الثورة يومين أو ثلاثة في ٢٥ يناير أو غيرها.

---

(١) محاضرة على هذا الرابط http://www.youtube.com/watch?v=qHAObxp7h4M.

وهذا ليس من العدل ولا الموضوعية في شيء، فلا يوجد تيار فكري دفع أثماناً باهظة للتغيير كما فعل الإسلاميون، وتأخرهم في النزول في يوم الثورة ـ التي لم تكن في بدايتها سوى مظاهرة احتجاجية ـ لا يمكن اعتباره خيانة أو انتهازية، فهو موقف اجتهادي، غاية ما يمكن أن يوصف به من قبل المخالفين بأنه اجتهاد غير موفق.

بعد الانقلاب العسكري بمصر في ٣ يوليو، لاحظنا وقوع بعض الإسلاميين بموقف مشابه لموقف شباب الثورة في ٢٥ يناير، حيث لم يرض الكثيرون بمجرد إدانة الانقلاب والانحياز للمظلومين، بل كان المطلوب تبني آلية بعينها لمكافحته، وترتب على ذلك اتهامات بالتخوين والعمالة لأي شريحة أو رمز لا يتبنى كامل أطروحاتهم وآليتهم في مكافحة الانقلاب، وحديثي هنا عن شريحة أدانت الانقلاب وانتصرت للمظلومين[1]، ولكنها لم تشارك في آلية بعض الإسلاميين التي سلكوها عبر الصدام مع الجيش والأمن بالمظاهرات السلمية، والحقيقة أن غاية ما يوصف به موقف أولئك أن يكون اجتهاداً في غير محله.

اليوم نحن بحاجة ماسة لتجنب تشطير جهود دعاة

---

(١) هذا لا ينطبق بطبيعة الحال على موقف حزب النور الذي كان مؤيداً للانقلاب منذ اللحظة الأولى.

الإصلاح والتغيير، وذلك بأن يتحلى المصلحون ـ الذين يقولون بأنهم جاءوا لمعالجة قضية الاستبداد ـ بصدور رحبة لمخالفيهم، وأن يضربوا نموذجاً واقعياً للعدل، بألا يحتكروا سبل التغيير وطرائق الإصلاح في مشروعهم الخاص ومسلكهم الاجتهادي، فما دام المخالفون يقفون معك على قاعدة رفض الظلم والاستبداد ووعي تام بسدنته وأركانه، فكيفية تقليل هذا الظلم أو إزالته مما ينبغي أن تتسع له صدور المصلحين، فالخلاف في آلية الإصلاح إذا ترتب عليه شقاق وصدام بين رواد الإصلاح فإن المستفيد الأكبر من ذلك هو الاستبداد ودعاة الفساد.

رابعاً: الإعداد الإيماني ومضاعفة الجهد الدعوي:

يظل المسار السياسي أحد المسارات المهمة التي يسلكها المصلحون للإصلاح، ووجود فئة تنفر له دراسةً وتنظيراً وممارسةً من الأهمية بمكان، ولكن استغراق الجهود والكوادر فيه قد يكون محرقةً للعمل الدعوي، وهذا ظهر جلياً بعد تعثر مسيرة الإسلاميين السياسية في الحالة المصرية.

كما أن غاية ما يطمح له الإسلاميون في المسار السياسي هو تعبيد الناس لله جل وعلا، وهذه الغاية يمكن الإبقاء على نسبة منها عبر العمل الدعوي المتخفف من استحقاقات الصدام السياسي، ولا زالت المجتمعات العربية

توجد فيها فراغات واسعة في المجالات الفكرية والتربوية والإيمانية، تحتاج لأطروحات إسلامية تجديدية في أساليبها وأدواتها، فانصراف ثلة من الدعاة نحو بناء المجتمع، وتربيته على القيم الإسلامية، وتغذيته بوقود الإيمان، وتصحيح ممارساته الخاطئة، يعتبر رصيداً هاماً ستحتاجه الأمة في معركتها ضد العدو الخارجي المتربص، لا سيما وأن المسلم يدرك أن النصر على العدو ودحره يرتكز على مقدار قربه من الله جل وعلا، فالمجتمعات التي يكثر فيها الفساد والانحراف، وينعدم فيها المحتسبون والمصلحون، هي مجتمعات ليست بمأمن من عقوبة تبارك وتعالى، ومن هنا كانت الرؤية الشرعية المستمدة من الوحي المعصوم تدرك أن تقوية الإيمان في القلوب من أعظم أسباب رخاء المجتمعات، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَـٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَـٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَـٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الأعراف: ٩٦]، وقبل ذلك فوجود المنكرات دون احتساب مظنة هلاك تلك المجتمعات كما قال ﷺ: «**مثَلُ المُدْهِنِ في حدودِ اللهِ والواقعِ فيها، مثلُ قومٍ استهَموا سفينةً، فصارَ بعضُهُم في أسفَلِها وصارَ بعضُهُم في أعلاها، فكان الَّذي في أسفلِها يمرُّونَ بالماءِ على الَّذين في أعلاها، فتأذَّوْا به، فأخذَ فأساً، فجعلَ ينقُرُ أسفلَ السَّفينةِ، فأتَوْهُ**» فقالوا: ما لكَ، قال: «**تأذَّيتُم بي ولا بُدَّ لي من الماءِ،**

فإنْ أخَذوا على يدَيهِ أنجَوهُ ونجَّوْا أنفُسَهم، وإنْ ترَكوهُ أَهلكوهُ وأهلَكوا أنفُسَهم»[1].

خامساً: مجابهة الخطر الإيراني الصفوي بما يتناسب مع ظرفه الزماني والمكاني:

التعويل الغربي على الورقة الطائفية جعل من المشكلة تتوزع في معظم المجتمعات العربية، فقد نجح نظام الملالي الإيراني - في غفلة من العرب وأهل السُّنَّة - في زرع تنظيمات حركية في داخل الطائفة الشيعية لتكون رهن إشارته، ونسبة نفوذ تلك التنظيمات الشيعية الحركية يتفاوت داخل الطائفة بين البلدان العربية من بلد لآخر، كما أن طرق اختراق تلك التنظيمات للمجتمعات العربية تختلف باختلاف ما تمتلكه من أدوات، ففي بلدان كلبنان واليمن هناك توظيف للقوة العسكرية بالدرجة الأولى لتحقيق الاختراق، وفي البحرين تم توظيف المظاهرات السلمية لإسقاط البلد في حضن إيران، وفي الخليج تعمل تلك التنظيمات على اختراقات ناعمة للمؤسسات الصحية والاقتصادية والتعليمية، والتمدد ما أمكن في مفاصل المناطق والمدن التي تتواجد فيها الطائفة.

المعركة واحدة، ولكن أسلحتها مختلفة، فمن الحكمة أن يتعامل أهل السُّنَّة لصد هذا الخطر بما يتناسب مع المكان

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٢٦٨٦).

الجغرافي له وأسلحته المستخدمة فيه، ومن الآليات الناجحة لذلك أن تكون الكلمة الأولى في صد هذا الخطر لعلماء ومفكري كل بلد بحسبه؛ لأنهم الأقرب لفهم طبيعة هذا الخطر، وتحدياته وأبعاده الاجتماعية والفكرية والسياسية.

سادساً: دعم الجهاد الفلسطيني ضد الصهاينة:

قضية فلسطين والمسجد الأقصى قضية محورية في العالم الإسلامي، وقد حرص المستعمر على غرس الصهاينة كخنجر في خاصرة الأمة، وأداة تعويق وإنهاك لمقدراتها، وإشغالها عن مراغمته في ميدان سباق الحضارات.

لقد كان من تداعيات الثورات العربية انكفاء كل شعب على همومه القُطرية، وتواري القضية الفلسطينية في سلم اهتمامات الشعوب الإسلامية والدعاة والعلماء لمرتبة متأخرة، بعد أن شغلت حيزاً كبيراً من اهتماماتهم ودعمهم ومؤازرتهم.

يكتسب الجهاد الفلسطيني ثلاث خصائص مهمة، لا تتوفر لغيره من ميادين الجهاد الأخرى:

الأول: قدسية القضية:

المسلمون يقرأون في كتاب ربهم الخالد إلى يوم القيامة، قَوله تَعالَى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ [الإسراء: ١]، فاحتلال

الأقصى من قبل الصهاينة يعتبر قضية حساسة في عقيدة هذه الأمة يصعب الالتفاف عليها أو تطبيعها في وعي الشعوب.

الثاني: الإجماع الشعبي:

هناك إجماع شعبي في الأمة الإسلامية على مشروعية الجهاد الفلسطيني، وكل محاولات الإعلام الغربي وذيوله في العالم العربي لوصف الجهاد الفلسطيني بالإرهاب باءت بالفشل الذريع، ومن هنا فدعم الجهاد الفلسطيني يرفده قطاعات شعبية واسعة يصعب معها وصف الداعمين لها بالإرهاب أو التطرف.

الثالث: أهميتها الاستثنائية للمستعمر:

لدويلة الصهاينة حظوة خاصة لدى الغرب، فحماية دولة الصهاينة تعتبر أحد ركائز السياسية الأمريكية في المنطقة العربية. ومن هنا كان الميدان الفلسطيني بقضيته العادلة أحد أفضل ميادين مراغمة الهيمنة الغربية في العالم الإسلامي، وكثيراً ما تكون نجاحات الميدان الجهادي الفلسطيني إحدى أهم المؤشرات على قوة العرب وتقدمهم.

يقول الشيخ د. سفر الحوالي في أهمية دعم جهاد أهلنا في فلسطين:

(ولا أعلم اليوم جهاداً في سبيل الله هو أفضل من الجهاد معهم لمن قدر عليه بمال أو نفس أو قول أو دعاء.

ولذا؛ فإن نجدتهم حق واجب، ونصرهم فرض لازم على جميع المسلمين؛ بمقتضى نصوص الكتاب والسُّنَّة، قال - تعالى -: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وقال: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، وقال: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾ [النساء: ٧٥].
وقال ﷺ: «**المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يُسْلِمُه**»[1].

(١) بيان في (نصرة الإخوة الفلسطينيين) بمناسبة مرور ستين عاماً على الاحتلال الصهيوني نشر في مجلة البيان في غرة جمادى الأولى ١٤٢٩هـ.

الورقة الأخيرة: أحلامنا الخالدة التي لن تموت

يخوض العالم العربي والإسلامي جولةً جديدةً من جولاته ضد قوى الاستعمار وحلفائه، في سبيل استعادة حريته وريادته التي فقدها منذ عقود. وقادة الرأي والفكر وصنّاع القرار في الغرب يدركون جيداً أن الأمة الإسلامية لديها كل المقومات الفكرية والبشرية والمادية لاستئناف مسيرتها الحضارية التي شعّت بأنوارها هذا العالم لقرون متتابعة، ولذلك عملوا قبيل سقوط الدولة العثمانية على بناء المنظومة الدولية التي تحكم العالم بما يحقق استمرار هيمنتهم عليها، وسخّروا كافة مقدراتهم لضرب أي محاولة يسعى لها المخلصون من رجالات هذه الأمة لأن تنهض من كبوتها.

إن السؤال ـ الذي شغل عقول العلماء والمفكرين العرب والمسلمين منذ سقوط الدولة العثمانية وحتى اليوم ـ

عن أسباب تخلفنا وتقدم الحضارة الغربية لا يمكن أن يخرج عما قرره الله تبارك وتعالى في كتابه، من أن أهم أسباب المصائب التي تحل بالأمم، هو الانحراف الجزئي أو الكلي عن شريعة الله تبارك وتعالى وأمره ونهيه، وقد كان عصيان الرماة وهم أفراد قلائل لأمر نبوي من ضمن جيش يضم بين أفراده سيد الخلق صلوات ربي وسلامه وعليه وأبي بكر وعمر أدى لهزيمة المسلمين في موقعة أُحد، فجاء القرآن موضحاً بأن الهزيمة نزلت «لأسباب داخليّة»، جاءت من داخل الصف الإسلامي، قال تعالى: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٦٥﴾ [آل عمران: ١٦٥]، فكيف يمكن لنا أن نخرج أنفسنا ونبرأ ساحتنا في هذه الحقبة من تاريخ الأمة التي تعاني فيها هزيمة على أكثر من صعيد. والمخرج الشرعي الصحيح هو تجديد عهد الأمة بربها جل وعلا بالتوبة إليه سبحانه اعتقاداً وقولاً وعملاً، وإحياء فقه التكامل بين العاملين لنهضة الأمة وريادتها.

ثمة ثلاث فجوات في منظومة الوعي، تهدد جيل الشباب الذي عليه الرهان بعد عون الله ومدده في نهضة الأمة، وهذه الفجوات من شأن الوقوع فيها إعادة إنتاج الفشل الذي وقعت فيه أجيال سابقة:

الفجوة الأولى: الانقطاع التاريخي:

لقد ولدت الأجيال الحالية في ظل هيمنة الحضارة الغربية على العالم، وهذه الهيمنة أزعم أنه لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، وذلك بسبب أنها تتحكم في حياة الفرد المسلم في مسارات حياته عبر قاطرتين متصلتين:

القاطرة الأولى: إفرازات الدولة الحديثة المعاصرة، وهي منتج دلف على الأمة مع بداية حقبة الاستعمار، فالدولة الحديثة تتسم بتغولها وهيمنتها على حياة الإفراد، فهي تصوغ حياتهم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، بخلاف النماذج السياسية التاريخية، التي مهما كان حجم انحرافها إلا أن مساحة تدخلها في حياة الأفراد كانت مساحة قليلة، فالمجتمع المسلم تاريخياً كان أكثر تعافياً من السلطة السياسية، حيث كان الفضاء العام تشغله المؤسسات الوسيطة، ممثلة بطبقة العلماء والفقهاء ـ في التاريخ الإسلامي ـ بنشر المفاهيم الإسلامية في المجتمعات دون معوقات كثيرة، وهذا سر من أهم أسرار ديمومة وبقاء الحضارة الإسلامية لعشر قرون، مع شدة المحن والأحداث التي حلّت بها. وأما في واقعنا المعاصر، ففي حقبة ما بعد الاستعمار، نجد أن معظم الدول الإسلامية بُنيت أسسها وأعمدتها وفق مفاهيم علمانية، وهذا أنتج وجود تشوهات عميقة في أفكار ومفاهيم قطاعات شعبية غير قليلة؛ لأن تلك المفاهيم كان يتم تمريرها عبر قنوات

إعلامية وتعليمية واجتماعية واقتصادية، تدخل في كل بيت ويتلقاها كل فرد، ومع مرور السنوات أصبح المسلم يفتح عينيه على الحياة وقد أصبحت تلك المفاهيم والأفكار مستقرة في الفضاء العام للمجتمعات، فأصبحت مسلّمات لا يفكر الفرد المسلم في تحليلها ومناقشتها، فضلاً عن نقدها، وتلك المفاهيم المنحرفة تشهد مواسم مدٍ وجزرٍ لدى الشعوب، وقد بلغت أقل مستوياتها مع تمدد ظاهرة الصحوة الإسلامية، وتبلغ أقصى مستوياتها مع تراجع وتحجيم دور العلماء والدعاة في المجتمع، فعلاقتها بظاهرة التدين ظاهرة عكسية، ولكنها في كل الحالات لا زالت موجودة ومتغلغلة.

القاطرة الثانية: الهيمنة الغربية الاستعمارية:

عندما أقام الغرب المنظومة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وجعل من الدولة الحديثة الوحدة الأساسية التي يمكن قبولها في النادي الدولي، وأحكم قبضته على العالم ـ ومن ضمنه العالم الإسلامي ـ بأدوات القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية والعلمية، ووظف أدوات السيطرة تلك لمنع حصول شعوب العالم الأخرى عليها، أصبحت المجتمعات الإسلامية في ظل الاستبداد السياسي والدولة الحديثة مجتمعات مهمّشة ومطحونة ومستهلِكة للمنتج الغربي الثقافي والمادي، وزاد هذا من حجم تشرب قطاعات من الشعوب الإسلامية للمفاهيم الغربية، فكما أن أجيال النصف الأول من القرن

العشرين كانت تعاني من الاستعمار العسكري المباشر، فإن أجيال النصف الثاني من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد العشرين تم احتلال شريحة من عقول شبابها، وباتت تعاني أزمة الاستعمار الثقافي. والاستعمار الثقافي هو أقوى الأسلحة الاستعمارية على الإطلاق؛ لأنه يقتل روح المقاومة في داخل الإنسان، ويجعله تابعاً ذليلاً طوال حياته.

لقد أصيبت ذاكرة المسلم المعاصر بفجوة انقطاع بين فهم تاريخ الأمة وهويتها والقراءة الفاحصة للحظة السقوط المدوي للأمة في أوائل القرن العشرين في أسر الحضارة الغربية، وما جرى بعدها من ترتيب للبلاد الإسلامية وإعادة تشكيل هويتها، بما يجعلها مجتمعات تابعة تتسول على باب العم سام فتات الحضارة المادية. فهناك دور هام ينتظر المربين والمعلمين وصنّاع الرأي أن يعالجوا تلك القطيعة في ذاكرة المسلم المعاصر، وجهله بالأدوات الثقافية التي صنعها الاستعمار قبيل تشكل العالم الذي نعيشه اليوم.

يجدر التنويه بأن فجوة الانقطاع المذكورة لا تعاني منها الجماهير فحسب، بل هي موجودة بنسبة كبيرة لدى النخب العربية من مفكرين وفقهاء وأطباء ومهندسين ومعلمين، وساهم هذا في حدوث تشوهات مؤثرة في منظومتهم الفكرية.

الفجوة الثانية: التعجل التغييري:

إن سد فجوة الانقطاع التاريخي في ذاكرة الأجيال لا يكفي لبناء منظومة الوعي لدى المسلم؛ لأن هناك فرق بين أمرين:

١ ـ معرفة الواقع وتحدياته وصعوباته بدقة.

٢ ـ كيفية التعامل مع هذا الواقع ومعالجة مشكلاته.

من الأسباب التي أدت بالعديد من التجارب الدعوية والجهادية والسياسية للفشل في تحقيق أهدافها ما أسميته هنا بالتعجل التغييري، وأقصد به باختصار: محاولة الجماعة أو الطائفة أو التيار تحقيق أهداف طموحة لا تملك الأدوات الكافية لترجمتها لواقع وفقاً للسنن الكونية التي أودعها الله في هذا الكون.

ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك:

تصور بعض الدعاة أو الجماعات في الحقبة الحالية إمكانية إقامة كيان سياسي يحكم فيه شعباً مسلماً، يحارب فيه الغرب والشعب الذي يحكمه، يتحكم الغرب بمقومات حياته من طعام وشراب ودواء ووقود... إلخ.

لك أن تتخيل أن تجارب بهذا الحجم من تدني الوعي جرفت معها الكثير من الطاقات البشرية والموارد المالية والمكتسبات الدعوية، وأن قصارى ما يمكن أن يصفه

الناقدون من داخل الصف بكل سهولة، أنه كان اجتهاداً في غير محله!!

إن معرفة الباطل وأهله لا يكفي أن يكون المرء مؤهلاً لهزيمته ودحره، وقد رأينا بعض الجماعات تكثر من الاستدلال بأن الغرب يستهدفها ويعتبرها عدواً، أو يعتبر مشروعها ضد مصالح الغرب، والحقيقة أننا لو سلمنا بهذا، فهذا لا يقتضي صحة مشاريعها، ولا قدرتها على تطبيقها وترجمتها لواقع ملموس، فضلاً على أن يُعتبر المتحفظ أو الناقد لهذا المشروع ظهيراً للغرب، أو عائقاً لنصر الأمة ونهضتها، الذي تم اختزاله لدى البعض في جماعته أو تياره أو تنظيمه.

تفادي فجوة التعجل في التغيير، أو منهجية حرق التدرج في التغيير، يمكن أن تُبنى على ركيزتين:

الأولى: الفهم والاستيعاب العميق القائم على دراسات علمية متخصصة في كافة المجالات بحجم إمكانات أعداء مشروع الأمة الإسلامية في الداخل والخارج.

الثانية: معرفة حجم القدرة على تمدد المشروع الإسلامي في الفضاءات التي تنشأ عن تدافع القوى المختلفة، وحراكها السياسي والدعوي والجهادي.

غالباً ما يكون الوقوع في فجوة التعجل في التغيير في

الميادين السياسية والجهادية أكثر من الميادين العلمية والدعوية، وعندما نتحدث عن ردم فجوة التعجل في التغيير، فنحن لا نقصد أنه في حالة ردمها فسيكون النصر حليفها قطعاً، ولكن احتمالات تحقق الانتصار تكون أرجح وأقوى؛ لأن البشر مهما اجتهدوا في تحصيل مرادهم فيبقى جزء غائب عنهم لطبيعة بشريتهم، ربما لم يدركوه، أو فات عليهم تحصيله، أو عاق عائق عن تحصيله، فيكون من تقدير الله ﷻ أن يكتب لهم النصر المادي على الأرض أو يؤخره لحكمة يعلمها ﷻ، ولكن الفرق بين عدم تحقق النجاح قبل ردم فجوة التعجل التغييري وبعدها، أن أهل الاختصاص والمعرفة في المجال المستهدف بالتغيير كالمجال السياسي والعسكري قبل ردم الفجوة يكادون يجزمون بفشل مشروع التغيير في ذلك المجال، وذلك لأن أفراده لم يتحصلوا على الحد الأدنى من القوة التي تمكنهم من منازلة المشاريع المخالفة، بينما تكون احتمالات النجاح أرجح من احتمالات الفشل بعد ردم فجوة التعجل التغييري لدى أهل المعرفة والاختصاص في المجال المستهدف بالتغيير.

الفجوة الثالثة: الغرق المرحليّ:

إذا كانت المصلحون يعالجون اليوم أوضاعاً فاسدة في المجتمعات الإسلامية، فإن هذه الأوضاع السيئة لم تأتِ

بغتة، بل جاءت عبر أحداث متراكمة لعقود متعاقبة. ومن الفقه والوعي أن يسلك المصلحون سبيل التدرج في الإصلاح، وتكثر الحاجة إلى منهجية التدرج في الميادين الجهادية والسياسية أكثر من غيرها. مكمن الخطورة أن الخطاب المتدرج هو خطاب استثناء من أصل، وهذا الاستثناء أملته المصلحة الشرعية، ولكن الاستمرار عليه لفترة طويلة ـ لا سيما في حلبة الصراع السياسي ـ يفضي لإلفه والتعود عليه، والغرق في تفاصيله، وبحث كيفية نشره، ومع مرور الوقت يغرق الإنسان في دائرته ويكون أسيراً لحدوده، وتتضخم لديه محدداته، فيفقد القدرة على التفكير خارجه، ويتحول العمل المرحلي إلى محطة نهائية، وينجح الخصوم لجر المصلحين للتعايش مع الأوضاع الفاسدة، مع إصلاحات شكلية أو هامشية لا تهدد سدنة المنظومة الفاسدة، بل تضفي عليها المزيد من المشروعية لدى الجماهير، وأفضل من يقدم خدمة في ردم هذه الفجوة هم علماء الأمة ودعاتها، الذين ينشرون المفاهيم الشرعية في المجتمعات بعيداً عن مقتضيات الصراع السياسي واستحقاقاته، وهذا لا يعني أنهم بمعزل عن هذه الاستحقاقات، ولكنهم أقل من غيرهم وأكثر حريّة في بث ما لديهم من الخير للناس. تلك فجوات ثلاث أعتقد أن من الأهمية ردمها في مسيرة المصلحين في العالم الإسلامي ولم أقصد بها الاستيعاب والحصر.

من بين ضجيج الخلافات العاصفة التي نراها في المنتديات والمؤتمرات وشبكات التواصل الاجتماعي، تظهر تباشير تدعو المسلم للتفاؤل في المستقبل، برغم كل المآسي والمحن التي تعانيها الشعوب الإسلامية في العراق والشام ومصر وغيرها، فحجم التآمر الغربي الإيراني الذي بدأت تتسع حلقاته قلص من الفجوات بين النخب والشعوب الإسلامية، فلم يعد اليوم خطورة المشروع الإيراني الصفوي محل شك لدى أهل السُّنَّة في العراق والشام والخليج ونواح كثيرة من العالم الإسلامي، كما أن مخطط التقسيم ـ الذي بدأ الغرب في حفره بعمق منذ غزو العراق عام ٢٠٠٣م ـ بدأ يتضح للعديد من الباحثين والمفكرين العرب والمسلمين بعد الثورة السورية واهتزاز النظام العربي الرسمي أكثر من أي وقت مضى، فعادوا لقراءة تاريخ التقسيم الأوروبي الأول للعالم العربي في اتفاقية سايكس بيكو، وبدأ شعور متصاعد لدى الأمة بوحدة المصير ووحدة العدو، وهذا الخطاب نأمل أن يتم توسيعه من النخب إلى الشعوب بالمزيد من التواصل والتناصر فيما تمر به من محن وأزمات.

ربما توهم بعض القرّاء للفصل الأول والثاني من الكتاب عند الحديث عن مخططات التقسيم، وتوظيفه للصراعات التي نشأت خلال الثورات العربية، أن في ذلك تهويناً أو تقليلاً من ثورة الشعوب على الاستبداد وتضحياتها

الكبرى في هذا المسار، وهذا ظن في غير مكانه، فهذه الشعوب ما خرجت إلا لتحقيق مصالح مشروعة، واستعادة حقوق ضائعة، وتحرير كرامة مسلوبة، والغرب حتى عندما فكّر في تغيير خارطة المنطقة العربية وتغيير حلفائه لم يفعل ذلك مختاراً، بل فعل ذلك مضطراً، وتلبية لمتطلباته الاستعمارية في المنطقة التي فرضتها عوامل كثيرة، من أهمها اعتقاده بأن ضريبة دعم الاستبداد العربي تفوق الأرباح التي يجنيها من دعمه وتثبيته، كما أن تراجع قوة أمريكا في العالم قلل من قدرتها على إحكام قبضتها عليه، وجعلها مضطرة للتفاهم مع قوى دولية أخرى وقوى إقليمية لتتشارك معها في الهيمنة والنفوذ، ويبدو أنه وجد بغيته في المشرق العربي في إيران وأذرعتها الطائفية، التي لديها القدرة على خلخلة الأوضاع في أكثر الدول السُّنِّيَّة، وقد رأينا كيف وقف الإيرانيون والأمريكيون وقفة رجل واحد في تزويد الحكومة الشيعية في بغداد لقمع انتفاضة أهل الأنبار في مطلع العام الجاري، وبمضي الوقت يظهر بأن معدل التفاهم بين أمريكا وإيران آخذ في التصاعد.

كما ينبغي الإشارة إلى أننا عندما نسهب في الحديث عن مخططات الغرب وشواهدها في الواقع، لا نقصد سوى إلقاء الضوء على جانب نظن أنه غائب أو مغيّب في الإعلام، بسبب أجواء الاستقطاب والصراع التي عاشتها الشعوب

خلال الثورات العربية، وليس معنى هذا أن الغرب ينجح في كل ما يخطط له، فالغرب يخطط كثيراً، فينجح حيناً ويفشل حيناً آخر. وكم أفشلت الشعوب والنخبة الشرعية والفكرية الكثير من المخططات الاستعمارية التي أُنفق عليها ملايين الدولارات، ولو كان الغرب كلما خطط سدنته لشيء نجحوا فيه، لكانت الشعوب الإسلامية تحولت لمسوخ مشوهة فاقدة لهويتها ودينها ووحدتها، ولكن كيد الكافرين مهما عظم وانتفخ فهو إلى زوال، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴿١٧﴾﴾ [الطارق: ١٥ ـ ١٧]، وأمة الإسلام برغم كل ما تتعرض له من الأزمات وبرغم كل ما يعتري أفرادها من تقصير أمة كريمة على ربها جل وعلا... هذه الأمة بصلحائها وعصاتها.. هي أمة اختارها الله واصطفاها من بين الأمم، قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾ [فاطر: ٣٢].

ستظل هذه الشعوب ـ التي عانت ويلات الحروب والاضطهاد والاستبداد ـ تحلمُ بغدٍ مشرق، يزخر بقيم الحرية والعدل تحت ظلال أعظم شريعة عرفتها البشرية جمعاء، وسوف تظل هذه الأمة برغم كل العوائق التي أمامها تدرك أن حضارتها حضارة استثنائية، غير قابلة للزوال والاضمحلال

ولو تسلح عدوها بأقوى الأسلحة المادية؛ لأن هذه الحضارة ليست مرهونة بأشخاص ودول وأعراق، بل هي حضارة ذات رسالة ربانية، كتب الله لمرجعيتها الخلود إلى يوم القيامة، وشهد نبيها ﷺ ببقاء طائفة من رجالاتها ترفع رايتها لا يضرها من خذلها ولا من خالفها، كما أن من طبيعة هذه الشعوب أنها برغم ما أصابها من الوهن والمحن لا تزال تتميز بميزة استثنائية عن شعوب أخرى، وهي تعتبر عيباً لدى الغربيين، يوضح هذا الأمر العلامة د. سفر الحوالي في خطابه الموجه للرئيس الأمريكي جورج بوش[١] فيقول:

(سوف أذكِّركم بعيب خطير فينا نحن المسلمين؛ وهو أننا لا ننسى مآسينا مهما طال عليها الزمن، تصوّر ـ أيها الرئيس ـ أننا لا زلنا نبكي على الأندلس ونتذكر ما فعله فريدناند وإيزابيلا بديننا وبحضارتنا وكرامتنا فيها! ونحلم باستردادها مرة أخرى، ولن ننسى تدمير بغداد ولا سقوط القدس بيد أجدادك الصليبيين؟ أي: أننا لسنا في نظركم بالقدر من الحضارة الذي يتمتع به الألمان واليابانيون الذين يؤيدونكم على هذا العدوان متناسين ماضيكم معهم. وأشد من ذلك أن الأفريقي من المسلمين الذي أسلم بعد سقوط

---

(١) خطاب مفتوح إلى الرئيس بوش،
http://www.alhawali.com/index.cfm?method = home.showcontent&contentID = 12.

الأندلس يبكي مع العرب، مثلما يبكي الجاوي الذي لم يسمع عن الأندلس إلا قريباً).

هذه الروح الإيمانية المتوقدة، وتلك الوشيجة الإسلامية الراسخة، نحتاج أن ننشرها بين هذه الشعوب، بشرط أن يتقدمها العلماء الراسخون، فهذه الأمة لم تشهد نهضةً ولا تحرراً في تاريخها إلا إذا تقدمها العلماء، ولا نقصد بذلك علماء الشريعة فحسب، بل الأمة تحتاج للعلماء في كل حقول العلم والمعرفة الذين هم مادة النهوض والتحرر، ومن ضمنهم علماء الشريعة فالتلازم بين نهضة الأمة ودينها يجعل من العلماء العاملين بهذا الدين في طليعة كتائب النصر والتمكين.

مساء الثلاثاء ٦ ربيع الأول ١٤٣٥هـ